جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى استراتيجية عمل وطني 2005-2013

إعداد
أشرف محي الدين محمد صوافطة

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2015م

المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى استراتيجية عمل وطني 2005-2013

إعداد

أشرف محي الدين محمد صوافطة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/2/19م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. آمنه بدران / ممتحناً خارجياً	.....
3. أ. د. عبد الستار قاسم / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى

مثل الأبوة الأعلى... والدي العزيز

إلى

حبيبة قلبي الأولى...أمي الحنونة

إلى

الروح التي تسكن روحي

زوجتي الغالية

إلى

فلذات كبدي

محيي الدين

جنان

يوسف

أريام

إلى وطني الغالي فلسطين

إلى الشهداء

إلى الأسرى

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الموقر الدكتور رائد نعيرات، الذي قدم العون والجهد والنصيحة لي، فله مني كل الحب والتقدير والامتنان، سائلا الله عز وجل أن يحفظه من كل سوء.

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الوفير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على جهدهم الطيب ووقتهم الثمين وعلى ملاحظاتهم القيمة، فلهم مني كل الحب والاحترام.

كما أتقدم بالشكر لكل من قدم لي العون والمساعدة في بحثي هذا، واخص بالذكر من قابلته من قادة الأحزاب والفصائل لأخذ موقفهم الرسمي حول موضوع دراستي.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى استراتيجية عمل وطني 2005-2013

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، و أن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: اشرف محمد عبد الله حسن عبد الله

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ١٩/٤/٢٠١٥م

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ك
	الملخص	ل
	الفصل الأول: خطة الدراسة	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أسئلة الدراسة	4
4.1	فرضية الدراسة	5
5.1	منهج الدراسة	5
6.1	أهداف الدراسة	6
7.1	الدراسات السابقة	6
8.1	التعليق على هذه الدراسات	14
	الفصل الثاني: الإطار ألمفاهيمي	**16**
1.2	المقاومة الشعبية	17
1.1.2	النشأة والجذور	18
2.1.2	مفهوم المقاومة وأشكالها	19
3.1.2	مفهوم المقاومة الشعبية	20
4.1.2	سمات المقاومة الشعبية	22
5.1.2	مستويات المقاومة الشعبية ووسائلها	25
1.5.1.2	الاحتجاج اللاعنيف والإقناع	25
2.5.1.2	اللاتعاون	26
3.5.1.2	التدخل اللاعنفي	27
2.2	ابرز مفكرين نظرية المقاومة الشعبية	28

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.2.2	المهاتا غاندي 1869_1948	28
2.2.2	القس مارتن لوثر كينغ (الابن) 1929_1968	30
3.2.2	جودة سعيد محمد	30
4.2.2	الإمام العراقي محمد الشيرازي 1928_2001	31
3.2	إستراتيجية المقاومة الشعبية	32
1.3.2	الاقتراب المباشر	33
2.3.2	الاقتراب غير المباشر	33
4.2	أبرز تجارب المقاومة الشعبية عالمياً وعربياً	33
1.4.2	نضال غاندي في الهند	34
2.4.2	نضال مارتن لوثر كينغ	36
3.4.2	تجربة جنوب إفريقيا	38
4.4.2	تجربة الثورة الإيرانية	41
5.4.2	نموذج المقاومة الشعبية في الثورات والحركات الاحتجاجية العربية	43
6.4.2	التجربة الفلسطينية للمقاومة الشعبية	49
1.6.4.2	المقاومة الشعبية الفلسطيني الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني قبل الانتداب البريطاني 1917م	50
2.6.4.2	المقاومة الشعبية أثناء الانتداب البريطاني وحتى عام1948	51
3.6.4.2	المقاومة الشعبية منذ النكبة وحتى انتفاضة الحجارة	52
4.6.4.2	المقاومة الشعبية أثناء انتفاضة الحجارة عام 1987	54
5.6.4.2	المقاومة الشعبية بعد قدوم السلطة الوطنية (1994)	54
5.2	مفهوم إستراتيجية العمل الوطني	56
1.5.2	مفهوم الإستراتيجية	57
2.5.2	إستراتيجية العمل الوطني	58
	الفصل الثالث: موقف السلطة الوطنية الفلسطينية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من المقاومة الشعبية	**61**
1.3	موقف السلطة الفلسطينية من المقاومة الشعبية	62

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.3	موقف الأحزاب السياسية في فلسطين من المقاومة الشعبية	65
1.2.3	حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"	65
2.2.3	حركة المقاومة الإسلامية "حماس"	68
3.2.3	حزب الشعب الفلسطيني	71
4.2.3	حركة الجهاد الإسلامي	72
5.2.3	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	75
6.2.3	الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	77
7.2.3	المبادرة الوطنية الفلسطينية	80
8.2.3	الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني"فدا"	82
9.2.3	جبهة النضال الشعبي الفلسطيني	84
3.3	موقف منظمات المجتمع المدني من المقاومة الشعبية	84
1.3.3	إشكالية العلاقة ما بين المقاومة الشعبية الفلسطينية وإستراتيجية العمل الوطني	85
2.3.3	تحديات ومعيقات أنشطة المقاومة الشعبية في فلسطين	88
	الفصل الرابع: المقاومة الشعبية إستراتيجية عمل وطني	**91**
1.4	إعداد إستراتيجية عمل وطني لمقاومة شعبيه ناجحة	92
1.1.4	محددات إستراتيجية العمل الوطني السلمي	93
1.1.1.4	القيادة	93
2.1.1.4	الأهداف	94
3.1.1.4	توعية الجماهير	94
4.1.1.4	الدور الإعلامي	95
2.1.4	علاقة المقاومة الشعبية بالجماهير	96
3.1.4	أشكال المقاومة الشعبية في فلسطين	99
1.3.1.4	الضفة الغربية	99
2.3.1.4	القدس	102
3.3.1.4	قطاع غزة	103
2.4	واقع المقاومة الشعبية في فلسطين	104
3.4	تأثير المقاومة الشعبية الفلسطينية	108

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.3.4	على الصعيد الفلسطيني	112
2.3.4	على الصعيد العربي	113
3.3.4	على الصعيد الدولي	114
4.3.4	على الصعيد الإسرائيلي	115
4.4	المقاومة الشعبية إستراتيجية عمل وطني	116
1.4.4	أسباب غياب إستراتيجية عمل وطني	118
2.4.4	مرتكزات إستراتيجية العمل الوطني	120
1.2.4.4	الهدف	120
2.2.4.4	وسائل وأدوات تحقيق الهدف	120
3.2.4.4	المرجعية	120
4.2.4.4	الإطار القيادي	121
5.2.4.4	الثوابت	121
5.4	أهمية تبني المقاومة الشعبية كإستراتيجية عمل وطني	122
1.5.4	استنهاض طاقات الشعب الفلسطيني	122
2.5.4	اكتساب التعاطف والتأييد الدولي للقضية الفلسطينية	122
3.5.4	زيادة الوعي الجماهيري	123
4.5.4	توحيد الجهود الفلسطينية	123
6.4	المقاومة الشعبية لماذا؟	123
7.4	عناصر نجاح المقاومة الشعبية	125
8.4	نحو إستراتيجية للمقاومة الشعبية	129
1.8.4	المستوى السياسي	129
1.1.8.4	حركة فتح والسلطة الفلسطينية	130
2.1.8.4	حركة حماس	130
1.2.1.8.4	إنهاء الانقسام	131
2.2.1.8.4	إصلاح منظمة التحرير	132
3.1.8.4	بقية الفصائل والأحزاب الفلسطينية	133
2.8.4	المستوى المدني	134
1.2.8.4	الجانب التوعوي	134

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.2.8.4	الجانب الحقوقي	134
3.8.4	المستوى الأمني	135
4.8.4	المستوى الاقتصادي	135
9.4	العقبات والتحديات	136
	الخاتمة	139
	النتائج والتوصيات	**141**
	قائمة المصادر والمراجع	**145**
	Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
جدول (1)	وسائل الاحتجاج والإقناع اللاعنيف	26
جدول (2)	وسائل اللاتعاون	27
جدول (3)	وسائل التدخل اللاعنفي	28

المقاومة الشعبية الفلسطينية وإمكانية تحولها إلى استراتيجية عمل وطني 2005-2013

إعداد

أشرف محي الدين محمد صوافطة

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

تناقش هذه الرسالة أحد المواضيع الهامة والأكثر حيوية وحداثة إلا وهي المقاومة الشعبية وإمكانية تحولها إلى إستراتيجية عمل وطني كخيار إستراتيجي وطني يمتاز بالطابع المنهجي التوافقي ما بين مختلف الفصائل الفلسطينية حتى تتوحدّ على منهجية عملية لتفعيلها وتعزيزها لتصبح إستراتيجية وخيارا مركزيا فعالا ليس فقط على الصعيد الفلسطيني فحسب بل تعزيزه وتطويره على الصعيد العربية والغربية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية اعتماد المقاومة الشعبية كخيار استراتيجي يجمع عليه الكل الوطني الفلسطيني. كما سيعتمد الباحث على المنهج الكيفي التاريخي، إضافة للمنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي فهو المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفا كيفيا، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي.

وبالتالي فإن الدراسة جاءت لتناقش البرامج السياسية للفصائل الفلسطينية المختلفة بخصوص رؤيتها للمقاومة الشعبية، ومدى إمكانية توحدها حول المقاومة الشعبية كخيار وحيد في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي، وهل الظروف التنظيمية والسياسية مناسبة لتحقيق ذلك.

قامت الدراسة بتوضيح وتعريف المفاهيم المتعلقة بالمقاومة الشعبية، وتناول موقف السلطة منها إضافة إلى مواقف الفصائل الفلسطينية المختلفة ومدى الانسجام بينها حول المقاومة الشعبية، ومدى تأثير المقاومة الشعبية على المجتمع الفلسطيني إضافة إلى كيفية بناء إستراتيجية عمل وطني للمقاومة الشعبية.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إمكانية تحول المقاومة الشعبية إلـــى إســـتراتيجية عمل وطني،حيث إن هناك إجماع نظري لدى مختلف القوى السياسية الفلسطينية عليها ويبقـــى فقط تنفيذ ذلك، إن المقاومة الشعبية ذات تأثير قوي يخدم القضية الفلسطينية في ظل الظـــروف الراهنة محليا وعربيا ودوليا.

واهم ما أوصت به الدراسة صياغة برنامج وطني شامل وبناء إستراتيجية نضالية تقوم على أساس المقاومة الشعبية دون أن تسقط أياً من الخيـــارات الأخـــرى، إضـــافة الاســـتمرار بالمقاومة الشعبية والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني وعدم رهنها بأمـــاكن وأوقـــات محـــدده، لتصبح المقاومة الشعبية منهج حياة، وفي كل المناطق –"ديمومة المقاومة الشعبية" –.

الفصل الأول

خطة الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

مارس الشعب الفلسطيني، منذ عام 1917 وحتى اليوم، أشكالا متعددة من النضال ضد الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية، ومن ثم ضد الاستعمار والعنصرية الإسرائيلية. وقد اتسمت كل مرحلة من تاريخ الشعب الفلسطيني بتقدم أحد الأشكال على الأخرى، وأحيانا تعايشت أشكال نضالية مختلفة في نفس المرحلة. فمنذ العام 1917 وحتى الإضراب الشهير عام 1936 كانت المقاومة الشعبية المدنية هي الشكل الأبرز؛ حيث عقدت المؤتمرات الوطنية والشعبية وقدمت العرائض وتم تنظيم الإضرابات، جنبا إلى جنب مع أساليب الحوار والتفاوض والاتصال مع سلطات الاستعمار. وبين عامي 1937–1939 كانت الثورة الشعبية المسلحة هي الشكل الرئيس السائد على الأشكال الأخرى. وفي أعوام 1947–1949 كانت الحرب النظامية مع العمل الفدائي المحدود هي التي ميزت شكل المواجهة بين العرب والفلسطينيين من جانب، وبين المستعمرين البريطانيين والإسرائيليين من جانب آخر. ومنذ 1948 وحتى العام 1968 كانت السمة الأبرز هي التوجه للأمم المتحدة والمطالبة بتطبيق قراراتها، كما شهدت أشكالا للمقاومة المدنية؛ مسيرات، مؤتمرات وإضرابات ضد الممارسات الإحتلالية.

ومنذ عام 1968 وحتى انتفاضة عام 1987 كان العمل الفدائي والكفاح المسلح هو السمة الأبرز، وبين عام 1988–1993 كانت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية بكل مكوناتها من أساليب المقاومة المدنية هي الشكل الرئيس للمواجهة. بعد أوسلو تمت مأسسة الصراع من أجل احتوائه واستيعابه من قبل النظام الإسرائيلي؛ حيث بدأت الصورة بالتغيير مع اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000. ومنذ ذلك التاريخ اتسمت المواجهة بتعايش أشكال متعددة للمواجهة، لكن طغت صورة المواجهة المسلحة العنيفة على هذه المرحلة، وغالبا ما كانت السياسة الإسرائيلية هي المسئول المباشر عن طغيان العنف على هذه المواجهة.

بعد الهدوء الذي حصل بعد انتفاضة الأقصى، بدأ خيار المقاومة الشعبية يستعيد شيئاً من زخمه النظري، خاصة في ظل تعطل المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وحالة التهدئة السائدة نسبياً في قطاع غزة، مما جعل المقاومة الشعبية القاسم المشترك والحل التوافقي المتاح، وقد ظهر ذلك من خلال تصريحات خالد مشعل إبان جلسات المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، عندما قال"المقاومة لا تستهدف المدنيين... أنا قائد حماس أقول: إننا على استعداد لسلوك سبل سلمية من دون سفك دماء أو استخدام أسلحة إذا حصلنا على مطالبنا الوطنية".[1]

وجاءت هذه التصريحات في تاريخ2012\11\21 مفاجئة للكثيرين، بعد أن كانت حركة حماس لا تؤمن إلا بالخيار المسلح في صراعها مع الاحتلال، رغم ما تلا هذه التصريحات من تفسيرات وتحليلات مختلفة.

تأتي هذه الدراسة لتناقش البرامج السياسية للفصائل الفلسطينية المختلفة بخصوص رؤيتها للمقاومة الشعبية، ومدى إمكانية توحدها حول المقاومة الشعبية كخيار وحيد في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي، وهل الظروف التنظيمية والسياسية مناسبة لتحقيق ذلك، كما و تتناول هذه الدراسة، مفهوم المقاومة الشعبية وأشكالها، وتسلسلها التاريخي منذ الانتداب البريطاني إلى الآن، كما وتناقش رؤى ومواقف الفصائل المختلفة حول المقاومة الشعبية، كل على حدا ثم تخرج بموقف تحليلي، إضافة إلى استعراض لبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة والتعليق عليها، وفي الختام مناقشة إمكانية التوحد على خيار المقاومة الشعبية كإستراتيجية عمل وطني.

2.1 مشكلة الدراسة

عندما تنجح تجربة تحرريه في مكان ما، يميل العديد من الثوريين والسياسيين إلى السعي للاستفادة من تلك التجربة، والعمل على نقلها إلى بلدانهم، لكن دون دراسة للظروف المختلفة من حيث المكان والزمان والإمكانيات، ودون السعي للحصول على إجماع وطني حولها، فغالبا ما يتم النظر إليها في مرحلتها المزدهرة أو الفترة التي حققت فيها النصر كنتيجة

[1] الكيالي، ماجد: في ما خص تصريحات خالد مشعل، مركز الزيتونة للدراسات، بتاريخ 2012/12/16 http://www.alzaytouna.net/permalink/31629.html

لإتباع إستراتيجية معينة، كما حدث في التجربتين الشهيرتين، تجربة غاندي في الهند ضد الاحتلال البريطاني، وتجربة المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا ضد نظام الفصل العنصري.

في الحالة الفلسطينية كانت المقاومة السلمية بارزه وظاهره في فترات معينة، لكن الخيار العسكري كان أكثر حضورا وتأثيراً، إلى أن تبنت بعض الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح بعد اتفاقية أوسلو خيار المفاوضات إلى جانب خيار المقاومة الشعبية في حل صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي، وفصائل أخرى رفضت هذا الخيار واعتبرته خيارا استسلاميا، وعلى رأس هذه الفصائل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي، فكان هذا الموقف يشكل معضلة أساسية أمام إمكانية التوصل إلى إجماع وطني حول تبني المقاومة الشعبية كخيار جامع، إلى أن خرجت تصريحات خالد مشعل في عام 2011 حول إمكانية تبني حركته المقاومة الشعبية كخيار وحيد لتحقيق المطالب الفلسطينية.[1]

ومن هنا تتضح مشكلة الدراسة وهي مدى إمكانية تحول المقاومة الشعبية إلى إستراتيجية عمل وطني متفق عليها من جميع الفصائل الفلسطينية واعتبارها الوسيلة الأنجع لتحقيق أهدافها في صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث أن الفصائل الفلسطينية تتبنى برامج سياسية واستراتيجيات خاصة بها، فكل فصيل وطني له رؤيته الخاصة المختلفة عن غيره من الفصائل فيما يتعلق بالكثير من القضايا المهمة، ومنها المقاومة الشعبية، ومن اجل الوصول إلى توافق وطني حولها لابد، من الاقتناع بنجاعتها و وبأفضليتها على الخيارات الأخرى.

3.1 أسئلة الدراسة

- هل تتوفر الشروط التنظيمية والسياسية المناسبة، والتي تسمح بالتفاف فصائل العمل الوطني حول خيار المقاومة الشعبية كإستراتيجية عمل وطني مجمع عليها؟
- ما هو موقف الرئاسة الفلسطينية من المقاومة الشعبية؟

[1] الكيالي، ماجد: **في ما خص تصريحات خالد مشعل**، مرجع سابق.

- ما هي مواقف الفصائل الفلسطينية من المقاومة الشعبية؟

4.1 فرضية الدراسة

تعتبر المقاومة الشعبية في فلسطين من أهم أشكال النضال الشعبي التي عرفها الفلسطينيون في صراعهم مع المحتل الإسرائيلي، لكنها لم تصل إلى مرحلة اعتبارها الوسيلة والأداة الوحيدة، التي يعتمد عليها من اجل تحقيق أهداف التحرر الوطني، من هذا المنطلق يفترض الباحث:

"**إن الظروف السياسية والتنظيمية الفلسطينية تسمح لفصائل العمل الوطني الفلسطيني بتبني المقاومة الشعبية كخيار استراتيجي في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.**"

5.1 منهج الدراسة

سيعتمد الباحث على المنهج الكيفي والأسلوب التاريخي، إضافة للأسلوب الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي فهو المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفا كيفيا، يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها، والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي، وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة، وقد اختار الباحث هذا المنهج لأنه يقدم المواد الأولية اللازمة للبحث، من حيث تتبع نشأة المقاومة الشعبية في فلسطين، ورصد التطور التاريخي لها عبر المراحل التاريخية المختلفة، وغيرها من الأمور ذات العلاقة، ومدى فا عليتها في الوقت الحاضر.

إضافة إلى ذلك يتم تطبيق خطوات هذا المنهج عن طريق تحديد وتوضيح ماهية مشكلة البحث كما سبق، وجمع البيانات اللازمة، ونقد مصادر البيانات والتي تتطلب من الباحث فحص البيانات التي جمعها بواسطة نقدها والتأكد من مدى فائدتها للدراسة، وآخر خطوة يعرض الباحث ملخص هذه الدراسة.

6.1 أهداف الدراسة

- معرفة مدى توفر الشروط التنظيمية والسياسية المناسبة، والتي تسمح بالتفاف فصائل العمل الوطني حول خيار المقاومة الشعبية كإستراتيجية عمل وطني مجمع عليها.
- معرفة موقف الرئاسة الفلسطينية من المقاومة الشعبية.
- معرفة مواقف الفصائل الفلسطينية من المقاومة الشعبية.

7.1 الدراسات السابقة

قميصه، مازن "**المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ الأمل والتمكين**،[1] يتحدّث الكاتب مازن قمصية في كتابه "المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ من الأمل والتمكين"، الصادر في 2011 عن دار النشر البريطانية "بلوتو بوكس" ضمن 290 صفحة من القطع المتوسط، عن جميع المراحل التاريخية للمقاومة الفلسطينية المناهضة للأفكار والجرائم الصهيونية خلال 130 عاماً منذ الحكم العثماني، وحتى الوقت الحاضر، بالوسائل كافّة، السلمية منها والعنيفة التي جاءت كردّات فعل على وحشية الكيان الصهيوني في التعامل مع أبناء فلسطين، ويتناول الثورات المتلاحقة التي قام بها الأحرار من أطياف الشعب الفلسطيني كافة، كما يبين الاتفاقيات التي حثت على إقامة دولة يهودية ملغية كل تنوع عرقي وثقافي مترسخ في أرض فلسطين منذ بدايات التاريخ، ويبين الكاتب فشل الدولة القائمة في إلغاء الآخر، كما نراه يدوّن الدروس التي لابدّ من الاستفادة منها، ويكتب توقعاته وتحديات المرحلة المقبلة، والفرص التي لابدّ من استغلالها.

نرى أنّ هذا الكتاب المقسّم إلى ثلاثة عشر فصلاً بعد المقدمة، هو موجه إلى الغرب بالدرجة الأولى، وذلك في محاولة من الكاتب توضيح بعض الأفكار الخطأ عن المقاومة الفلسطينية ، وضرورة تفهم الواقع المرير الذي يعيشه أبناء فلسطين، والظلم الواقع عليهم بصيغة دقيقة وشاملة.

[1] قميصة، مازن: **المقاومة الشعبية في فلسطين: تاريخ الأمل والتمكين**، دار النشر البريطانية، بلوتو بوكس، 2011.

ويستحضر قمصية الكثير من الأمثلة حول أشكال الحصول على التحرر، كما في حالة الجزائر، وجنوب إفريقيا بقيادة نيلسون مانديلا ضد حركة الفصل العنصري، بالإضافة إلى أشكال متنوعة من المقاومة الشعبية السلمية، ويرى أن جميع حركات التحرر في العالم حتى الآن لجأت في كفاحها إلى الأساليب العنيفة وغير العنيفة.

الشيخ، عبد السميع،" **المقاومة الشعبية اللاعنفية من وجهة نظر فلسطينية**"، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية،جمهورية مصر العربية،2012." تناولت هذه الدراسة بعض تجارب المقاومة السلمية الشهيرة عالميا التجربة الهندية للمهاتما غاندي ومارتن لوثر في الولايات المتحدة وتجربة نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا،كما تطرقت إلى التجربة المصرية في ثورة 1919 ضد الاستعمار البريطاني ؛مثبتة أن المقاومة قد تكون مجدية جدا في تحقيق الحرية والاستقلال عن الاستعمار الأجنبي أو تحصيل الحقوق على الصعيد الداخلي. كما اظهر الباحث انحيازه لهذا النمط من المقاومة في ضوء موازين القوى بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، وبخاصة أن الجانب الإسرائيلي يحظى بدعم لا محدود من القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن المقاومة المسلحة أعطت فرصة للجانب الإسرائيلي لممارسة أقصى درجات العنف والإرهاب دون أن تلقى إسرائيل العقاب المناسب من المجتمع الدولي.

وقد أجرى الباحث دراسة ميدانية على عينة من قطاعات مختلفة من الشعب الفلسطيني من الضفة الغربية، وانتهت العينة إلى أن الشعب الفلسطيني أميل إلى تأييد المقاومة الشعبية اللاعنفية كما أوضح الباحث في دراسته.[1]

المبيض، اشرف، "**المقاومة المدنية في ضوء تجربة جنوب إفريقيا 1987-2012**"، رسالة دكتوراه،معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة 2012

كان من أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

[1] دنيا الوطن، رسالة دكتوراه تناقش وجهة النظر الفلسطينية في المقاومة الشعبية، بتاريخ http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2012/01/02/234332.html2012/1/2

- انعدام التوافق على إسلوب معين و محدد في النضال وهذه ما تشهد به التجربة النضالية الفلسطينية، باستثناء فترة الستينيات من القرن الماضي حين كان هناك شبه إجماع على الكفاح المسلح لتحرير كل فلسطين.

- إن المحاولات النضالية الفلسطينية على جميع المستويات الشعبية والرسمية والتنظيمية منذ بدء الصراع العربي – الإسرائيلي لتبني خيار المقاومة المدنية لا تتخطى إطار الدعوات والنداءات، لتطبيق أساليبها بالمقاطعة والعصيان.

- تمكن بعض الفعاليات والخطوات النضالية التي قام بها بعض أهالي القرى والبلدات الفلسطينية من تحقيق نجاح كبير يوازي نجاح حركات وقوى التحرر في جنوب إفريقيا.

- لم يمنع الانقسام الفلسطيني الحالي، الاستمرار في المقاومة السلمية ضد الاحتلال الإسرائيلي، كذلك المحاولات الإسرائيلية لفصل المدن عن بعضها وخاصة عزل القدس عن الضفة وغزة عن باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة،لم تحل دون الاستمرار في المقاومة المدنية على أساس إنهاء السياسة العنصرية الإسرائيلية، على غرار ما حدث في جنوب إفريقيا، حيث كانت هناك حركة إنكاثا التي تمثل قبائل الزولو تؤيد الانفصال العرقي مستخدمة القوة المسلحة لتحقيق ذلك بدعم من النظام العنصري، لكن المؤتمر الوطني الإفريقي وبعض الحركات والقوى الأخرى وقفت ضد محاولات التقسيم والفصل.

- إن أهم ما قد يستفيد منه الفلسطينيون في تجربة جنوب إفريقيا أن حركات وقوى التحرر الوطني كانت تأخذ قراراتها بناء على توجهات القاعدة الشعبية، ولم تفرض سياساتها أو أيديولوجياتها بعيداً عن هموم المواطن الأسود.

- أصبحت المقاومة المدنية خياراً مهماً لدى معظم الحركات والقوى والفصائل الفلسطينية أكثر من الخيارات الأخرى.

- إن الملاحظ للواقع السياسي الراهن في فلسطين في ضوء انحسار الكفاح المسلح وفشل خيار المفاوضات، وفي ضوء الدعوات والنداءات الجارية على قدم وساق لاستنهاض أساليب

المقاومة المدنية كالمقاطعة الاقتصادية والسياسية والثقافية، وفي ضوء فشل خيار الدولة في حدود عام 1967 وعودة خيار الدولة الديمقراطية الواحدة بقوة في الأوساط السياسية والأكاديمية الفلسطينية، توحي بأن المناخ العام يميل إلى إمكانية تبني الفلسطينيين لخيار المقاومة المدنية بهدف إنهاء السياسة العنصرية في الضفة وغزة وأراضي الـ48 والتعايش في دولة واحدة مع الإسرائيليين.

نزال، حسبان، "**النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت،2010.

تتناول هذه الدراسة دور النضال السلمي في الصراعات الدولية، حيث درس الباحث العديد من تجارب الشعوب والأمم التي مارست هذا الشكل من النضال، ومقارنتها بالتجربة النضالية الفلسطينية.كما وهدفت الدراسة إلى البحث في الأسباب التي جعلت مكونات حركة المقاومة الوطنية والإسلامية الفلسطينية تبتعد وتتجنب هذا الخيار، وعدم جعله خيارا نضاليا استراتيجيا للمقاومة والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية أسلو والدخول في مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي.

واهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:

- إن اللاعنف مقاومة وليس استسلاما، وله متطلبات وأساسيات لابد من فهمها من أجل النجاح وتحقيق هدف النصر على الخصم.
- إن اللاعنف ليس أسلوبا مستحدثا في التجربة الفلسطينية، غير أن هذا الأسلوب لم يستخدم وفقا لإستراتيجية عمل، وبرنامج وطني يحدد أولويات وأساليب المقاومة.
- التأكيد على أن المكون الديني بالنسبة للحركات الإسلامية مثل منطلقا أكثر أهمية في تبني الجهاد باعتباره فرض عين على المسلمين كافة، غير إننا بتنا نلاحظ براغماتية جديدة في سياسات بعض الحركات الإسلامية ، خاصة بعد وصولها إلى سدة السلطة.

لذلك تسعى هذه الدراسة للوقوف على مدى التقارب بين جميع الفصائل حول هذا الشكل من أشكال المقاومة وبالتالي تحقيق الإجماع عليه، رغم تشكيك البعض في إمكانية إيجاد مثل هذه الإستراتيجية السلمية، بسبب السياسات الإسرائيلية القمعية التي تمارس على مختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، مما يجبره على الرد بالمثل.

حسن، باسم، "**المقاومة اللاعنفية في فلسطين: فلسفتها، أدواتها، وأثرها(1967-1993)**. كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، 2007.

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل مفهوم المقاومة اللاعنفية في التجربة الفلسطينية، من خلال معالجته لعدة جوانب تناولت مراحل تطور هذا المفهوم من خلال ممارسة أدوات المقاومة اللاعنفية المختلفة، وملامح وسمات كل مرحلة من مراحلها في تاريخ النضال الفلسطيني، إضافة إلى موقف فصائل المقاومة الفلسطينية منها، ودورها في الممارسة الفعلية لها، وكذلك الدور الهام الذي لعبته المؤسسات الأهلية الفلسطينية في ممارسة هذا الشكل من أشكال المقاومة.

وهدف البحث إلى الوصول لمفهوم محدد للمقاومة اللاعنفية في فلسطين، والتعرف على مدى أهميتها في مواجهة الاحتلال، والحفاظ على صمود شعب فلسطين على الأرض الفلسطينية والحفاظ على هويته الوطنية، والآثار التي تركتها على النضال الفلسطيني.

وخلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

- إن المقاومة الشعبية ليست خيارا نضاليا جديدا أو طارئا على الشعب الفلسطيني، فظاهرة المقاومة اللاعنفية لها أشكالها وتعبيراتها التي تباينت تبعا للظروف السياسية والتاريخية التي مر بها العمل الجماهيري الفلسطيني.

- دفعت المقاومة الشعبية العديد من الدول والمؤسسات الأجنبية إضافة إلى الرأي العام الشعبي، على المستوى الدولي، باتجاه التعاطف، وتقديم الدعم المادي والمعنوي، لصالح القضية الفلسطينية، مما أسهم في تعزيز شرعية النضال الفلسطيني، وعرض الصورة القبيحة

للاحتلال، من خلال صدور مئات القرارات الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية، والمدينة للسياسة الإسرائيلية.

- إن خيار المقاومة الشعبية فلسطينيا لا يشكل بديل أو رفضا للنضال المسلح، ولا يشكك في شرعيته، ولا يمنع تحول النضال الشعبي إلى مواجهات عنيفة مدروسة في مرحلة لاحقة.

- كان التحول في التجربة الفلسطينية من النضال الشعبي إلى النضال المسلح يتم في الغالب بطريقة غير مدروسة، وبعيدة عن إستراتيجية عامة للنضال الجماهيري، تراعي الشكل الأمثل للمقاومة، حيث اتسم هذا التحول بالارتجال والعفوية، والانصياع – من قبل العناصر التي تقف وراءه – إلى قرارات فصائل مقاومة بحثت عن مكاسب مرحلية، وأحيانا فصائلي ، وكثيرا ما نظرت باستخفاف للمقاومة اللاعنفية.

- رغم استخدام الفصائل الفلسطينية للكثير من أدوات المقاومة الشعبية، إلا أن الموضوع ظل لفترات طويلة غير مطروح للنقاش لديها، ونظرت إليه كحاضنة ومكملة للكفاح المسلح، بعيدا عن قناعتها بإستراتيجية عامة للنضال الجماهيري تعتبر المقاومة الشعبية أساسا لها، وركنا هاما من أركانها. وظل ذلك قائما خلال الانتفاضة الأولى 1987، وان استخدمت هذه الفصائل أدوات لاعنفية أكثر تنوعا.

الصمادي، حمزة، "**تجربة م.ت.ف السياسية: من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية. (1664–2006)**"، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2008.

ركزت هذه الدراسة على طبيعة التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على م.ت.ف منذ إنشائها عام1964 م وحتى عام 2006 م، والمقصود، تلك التعديلات على المشروع الوطني الفلسطيني الذي حدد معالمه الميثاق الوطني عام 1968، وذلك استجابة لظروف ذاتية وموضوعية.

وكان من نتائج تلك التغيرات والتعديلات:

أولا، التحول عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كأسلوب للتحرير الكامل، إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل، كأسلوب للتسوية السياسية.

ثانيا، التحول عن هدف إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، إلى سلطة وطنية على جزء من فلسطين، ثم إلى دولة مستقلة على حدود قرار التقسيم رقم 181، ومنه إلى القبول بحكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام1993.

ثالثا، التحول عن هدف عودة اللاجئين إلى بيوتهم أو أراضيهم التي هجروا منها عام 1948، إلى تسوية مقبولة ومتفق عليها مع إسرائيل لقضيتهم.

رابعا، التحول من رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة محتلة لفلسطين، إلى الاعتراف الفلسطيني الرسمي بوجودها وبكيانها.

خامسا، التحول من رفض الاعتراف بقرار مجلس الأمن 242، إلى الاعتراف الصريح به، والإشارة إلى وجود فرصة لقبول التسوية على أساسه. وغيرها من التحولات، التي كانت في مجموعها انقلابا على المنطلقات السياسية، والعقائدية، لميثاق منظمة التحرير الذي طالته هذه التغيرات أيضا.

أما بالنسبة للخلاصة والاستنتاجات:

يرى الباحث أنه ونظرا لمجموعة من الأسباب والدوافع والأبعاد التي وردت سابقا، كانت النتيجة الأساسية حدوث تحول وتغير في المنظمة سياسيا وفكريا، وانقلابها على ذاتها. ونمت في ظل هذه الظروف، تيارات في أوساطها انتهجت سبيل الواقعية السياسية، كمقدمة لعملية التحول. وأصبح التفكير بمصالح الشعب الفلسطيني يتم وفق انحرافا عن أهداف الثورة والمنظمة، في الوقت الذي وصفه أنصاره أنه تحديث سياسي لبرامج م.ت ومعادلات دولية أو إقليمية، وبناء على معطيات ذاتية، كمدخل للتغيير السياسي.

وأضاف الباحث، إن لجوء قيادة المنظمة إلى تنفيذ انقلاب فكري وسياسي على مشروعها، وبرنامجها، وأساليب عملها، وتحالفاتها، جاء لعدة حجج ومبررات: مرة كان بحجة

وجود معطيات ومتغيرات ومحددات جديدة لا يمكن تجاهلها، ومـــرة ثانيـــة بـــدعوى التـــدرج والمرحلية واختراق جبهة العدو في سعيها لتنفيذ مشروعها الوطني، وثالثـــة إجـــراء التغييـــر لضرورة البقاء على الخريطة السياسية. وغيرها من الحجج التي يجـــري اســـتعمالها، لتغطيـــة العجز وخيبة الأمل في التقدم على الأرض، وإجبار العدو على إحداث تغييـــرات حقيقيـــة فـــي مواقفه. وأثار كل ذلك، جدلا كبيرا في صفوف التيارات المتنوعة في الثورة الفلسطينية، حـــول جدوى الانقلاب على الذات، وطرح تساؤلات جدية حول الأسباب الحقيقية الكامنة خلفه، هل هو نتيجة لعيوب في النظرية والمشروع والبرنامج، أم أنه ناجم عن تقصير وخلل فـــي الممارســـة السياسية العملية؟ أم نتيجة لاجتماع الاثنين معا؟.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها:

- ضرورة استخلاص العبر من تجربة المقاومة خلال أربعين عامـــا، ومـــن تجربـــة التغييـــر السياسي باتجاه التسوية السلمية وباتجاه المزيد من الواقعية السياسية. والتفكير على الأقل، إن لم يكن تمحيصاً، في ما آلت إليه هذه التجارب من نتائج تتعلق في مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه وقضيته العادلة.

- أولى هذه العبر إعادة النظر في قراءتنا للبعد الدولي للقضية الفلسطينية، ومدى تأثيرها علـــى تحديد مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وأيضا تحديد حقيقة النوايا الإسرائيلية من عملية التسوية والتعامل معها بمنتهى الجدية. وعدم التفريط بالوحدة الوطنية وتحريم الاقتتال الداخلي، وتعزيز مبدأ الحوار الوطني وتكريسه كمنهاج للتعامل في الساحة الفلسطينية.

- وثاني هذه العبر، تقييم الطريقة التي تتم بها المفاوضات، و منطلقاتها، وآلياتها، والعناية أكثر في تحديد الطاقم التفاوضي. و إذا كان لابد من الاستمرار بالتفاوض فـــي ظـــل المعطيـــات الراهنة وتجربة المفاوضات السابقة، فمن البديهي أن يتم الاســـتعداد للمفاوضـــات النهائيـــة بتوظيف كل الإمكانات المتاحة؛ للاستفادة منها في تحقيق انسحاب إسرائيلي شامل و إقامـــة دولة وطنية مستقلة ذات سيادة، خالية تماما من المستوطنات وعاصمتها القدس، على جميـــع

الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وحل قضية اللاجئين وفق القرارات الدولية بهذا الخصوص.

- وفي حال عدم تحقيق المفاوضات النهائية للبرنامج المذكور أعلاه، فان اللجوء لتحويل مسار النضال الوطني نحو المطالبة بدولة ثنائية القومية، واستعمال المقاومة الشعبية السلمية كوسيلة لتحقيق هذه الغاية، قد يكون من البدائل المتاحة أمام الشعب الفلسطيني لمواصلة مسيرته الوطنية نحو الحرية والاستقلال.

- يتطلب ذلك، إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتكريس الشرعية الدستورية عبر الانتخابات، وإعادة بناء مفاهيمها وشعاراتها وبرنامجها السياسي، وضم الفصائل التي خارجها إليها، والفصل الواضح بين مؤسساتها ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

- الدفاع عن القرار الوطني المستقل، والمحافظة على عمقه العربي و الإسلامي بعيدا عن لغة المحاور، وانتهاج لغة الحوار سبيلا لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

- وأخيرا تدريس وتعليم تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، وتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية في الثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، في الجامعات والمدارس، واعتبارها مرجعية للقوى السياسية للتعلم من محطاتها والاستفادة من خبراتها.

8.1 التعليق على هذه الدراسات

تناقش مختلف الدراسات السابقة نماذج التحرر العالمية من الاحتلال والأنظمة القمعية، و تركز على الحالة الفلسطينية بشكل خاص. منها ما يوصي بتبني النموذج الشعبي للخلاص من الاحتلال الإسرائيلي، ومنها يرى أن المقاومة المسلحة هي الطريقة الأفضل والتي يدعمها الرأي العام الشعبي وأدبيات حركات المقاومة الفلسطينية، وأخرى ترى بأن الطريقة النضالية الأكثر فعالية للخلاص من الاحتلال هي الدمج بين النموذج المقاومة الشعبية والمسلحة. وكان لكل من الأطروحات الثلاثة السابقة أدلتها وتوضيحاتها، التي جعلتها تتبنى نموذجاً ما وتترك آخر.ومن

خلال نظرة شمولية عامة لتلك الدراسات السابقة، إضافة إلى العديد من الدراسات الأخرى التي لم يتم إدراجها، كما و تشير معظم الدراسات، إلى أن أحد أهم إشكاليات المقاومة الفلسطينية التي اعتمدت في بعض مراحلها على المقاومة السلمية، والتي تسببت بدورها؛ في عدم الاستفادة من حجم التضحيات الفلسطينية والجهود المبذولة فيها، تمثلت في: أن المقاومة الشعبية الفلسطينية تمارس وفق ردود انفعاليه غير منتظمة وغير مستمرة، وليس كآلية سياسية لها خططها وأدواتها وأساليبها المدروسة والمجربة، إضافة إلى عدم ممارستها وفقا لإستراتيجية متكاملة. وهنا تأتي هذه الدراسة للبحث في المقاومة الشعبية في فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي، كأسلوب قائم بحد ذاته ويمارس وفقا لإستراتيجية متكاملة، إستراتيجية مقاومة سلمية شاملة وغير مباشرة تتفق عليها فصائل العمل الوطني والإسلامي، لها تكتيكاتها الخاصة وأثبتت فعاليتها في كثير من تجارب الشعوب، ولهذا فهي حقل خصب جدير بأن تقوم هذه الدراسة بالخوض في أبجدياته وتحليل آثاره المحتملة على مقاومة الفلسطينيين لسياسات الاحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثاني

الإطار ألمفاهيمي

الفصل الثاني

الإطار ألمفاهيمي

1.2 المقاومة الشعبية

لقد تزامنت ظاهرة العنف مع بدء تشكل المجتمعات الإنسانية على الأرض، حيث أخذت إشكالا مختلفة وأنواعاً متعددة بتطور التركيبة المجتمعية وبتعقدها، ولعل أكثرها ظهـوراً علـى الإطلاق العنف السياسي المعروف تاريخياً منذ نشأة المجتمعات، تمثل مضمونه في الصراع من أجل البقاء، بعد ذلك أخذ يمثل ظاهرة منذ أن بدأت المجتمعات تأخذ شكلاً منظماً تتصارع فـي دوائره المصالح المختلفة، مثلث المصالح الاقتصادية الأساس والجوهر والمحور الرئيسي لهـذه الصراعات.

إن أساس العنف السياسي يمكن إرجاعه إلى قضايا الظلم والقهر الاجتمـاعي، أو فيمـا يختص بالسلطة والحكم، وما تستعرضه الدراسة في هذا الفصل هو محاولة بناء نظري لمفهـوم المقاومة الشعبية وأشكالها ونماذج عالمية للمقاومة الشعبية، إضافة لتقديم مفهوم العمل الـوطني وتحويله لإستراتيجية وتناول مكوناتها وأهميتها و مرتكزاتها.

تعتبر المقاومة الشعبية وسيلة من وسائل مقاومة وتحدي الظلم والقهر والاستبداد، كمـا لها فلسفتها الخاصة والتي تنبع من الروح الإنسانية للناس، ولها وسـائلها وأسـاليبها المختلفـة والمتجددة، فقد مارسها الإنسان بمختلف العصور اضطراريا في بعض الأحيان لانعدام الفرص والإمكانيات في مواجهة الخصم عنفيا، واختيارياً في أحيان أخرى بناء على قناعـات وفلسـفة خاصة بكيفية شكل ووسائل الصراع التي يجب أن تكون بين البشر، أو بناءا على إسـتراتيجية محسوبة لتحقيق الأهداف بأقل الخسائر.

لقد حقق إسلوب المقاومة الشعبية العديد من الانتصارات عبر التاريخ المعاصر، علـى الرغم من قيام هذه التجارب في بيئة وثقافات مختلفة وبأهداف مختلفة من ممارستها، كان هـذا دافعا للباحث لدراسة إمكانية تحويل المقاومة الشعبية إلى إستراتيجية عمل وطنـي، فـي هـذا

الفصل من الدراسة سيتم تناول مفهوم المقاومة ونشأتها وأشكالها ووسائلها، إضافة إلى أسسها وخصائصها ومعاييرها، وسوف يتم تناول ابرز النماذج العالمية التي تبنت أسلوب المقاومة الشعبية، كل هذا بهدف تحديد مدى إمكانية تحويل المقاومة الشعبية إلى إستراتيجية عمل وطني يتم تحليلها في فصول الدراسة اللاحقة.

1.1.2 النشأة والجذور

يعتبر هنري دايفيد ثوراو[1] من الرواد الذين كتبوا حول المقاومة الشعبية، وان كان قد استعمل مصطلح العصيان المدني، وأشار إلى فكرته في مقاله الشهير(العصيان المدني) المنشور عام 1849، وقد كتبه عقب امتناعه عن دفع ضرائب الحرب احتجاجا على العبودية والقمع والاضطهاد والحرب التي كانت تخوضها الولايات المتحدة ضد المكسيك. ولم يكن الامتناع عن دفع الضرائب بالفكرة الجديدة، وإنما استعملها مناهضو الاسترقاق وكذلك لجا كارل ماركس الى هذه الفكرة حين حاول أن ينظم حملة لإقناع الأوروبيين بعدم دفع الضرائب خلال الثورة التي اجتاحت أوروبا عام 1848.

إن جذور المقاومة الشعبية تمتد في عمق التاريخ على الرغم من أن أولى الكتابات بخصوص هذه الفكرة ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر، فهنالك أمثلة لاستخدام هذا النوع من المقاومة ترجع للعصر الروماني، إذ انه في عام 494 قبل الميلاد ثارت الجماهير في الدولة الرومانية القديمة على ظلم القناصلة الذين كانوا يحكمونها، ولم تلجا الجماهير إلى قتل القناصلة بهدف رد المظالم، بل انسحبوا من المدينة إلى تل سمي بعد ذلك (الجبل المقدس)، وبقوا هنالك عدة أيام رافضين المشاركة في الحياة المدنية حتى تم إصلاح الأوضاع والموافقة على مطالبهم.[2]

---

[1] هنري ديفد ثوراو فيلسوف وكاتب ومنظر أمريكي، ولد عام 1817، درس في جامعة هارفرد في الفترة 1833–1837، قاد جده طلاب جامعة هارفرد فيما عرف بثورة الزبد وهي تعد أول تمرد طلابي في التاريخ المسجل للولايات المتحدة الأمريكية، كانت لثوار مواقف مضادة للحرب المكسيكية والعبيد والضرائب سجن بسببها، وهو أول من ابتدع مصطلح العصيان المدني وبدا في التنظير له، وتأثر بفلسفته وأفكاره كبار دعاة اللاعنف مثل غاندي ومارتن لوثر كينج.

[2] عبد الحكيم، احمد عادل وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، الطبعة الثالثة، أكاديمية التغيير، 2013، صفحة 35.

وفي حادثة مشابهة عاد الجيش الروماني عام258 قبل الميلاد بقيادة ثيودور مومسن من ميدان المعركة ليجد الاقتراحات التي قدمت من اجل إجراء العديد من الإصلاحات قد تم عرقلتها في مجلس الشيوخ، وبدلا من استخدام الحرب العسكرية تقدم الجيش واحتل الجبل المقدسي، وهدد بإقامة مدينة رومانية جديدة بديلة لروما وعلى اثر هذه المحادثة تراجع مجلس الشيوخ ووافق على الإصلاحات.[1]

2.1.2 مفهوم المقاومة وأشكالها

المقاومة: هي عبارة عن أفعال تنشا نتيجة أوضاع راهنة، ويمكن تبيان هذه الأوضاع على إنها محاولة طرف ما سلب حرية الاختيار لطرف أخر، فتكون هذه الأفعال بهدف القدرة على استعادة هذه الحرية، فالمقاومة هي أفعال عسكرية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية تنشا كوسيلة لاستعادة حق أو حرية أو كرامة إنسانية.[2]

بناءً على ما سبق فانه لا يوجد تعريف محدد للمقاومة، سوى أنها حاجة الضعيف في مواجهة الأقوى، وهي مسالة خاضعة لموازين القوى غير المتوازنة، إذ هي حاجة الضعفاء الذين لا جيوش لديهم للدفاع عن أرضهم وحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم وأعراضهم.[3]

ويمكن اعتبار المقاومة: على أنها فرض إنساني لاستعادة القدرة على حرية الاختيار، فاختيار عدم الحرية ليس حرية، كما انه في غالب الأحيان لا يمكن اعتبار الجانب الذي يقاوم هو الجانب الضعيف، فالضعف والقوة تختلف باختلاف المعيار الذي يتم إتباعه في قياس ذلك، هذا بالإضافة إلى أن أي حركة مقاومة هي الأقوى في محاولتها فرض اختيارها، هذا ما يشير إليه عزمي بشارة في تعريفه للمقاومة، ويقول:(لا شك في أن المقاومة كحركة إنسانية هي أكثر من فعل وردة فعل فيزيائي، مثل أصلها اللغوي في قانون لكل فرد رد فعل أو في مقاومة

---

[1] عبد الحكيم، احمد عادل وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، مرجع سابق، صفحة 38.

[2] الصايغ، نصري: **حوار الحفاة والعقارب دفاعاً عن المقاومة**، بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2007، صفحة64.

[3] المرجع السابق، صفحة 66.

الاحتكاك أو الجاذبية مثلا، فعنف المقاومة بأبسط طبقات التجريد هو فعلا فعل عنف ثانوي، ورد فعل لفعل عنف الاحتلال الأولي الأصلي).[1]

على الصعيد اللغوي لمفهوم المقاومة فان الإنسان بطبيعته يمارس المقاومة بجميع صورها وأشكالها لمواجهة أي تهديد قائم أم محتمل لمصالحه وكلمة مقاومة في أساسها تدلل على طبيعة ممارستها فإذا أرجعنا كلمة مقاومة إلى أصلها الثلاثي(قوم) فإنها تدل على معنيين: احدهما يدل على انتصاب أو عزم والأخر بمعنى قام بعضهم لبعض، والمقاومة لغة (هي الممانعة وعدم الرضوخ لتغييرات وقوى مفروضة من الخارج، وبذلك يتبين أن المقاومة لغويا تدلل على القيام بانتصاب وعزم لمناهضة فرض تغييرات تهدد المصالح.[2]

3.1.2 مفهوم المقاومة الشعبية

ارتبطت العديد من المصطلحات بمفهوم المقاومة للتعبير عن استخدام إسلوب اللاعنف في المقاومة، مثل: قوة الحقيقة، والاحتجاج السلمي والمقاومة السلمية، والمقاومة المدنية السلمية، والمقاومة السلبية والمقاومة غير العسكرية، والعصيان غير المسلح، والعصيان المدني، و اللاتعاون والمقاومة اللاعنفية، و اللاعنف، ونضال اللاعنف، وكفاح اللاعنف.

ويقصد بقوة الحقيقة قوة الروح، وقوة المحبة، إذ كان غاندي يطلق عليها(ساتيا غرها)، وهي تستبعد استخدام العنف لأن الإنسان غير قادر على معرفة الحقيقة المطلقة، وبالتالي فهو لا يستحق العقوبة، فما يبدو صحيحا لشخص يبدو خطا لأخر، وأطلق عليها غاندي قوة الحب، حيث استنتج من تجربته أن الإقناع بالحقيقة لا يتم من خلال استخدام العنف مع الخصم، ولكن من خلال فطامه عن الخطأ بالصبر والعطف، والصبر يعني تحمل المعاناة الشخصية، لذلك جاء مذهبه ليعني إظهار الحقيقة، ليس من خلال التسبب في معاناة الخصم، ولكن من خلال إظهار معاناة الذات.[3]

---

[1] بشارة، عزمي: **أن تكون عربياً في أيامنا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، صفحة 44.

[2] شقور، رفقة: **أثر حزب الله في تطوير فكر المقاومة وأساليبها في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2009، صفحة 16.

[3] شارب، جين: **البدائل الحقيقية**، مؤسسة البرت انشتاين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004، صفحة 4.

أما المقاومة السلبية فهي وسيلة لحماية الحقوق، من خلال إظهار المعاناة الشخصية، والاعتماد على قوة الروح لا قوة الجسد، وعلى القوة المعنوية لا المادية، وتعتمد على تحمل العواقب والصبر عليها وليس المواجهة المباشرة، ومثال على ذلك عدم تنفيذ القانون الجائر وتحمل عواقب ذلك، وهي أعظم تجسيد لسلاح الضمير.

وفيما يتعلق بمصطلح العصيان المدني فهو انتهاك للقانون اللا أخلاقي، وهو مصطلح يعود بعيدا إلى هنري ديفيد ثوارو، حيث استخدمه للدلالة على إسلوبه الذي اختاره لمقاومة القانون في دولة العبيد. أما اللا تعاون فيعني سحب التعاون من الدولة التي هي في وجهة نظر غير المتعاونين فاسدة، ويستثنى من هذا الإسلوب العصيان المدني الحاد المنتهك للقانون اللا أخلاقي، والذي لا يستطيع كل فرد القيام به وتحمل عواقبه، ويمارس إسلوب اللا تعاون بعلانية، وهو مفتوح بطبيعته بحيث يمكن أن يشارك فيه الأطفال، وتمارسه الجماهير بأمان، ومن أشكاله المقاطعة الاقتصادية، والمقاطعة السياسية كمقاطعة الانتخابات أو رفض تقلد المناصب الحكومية، ومقاطعة المنظمات التي تدعمها الحكومة.[1]

أما ظاهرة اللاعنف حاول علماء الاجتماع والسياسة أن يجدوا لها تعريف حيث عرفها العالم بتريم سوروكن بأنها (عبارة عن سلوك مسالم وهادئ يجنح نحو التفاهم والود والانسجام مع الآخرين، ويتجنب القوة والصدام مع الخصوم، أما الفيلسوف البريطاني برتراند فيعرفه على انه سلوك عقلاني يهدف لتفادي الصراع مع طرف معين، بغية إحلال السلام والانسجام مع الجهات التي قد تكون سببا من أسباب التوتر والقلق، أما غاندي فيعرفه على انه سلوك لا ينطوي على حب من يحبوننا فقط بل يذهب إلى ابعد من ذلك، حيث أن اللاعنف يبدأ من اللحظة التي نشرع فيها بحب من يكرهوننا.[2]

أما جين جارب فيعرفه بأنه ممارسة حضارية تفرض على الجهة التي تعتمدها في حل مشكلاتها وصراعاتها مع الآخرين انتهاج أساليب إنسانية سلمية، تعتمد على التهدئة والمهادنة

---

[1] عبد الحكيم، احمد عادل وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، مرجع سابق، صفحة 55.

[2] المهاتا غاندي: **كل البشر أخوة**، ترجمة د. أنطوان أبو زايدة، الطبعة الأولى، شركة دار الجديد، 1997، صفحة 37.

والتنازل عن بعض الحقوق في سبيل التوصل إلى حل النزاعات التي تحقق طموحها ومصـــالح الأطراف المتخاصمة دون اللجوء إلى العنف كخيار لحل المشكلات والأزمات.[1]

ويخلص الباحث إلى أن مفهوم المقاومة الشعبية هو مصطلح يهدف في معناه إلى التغيير والتبديل في قرار معين أو موقف معين أو نظام كامل بأكمله، وهو يتقاطع مع العنف في هـذه النقطة ويختلف في كونه يتبع أساليب لا عنفية ، أساليب سلمية الطـابع اقرهـا الدسـتور فـي الحريات الممنوحة لإفراد المجتمع، وخارجة عنه في بعض السلوكيات كالعصيان المدني وعدم الالتزام بواجبات المواطنة، فجميع ما سبق من مصطلحات تعبر عن فعـل لا عنيـف يهـدف لمقاومة فعل غير مرغوب به، ولكن بدرجات متفاوتة من الفعل اللاعنفي ابتداء مـن المقاومـة السلبية انتهاء بحرب اللاعنف بذلك يمكن اعتبار مصطلح المقاومة الشعبية مصطلح جامع لكـل أشكال استخدامات اللاعنف في مواجهة الظلم بكافة أشكاله.

4.1.2 سمات المقاومة الشعبية

تتميز المقاومة الشعبية بسمات معينة تتميز بها عن باقي أشكال المقاومة، وعن غيرهـا من الوسائل التقليدية المتعلقة بالحوار وتسوية النزاعات من حيث أنها:

أولاً: فوق الدستور

أي أنها لا تنفذ إلى الخصم عبر الجهات السياسية الرسمية، كرفع الـدعاوي القضـائية وكتابة الخطابات والتصويت، بل تتخذ لنفسها قنوات خاصة التي تمكنها من تحقيـق أهـدافها، فالمقاومة الشعبية تختلف عن الوسائل الدستورية التقليدية في أنها لا تحدد بما تسمح به الدولـة، فقد يكون قانونيا أو غير قانوني، فعلى سبيل المثال: العصيان المدني الذي هو خـرق جمـاعي للقوانين يعد نشاطا أساسيا من أنشطة المقاومة الشعبية اللاعنفية، بينما الإضرابات التي تحـدث ضمن الأطر الرسمية في الدول الديمقراطية لا تعد عملا لا عنفيا، بل تصنف من ضمن الوسائل

[1] مولر، جان دراري: **معنى اللاعنف**، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، جمعية العمل الاجتماعي الثقافي، بيروت: الطبعة الأولى، 1995، صفحة 20.

الدستورية التقليدية، لأنها تتم في إطار رسمي للتعبير عن الرأي وتندرج ضمن قائمة الآليات المسموح بها، فالمقاومة الشعبية تعمل على وضع قواعد جديدة للعبة الصراع السياسي.[1]

ثانياً: المواجهة

ترفض المقاومة الشعبية الوسائل المتراخية أو الاستسلام، إذ تسعى المقاومة الشعبية لخوض الصراع عبر مواجهة مدروسة، سواء كانت مواجهة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تفويض قوة الخصم والضغط عليه وإجباره على تغيير مواقفه أو تنفيذ مطالب المقاومة.[2]

ثالثاً: غير متوقعة المسارات والنتائج

على العكس من المقاومة الشعبية فان النتائج النهائية لاستخدام الوسائل الدستورية التقليدية تحدد من خلال القوانين وقواعد الممارسة السياسية المتعارف عليها، بينما أساليب المقاومة الشعبية يصعب على الخصم التكهن بنتائجها، لأنها ترتبط بقوانين أو قواعد معروفة، ونتائجها مرتبطة بنمط الحوار الدائر، عبر الأنشطة بين القوى المختلفة المشاركة في الصراع، ويعتبر غموض قواعد وقوانين المقاومة الشعبية من أهم أسباب نجاحها، لأنها تعتمد على إستراتيجية المفاجأة والمخاطرة بحيث لا يستطيع الخصم التكهن بالخطوة القادمة.

رابعاً: توفر عنصر المخاطرة

لعل ابرز ما يميز أسلحة المقاومة الشعبية وأنشطتها هي أنها ترتكز على فكرة المقاومة التي تقوم على العصيان، وهي تعني خرق المساحات المحرمة وكسر الخطوط الحمراء، فنتائجها مرتبطة بمدى القدرة على استثمار عواقبها، وهذه العواقب هي جزء لا يتجزأ من النشاط ولا بد من استثمارها في إدارة الأحداث مع الخصم.[3]

---

[1] قمصية، مازن: **المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين: 2011، صفحة 31.

[2] المرجع السابق صفحة 33.

[3] إبراهيم، حسنين توفيق: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، صفحة60.

خامساً: ليست سلمية بشكل مطلق

لا يمكن القول أن هنالك مقاومة لا يوجد بها عنف بشكل مطلق، خاصة عندما يتعلق الأمر باستخدام وسائل الفعل المباشر، وهنا يكون العنف ليس جزءا أصيلا لفلسفة أو أنشطة المقاومة ولكنها طارئة في اقل الحدود، فاللاعنف يضبط العنف ويتحكم فيه ويحجمه ولا يدعي إلغاءه، فالمقاومة الشعبية السلمية بشكل مطلق أمر مستحيل.

وفي سبيل الحكم على النشاط من حيث كونه مقاومة أو احتجاجا وضع الباحثون ما يعرف بالمنظومة السداسية لتقييم مستوى المقاومة، وهي:_

1- **الرؤية الإستراتيجية:** وهي أن المقاومة تقوم على رؤية إستراتيجية تحدد المراحل والبدائل، بحيث إذا فشل النشاط الأول يحل مكانه النشاط الثاني، فهنالك تعدد في الخيارات وسلم في التصعيد لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المرحلية والنهائية، وتتحكم أيضا الرؤية الإستراتيجية في إمكانية استخدام كل من الاحتجاج و المقاومة أو المزج بينهما بما يخدم المرحلة، فالنشاط الاحتجاجي التقليدي قد يصنف كنشاط مقاوم إن أدرج في خطة تبدأ بالاحتجاج ثم التصعيد المتوالي، حينها تعتبر الخطة خطة مقاومة لا احتجاج بالرغم من استخدامها لأساليب الاحتجاج.

2- **النتيجة المتوقعة من الفعل:** دائما تبقى النتيجة المتوقعة من الفعل مرتبطة بالهدف الأساسي من الفعل سواء بتسجيل حضور أم تغيير وضع، بمعنى إن نجاح هذا الفعل هل سيعمل على تغيير الأوضاع أم انه مجرد عمل رمزي واثبات حضور.

3- **الإدارة والوعي:** وهي القدرة على إدراك خارطة الصراع وأطرافها ومراحلها.

4- **الاستمرار:** وهو أن المقاومة الشعبية هي نشاط ذو حلقات وكل حلقة هي ضمن سلسلة حلقات ضمن حملة المقاومة.

5- **فعل أو رد فعل:** سلوك المقاوم يقوم على الإمساك بزمام المبادرة والفعل، والسيطرة على مسرح الأحداث وفرض إيقاع التحركات عليه، وهنا على المقاومة أن لا تنجر من خانة رد الفعل إلى خانة الفعل، إذ انه الشرارة الباعثة للمقاومة هي رد فعل إزاء حدث ما.

6- **مدى حماية النشاط:** كلما زادت قدرة المقاومة على تحصين نشاطها من خلال ما أعدته من برامج لحماية أنشطتها، كلما كانت اقدر على الإعلان من نشاطاتها وأكثر جاهزية لاستثمار عواقب النشاط التي سيلجأ إليها الخصم، دون استدراجه إلى خانة رد الفعل.

من هنا يمكن لهذه العوامل الستة خلق آلة قياس لتقييم أي نشاط والتعرف على مدى قربه من المقاومة.[1]

5.1.2 مستويات المقاومة الشعبية ووسائلها

يعتبر جين شارب من ابرز من تحدث عن المقاومة الشعبية، حيث أشار إلى أن وسائل المقاومة الشعبية اللاعنفية يبلغ عددها 198، حيث قسم هذه الوسائل ضمن ثلاثة مستويات وهي[2]:

1.5.2.2 الاحتجاج اللاعنيف والإقناع

يتضمن الأعمال الرمزية للمقاومة السلمية أو محاولة الإقناع، وتبدأ هذه الأعمال من التعبير اللفظي عن الاحتجاج إلى حد عدم التعاون أو التدخل اللاعنيف، ويوضح الجدول التالي الفئات العشرة للعمل المقاوم ضمن المستوى الأول وهي تتضمن أيضا 54 وسيلة.

---

[1] إبراهيم، حسنين توفيق: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مرجع سابق، صفحة 65.

[2] شارب، جين: **كفاح اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي**، مقابلة بين عفيف صافية وجين شارب، ترجمة احمد العلمي، المركز الفلسطيني للدراسات و اللاعنف، القدس، 1988، صفحة 16.

جدول (1): وسائل الاحتجاج والإقناع اللاعنيف [1]

الفئة	الوسيلة
التصريحات الرسمية	الخطابات العامة، الرسائل، التصريحات، البيانات، العرائض
مخاطبة الجماهير العريضة	الشعارات، الكاريكاتير، رموز، لافتات، ملصقات، نشرات، كتيبات، صحف، دوريات، تسجيلات وإذاعة وتلفزيون
احتجاجات جماعية	أحكام صورية، جماعات ضاغطة، اعتصام، انتخابات صورية
أعمال رمزية	رفع الأعلام، عرض الألوان الرمزية، ارتداء رموز خاصة، الصلاة والعبادة، استخدام الأصوات
ممارسة الضغط على الأفراد	ملازمة المسئولين، توبيخ المسئولين، المؤاخاة، الاعتكاف
المسرح والموسيقى	المسرحية التهكمية، تأليف مسرحيات، عزف الموسيقى واستخدام الغناء
المواكب	مسيرات، استعراض، مواكب دينية، قوافل سيارات
تكريم الموتى	الحداد السياسي، الجنازات الرمزية، التظاهر، زيارة المقابر
التجمعات الشعبية	التجمع من أجل الاحتجاج والتأييد، عقد ندوات
انسحاب وتنصل	الصمت، رفض التشريفات، إدارة الظهر، الخروج من مكان معين

2.5.1.2 اللاتعاون

ويقصد به الانقطاع المقصود أو تعليق أو تحدي علاقات معينة قائمة سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية.[2]

وقد يتخذ عدم التعاون الشكل العفوي أو المخطط، ومن الناحية القانونية قد يكون قانونياً أو غير قانوني، وهو يتضمن 103 وسيلة مقسم على ثلاثة فئات رئيسة من العمل المقاوم اللاعنفي بالشكل التالي الذي يوضحه الجدول المرفق:

[1] شارب، جين: **البدائل الحقيقية**، مرجع سابق، صفحة 16-19.

[2] شارب، جين: **كفاح اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي**، مرجع سابق، صفحة 18.

جدول (2): وسائل اللاتعاون[1]

الفئة	الوسيلة
اللاتعاون الاجتماعي (النبذ الاجتماعي)	المقاطعة الاجتماعية، تعليق النشاطات الاجتماعية والرياضية، العصيان الاجتماعي، البقاء في المنزل، الاحتفاء الاجتماعي، الهجرات الاحتجاجية
اللاتعاون الاقتصادي (المقاطعة الاقتصادية)	عدم استهلاك المنتجات المقاطعة، سياسة التقشف، مقاطعة المنتجين، مقاطعة التجار، إضراب عام للتجار، الامتناع عن دفع الرسوم والضرائب، إضراب العمال
اللاتعاون السياسي (نبذ السلطة)	سحب الولاء، رفض التأييد العام خطابات وكتابات تدعو للمقاومة، مقاطعة الهيئات التشريعية، مقاطعة الانتخابات، العصيان الجماهيري، الاعتصام و رفض التجنيد، إضراب المعتقلين، إضراب وتهديد بالاستقالة

3.5.1.2 التدخل اللاعنفي

وهو يعني التدخل في موقف معين وزعزعته وتغييره بصورة جذرية،[2] وهذا المستوى يتضمن 42 وسيلة مقسمة على خمس فئات رئيسة مع العمل المقاوم اللاعنفي التي يتم توضيحها في الجدول التالي:

[1] شارب، جين: **البدائل الحقيقية**، مرجع سابق، صفحة 19-23.

[2] شارب، جين: **كفاح اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي**، مرجع سابق، صفحة 23.

جدول (3): وسائل التدخل اللاعنفي[1]

الفئة	الوسيلة
التدخل النفسي	الانكشاف أمام العناصر الطبيعية، الإضراب عن الطعام، المحاكمة المعكوسة، التحرش باستخدام اللاعنف.
التدخل الجسدي	الإعتصامات، الاقتحام، غزو اللاعنف، الاعتراض اللاعنيف، الحاجز اللاعنيف، الاحتلال اللاعنيف.
التدخل الاجتماعي	تأسيس نماذج اجتماعية جديدة، المماطلة، المقاطعة الكلامية، مؤسسات اجتماعية بديلة، نظام اتصال بديل.
التدخل الاقتصادي	الإضراب، الاعتصام، استيلاء على أراضي باستخدام اللاعنف، تزوير بدافع سياسي، أسواق بديلة، مؤسسات اقتصادية بديلة.
التدخل السياسي	إرهاق الأنظمة الإدارية، كشف هويات العملاء السريين، الرغبة في السجن، العصيان المدني، ازدواجية السلطة.

2.2 ابرز مفكرين نظرية المقاومة الشعبية

برز على الصعيد العالمي والعربي العديد من الشخصيات والقيادات والمفكرين الذين تبنوا نهج ومبدأ المقاومة الشعبية في حياتهم وبحثوا بعمق في الأبعاد الروحية والعملية للعمل المقاومي الشعبي، ولعل ابرز هؤلاء المفكرين:

1.2.2 المهاتا غاندي:1869 _1948[2]

هندي الأصل، احترام القانون ومبدأ اللاعنف أهم المبادئ في حياته، واعتمد نظريه سياسيه وصلت لدرجة المبادئ السامية الإنسانية، وهي أن العمل السياسي يجب أن يكون بكل الصور الدستورية، وعرف عنه انه رسخ مبدأ اللاعنف أو المسالمة وفي ذلك عبارته المشهورة،

---

[1] شارب، جين: **البدائل الحقيقية**، مرجع سابق، صفحة 23- 24.

[2] موهانداس كرمشاند غاندي، عاش في الفترة ما بين 2 اكتوبر 1869- 30 يناير 1948، كان السياسي البارز والزعيم الروحي للهند خلال حركة استقلال الهند، كان رائداً للساتياغراها وهي مقاومة الاستبداد من خلال العصيان المدني الشامل، وأدت هذه الحركة إلى استقلال الهند وألهمت الكثير من حركات الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم ، تم تشريف غاندي في الهند باعتباره أبو الأمة ، يتم الاحتفال بعيد ميلاده وهو عطلة رسمية ، وعالمياً هو اليوم الدولي للاعنف.

(إن عقيدتي بشان اللاعنف لم تعتمد على سلطان شخص العالم وان الديانات المختلفة قاطبة هي زهور روضة واحدة، وأفنان دوحة باسقة، ويضيف أيضا لو وجدت أفضل من التسامح لاخترته، لكنني لم أجد أفضل منها حيث استخدم العصيان المدني اللاعنفي حينما كان محاميا مغتربا في جنوب إفريقيا، في الفترة التي كان خلالها المجتمع الهندي يناضل من اجل الحقوق المشروعة. وبعد عودته إلى الهند في عام 1915 قام بتنظيم احتجاجات للفلاحين والمزارعين والعمال في المناطق الحضارية ضد ضرائب الأراضي المفرطة والتمييز في المعاملة).[1]

إن الفيلسوف الروسي تولستوي، من أهم الشخصيات التي تأثر بها غاندي خاصة بعد قراءته كتاب تولستوي ملكوت الله فيكم، فكان لهذه القراءة تأثير حاسم عليه، حيث أوصى تولستوي الهنود بالكف عن التعاون مع المؤسسات الاجتماعية التي تقهرهم بقوله لا تقاوموا الشر، ولكن كفوا أيضا عن المشاركة انتم في الشر،وتبرز قناعة غاندي بروية الكاتب الروسي بان إستراتيجية اللاتعاون والعصيان المدني هي الطريق الفضلى أمام جالية أو شعب يسعى للتحرر من نير القهر والظلم.[2]

ويعتبر تلستوي أن الدولة هي العنف، تنظمه أقلية، وان مجموعة قليله تقود الدولة وتخضع الأغلبية تحت سيادتها، كما أن سلطان الدولة يعتمد على تخويف وترهيب الرعية وحرمانهم من حريتهم وابسط حقوقهم، ومن وجهة نظره أن جوهر سلطات الدولة يتمثل في ترهيب الناس بالحرمان من الحرية وابسط حقوقهم، وكلما زاد خضوع الأفراد وزادت طاعتهم، زادت قوة الدولة وكلما قبل الناس هذا الظلم تمكنت الدولة أكثر من رقابهم.[3]

---

[1] Murphy. Stephen. Why Gandhi is relevant in modern india: AWestern gandhians personal discovery. Gandhi peace foundation. New delhi. Academy of gandhian studies.hyderabad.1991. p 35.

[2] مولر، جان ماري، اللاعنف وحقوق الإنسان في العالم العربي، لبنان ، 2012، منتدى مجموعة حريات للتنمية وحقوق الإنسان، استرجعت،2\2\2014 الرابط الالكتروني، http://horiyatlibya.blogspot.com/2012/07/blog-post_29.html

[3] المرجع السابق.

2.2.2 القس مارتن لوثر كينغ (الابن) 1929_1968[1]

يعبر مارتن لوثر من ابرز المنظرين السياسيين للمقاومة اللاعنفيه، حيث كان له دور مهم في إقناع الأمريكيين بوضع حد لمسالة التمييز العنصري الذي كان منتشرا في مناطق كثير في الولايات المتحدة، وكان قد ألقى خطابا مؤثرا أمام ما يقدر بربع مليون مؤيد له و لدعوته اللاعنفيه، حيث لامس خطابه مشاعر الملايين، وهناك العديد من الناس يحفظون مقتطفات من خطابه (لدي حلم) والذي يتمنى أن يأتي يوم (لا يحكم فيه الناس على أساس لون بشرتهم وإنما على أساس أخلاقهم وشخصيتهم).[2] في عام 1964 حاز مارتن لوثر على جائزة نوبل للسلام.

3.2.2 جودة سعيد محمد[3]

يعتبر جودة سعيد محمد من المفكرين الإسلاميين الداعين لثقافة اللاعنف، وهو من مواليد 1931 في لبنان، يوصف هذا المفكر بأنه غاندي العرب إضافة إلى وصفه بداعية اللاعنف في العالم الإسلامي، وكان أول ما كتبه مطلع الستينيات كتابه(مذهب ابن ادم الأول، أو مشكلة العنف في العمل الإسلامي)، حيث يبحث مبدأ اللاعنف ومدى ارتباطه بالإسلام، حيث أن رؤيته تعتمد على الامتناع عن استخدام العنف أو القوة و اللجوء إلى العقل والتفكير، لذلك كانت دعوته إلى اللاعنف دعوة للعقل في أساسها، وقد كان يرى أن التوحيد مسالة سياسية اجتماعية وليست مسالة ميتافيزيقية إلهية، بمعنى أن توحيد الله في السماء ، يعني المساواة بين

---

[1] مارتن لوثر كينغ جونيور، ولد في 15 يناير عام 1929 وتوفي في 4 ابريل 1968، وهو زعيم أمريكي من أصول افريقية، قس وناشط سياسي إنساني، من المطالبين بإنهاء التمييز العنصري ضد بني جلدته، في عام 1968 حصل على جائزة نوبل للسلام وكان اصغر من يحوز عليها، اغتيل في 4نيسان عام 1968، اعتبر مارثن كينغ من أهم الشخصيات التي دعت الى الحرية وحقوق الإنسان.

[2] الدنندشلي، اسعد: حياة وانجازات القس مارتن لوثر كينغ الابن، الجمعية الدولية للمترجمين اللغويين العرب، 2121 يناير 2008،استرجعت،2\2\2014 الرابط الالكتروني -http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-22355.html

[3] جودت بن سعيد بن محمد مفكر سوري شركسي ولد بقرية بئر عجم التابعة للجولان في سوريا عام 1931، وهو مفكر إسلامي معاصر، يعتبر امتدادا لمدرسة المفكرين الإسلاميين الكبيرين.

الناس على الأرض،[1] فيساوي بين العبارات الثلاث في الآية القرآنية الكريمة:(ألا نعبد إلا الله، ولا نشرك به شيئا، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله).[2]

4.2.2 الإمام العراقي محمد الشيرازي(1928_2001)[3]

من الشخصيات التي وجهت نقدا لاذعا للعنف، وقد أسس نظريه في السلم واللاعنف والتي تشتمل مختلف جوانب الحياة، بدءا من علاقة المرء بذاته وأفراد أسرته ومحيطه الخارجي، وعلاقته بالدولة والنظام الحاكم، وانتهاء بعلاقته بالآخر، وبمعنى آخر فان الإمام الشيرازي لم يقصر تنظيره حول فقه السلم واللاعنف فيما يرتبط بالجانب السياسي فحسب، بل انطلق بطرحه ليضفي على هذا المفهوم بعدا أوسع واشمل، لذا نجده يرفض العنف بكل أشكاله، كما يعتبر المقاومة الشعبية منهج سلوك متواصل وخيارا حضاريا ينبغي أن توفر عوامل نجاحه الذاتية والموضوعية، ويعبر عن ذلك بقوله:(إذ أردنا أن نصل مع الآخرين إلى الحل الصحيح والاجتماع على رأي صائب، لكي نحصل على النتيجة المطلوبة، يجب علينا أن نسلك طريقا بعيدا عن العنف ونتبع إسلوب التفاهم بالحكمة والموعظة الحسنة).[4]

حيث يرى العالم الشيرازي أن الإسلام دين سلم وسلام ولا علاقة له بالعنف، وان الجهاد ما هو إلا حكم اضطراري وثانوي والسلم أساس واصل، ويعتقد وهذا اعتقاده لكل الأديان بأنها جاءت لنشر السلم والسلام وفي ذلك قوله، (إن منطق الرسل والأنبياء هو منطق السلم و اللاعنف والاحتجاج العقلاني من اجل إنقاذ البشرية، حيث يقول سبحانه وتعالى حول استخدام

---

[1] حميض، بشار: جودت سعيد الإسلام دين اللاعنف، دار الفكر أفاق معرفة متجددة، 9 مايو 2012، استرجاع 11\2\2014الرابط الالكتروني http://ar.qantara.de/content/jwdt-syd-lslm-dyn-llnf

[2] سورة آل عمران: الآية رقم 64.

[3] محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي 1928– 2001، وهو احد مراجع الدين الشيعة المعروفين في العراق وإيران، عرف بألقاب عديدة منها الأمام الشيرازي الثاني، وكذلك عرف بلقب سلطان المؤلفين، حيث أن مؤلفاته تجاوزت الألف ، ينتمي إلى أسرة الشيرازي حيث انه النجل الأكبر للمرجع مهدي بن حبيب الله الشيرازي، والأخ الأكبر للمرجع الحالي صادق الحسيني الشيرازي، وينتمي لهذه الأسرة بعض رجال الدين المشهورين كمحمد حسن الشيرازي قائد ثورة التبغ المشهورة ضد البريطانيين في إيران، وكذلك محمد تقي الشيرازي قائد ثورة العشرين في العراق.

[4] الخفاجي، بثينة: الإمام الشيرازي ونظرية السلم واللاعنف ، مجلة بشرى ، العدد 76، حزيران 2002، استرجاع 3\2\2014الرابط http://www.annabaa.org/bushra/b76/allaonof.htm

السلم واللين والابتعاد عن العنف والغلطة، واستخدام سياسة العفو والاعتماد على منهج الشورى كإسلوب في الإقناع الحر والحوار السلمي والمشاركة في اتخاذ القرار: فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر، فإذا عزمت فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين).[1]

ويعتبر الإمام الشيرازي أن التغيير اللاعنفي يكون بثلاث طرق وهي المقاومة الشعبية باليد، والمقاومة الشعبية باللسان، والمقاومة الشعبية بالقلب.[2]

3.2 إستراتيجية المقاومة الشعبية

يعتبر مبدأ اللاتعاون المبدأ الأساسي لإستراتيجية المقاومة الشعبية ، حيث ان تمكن الظالم من المظلوم نابع من تواطؤ أكثرية المواطنين الصامتة مع الظلم. وبالتالي يصبح كل جدل حول الفعل الأنسب لمقاومة الظلم، العنف أم اللاعنف هو خداع للنفس لأن الحقيقة أن سلوك درب العمل العنفي يحتاج إلى الشجاعة اللازمة لمواجهة مخاطرة، وسلوك درب المقاومة الشعبية أيضا يحتاج إلى شجاعة لا تقل عن الأول لمواجهة مخاطرة، أما الواقع فيثبت أن الميل الحقيقي لأغلبية المظلومين في مواجهة الظلم هو التعاون معه وتركه في سبيله، ليقول ويفعل ما يشاء وما يحلو له، لا سيما وأن موقف التعاون والتواطؤ هذا من شأنه أن يرعى المصالح والراحة والأمن الشخصي للمظلوم، كما يعتقد وفي هذا الشأن يقول غاندي: (إذ كان بإمكان بضعة ألاف من الانجليز فرض سيطرتهم على بضعة ملايين من الهنود، فإنما يعود ذلك إلى التعاون الإرادي والاستسلامي من قبل الهنود. إذ ليست البنادق البريطانية هي المسؤولة عن عبوديتنا بمقدار ما هو مسؤول عنها تعاوننا الطوعي مع الانجليز).[3]

لهذا تسعى إستراتيجية المقاومة الشعبية إلى كسر تعاون الأكثرية الصامتة، وهذا يكون عن طريق تنظيم أعمال من اللاتعاون مع القوانين والبنى والأنماط والإجراءات التي تحافظ على

---

[1] سورة آل عمران : الآية 159.

[2] الامارة، اسعد: نظرية اللاعنف في فكر الامـــار الشـــيرازي، مجلـــة النبـــأ، العـــدد 77، حزيـــران 2004،اســـترجع 3\3\2014الرابط الالكترونيhttp://sh.rewayat2.com/gwame3e/Web/31886/087.htm

[3] مولر، جان ماري: **معنى اللاعنف**، مرجع سابق، صفحة 38.

استمرار الظلم ومواجهتها وتحديها، من أجل التمكن من إبطال مفعول تلك القوانين والإجراءات. وعلى هذا النحو تجهد المقاومة الشعبية إلى إنضاب منابع سلطة الخصم، بحرمانه من العون الذي هو بحاجة اليه ليضمن استمرارية سيطرته، ومن شأن ذلك رد ظلمه.[1]

لا يمكن التمييز بين الاحتجاج والمقاومة بناء على الوسيلة فحسب، فعمل عصيان جزئي لمدة ساعة–رغم أهميته يعد احتجاجا، بينما كتابة مقال معارض وفق رؤية تصعيدية يعد مقاومة، هنالك إستراتجيتان أساسيتان للتغير سواء التغيير السلمي أو العنفي وهما:[2]

1.3.2 الاقتراب المباشر

الاقتراب المباشر يعني الاصطدام المباشر، أي مواجهة قوة الخصم بقوة الحركة التغيرية، وبالتالي لابد من مواجهة حاسمة تضفي إلى القضاء على الخصم، واللجوء إلى هذا الإسلوب لا بد أن يكون في حال ميل ميزان القوة إلى القوة التغيرية أو حركة المقاومة .

2.3.2 الاقتراب غير المباشر

وهذه عكس الاصطدام المباشر، أي تعتمد على المناورة ، وتسعى لإحداث فجوات في جسم الخصم يمكن الولوج من خلالها، وهذه الإستراتيجية تتضمن عدم الاقتراب من الخصم إلا بعد أخذ الاحتياط اللازم لإزعاجه ومفاجأته بهدف زعزعة توازنه بهجوم غير متوقع تقوم له من اتجاهات متعددة.[3]

4.2 أبرز تجارب المقاومة الشعبية عالمياً وعربياً

المقاومة الشعبية ليست وليدة اليوم بل يعود تاريخها إلى قرون طويلة، حيث أنه كان في عام 494 ق.م أول حركة احتجاجية سلمية، عندما أوقف العامة تعاونهم مع النبلاء الرومان،

---

[1] مولر، جان ماري: **معنى اللاعنف**، مرجع سابق، صفحة 43.

[2] مجدي، باسل: دروس حرب اللاعنف – الثورة السلمية، أكاديمية التغيير، 28 فبراير 2011، استرجعت 20\2\2014 الرابط الالكتروني http://basilmagdy.blogspot.com/p/non-violent-war-peaceful-revolution.html

[3] المرجع السابق.

ويعتبر القرن العشرين حافل بالحركات السلمية التي راكمت تجربة إنسانية هائلة لمقاومة القهر والاحتلال، فالثورة الروسية عام 1905م ابرز مثال على تجارب المقاومة الشعبية أوائل القرن العشرين، وقد قام الصينيون في الاعوام1908م و1915م و1919 بمقاطعة المنتجات اليابانية احتجاجا على احتلال اليابان لهم، كما استخدم الألمان المقاومة الشعبية عام1923م ضد الاحتلال الفرنسي والبلجيكي لمنطقة Ruhr .

وحفلت الفترة 1945م بمقاومات الشعوب النرويجية والدنمركية والهولندية السلمية ضد الاحتلال النازي. كما استخدمت المقاومة الشعبية في ربيع 1944م للإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية في السلفادور وغواتيما، واستطاع التشيكيين السلوفاكيون، عامي1968و1969، الحد من السيطرة السوفيتية ثمانية أشهر برفضهم التعاون مع الاحتلال وبغير ذلك من أساليب المواجهة الشعبية، منذ العام1980م استخدمت حركة(تضامن) في بولندا الإضرابات لإنشاء نقابات عمالية وقانونية حرة، غير انا نضالها انتهى مع سقوط النظام الشيوعي عام 1989م، وفي عام 1986م، سقط نظام ماركوس الدكتاتوري في الفيليبين تحت ضربات الانتفاضة الشعبية السلمية، كما استطاعت المقاومة الشعبية والمظاهرات السلمية بين الاعوام1950م، و1990م تفويض سياسات الحكم العنصري في جنوب إفريقيا.[1]

في هذه الجزئية من الدراسة سوف يتم استعراض أبرز تجارب المقاومة الشعبية على الصعيد العالمي والعربي:

1.4.2 نضال غاندي في الهند

لقد خطت التجربة الهندية المبادئ الإستراتيجية للمقاومة الشعبية، إذ تعتبر التجربة الهندية من أهم التجارب الشعبية في مقاومة الاحتلال والظلم، وهي خطت مبادئ اللاعنف الاستراتيجي، التي اعتمدتها لاحقا الكثير من الحركات الاحتجاجية في نضالها ضد الدكتاتوريات

[1] نعيم، هاني: النضال السلمي الطريق إلى الحرية ، مجلة الأدب، 10 ديسمبر 2011، استرجعت 25\2\2014الرابط الالكتروني http://adabmag.com/node/438

وجيوش الاحتلال، لذا يطلق على وصف المناضلين الشعبيين بالغاندية، نسبة إلى مقاومة غاندي اللاعنفية، وهو يشكل حالياً أيقونة للمؤمنين باللاعنف كطريق للحرية.[1]

قامت حركة عصيان مدني اشترك فيها كل شرائح المجتمع الهندي من مسلمين وهندوس وسيخ وكان ذلك عام 1922، مما أدى لحدوث صدام دموي بين الثائرين وقوات الأمن والشرطة البريطانية، وكانت ردة فعل غاندي هي الصيام احتجاجا على سفك الدماء ووقوع القتل، وعندما تعرض غاندي للاعتراض من نهرو على هذا الأسلوب خاصة بعد أن اقترب طرد بريطانيا من الهند، قال غاندي ليس المهم طرد بريطانيا بل طرد الشيطان من قلوبكم، وليس المهم أن يتظاهر الناس، بل المهم كيف يتظاهرون سلمياً بدون قتل؟ واعتبر(نهرو) يومها أن هذه سذاجة كبرى في علم السياسة. ولكن غاندي طلب (نهرو) فك المظاهرات واستمر في الصيام حتى توقفت المظاهرات، ثم طلب(غاندي) أن يعتذر المتظاهرون علنا لمركز الشرطة وطلب الصفح وتقديم التعويض عما حدث.[2]

ومن أهم أساليب النضال الهندي ما يعرف بإحدى ملاحم النضال السلمي العالمي هي مسيرة الملح، وكان ذلك في(شباط)1930م، بعد أن أعلن حزب المؤتمر الهندي بزعامة غاندي، العصيان المدني للحصول على الحكم الذاتي، إذ تم رفض دفع ضريبة الملح التي فرضها البريطانيون، والسير نحو مصنع الملح في داندي رفضا لاحتكار البريطانيين لصناعة الملح في البلاد، وتأكيدا لحق الهنود في القيام بتصنيع الملح بأنفسهم، بل واستعادة السيطرة على كل الصناعات الوطنية التي تحتكرها بريطانيا، وقد شكلت مسيرة الملح التي استمرت خمسة وعشرين يوما بداية لسبعة عشر سنة من العصيان المدني ضد الاحتلال البريطاني، وقد أوضح غاندي لأتباعه بان الهدف ليس فقط إعلان العصيان المدني في الهند، ولكن، أيضا، إقناع الشعب

[1] هنيبعل، لمحة تاريخية عن النضال السلمي، كلمة الصحافة، 1 يونيو 2011، استرجعت 20\2\2014الرابط الالكتروني /http://hanibaael.wordpress.com/2011/06/01

[2] صالح، محمد علي: غاندي مسيرة بدأت بالملح وانتهت بالاستقلال، صحيفة الشرق الأوسط، 25 مارس 2005، استرجعت 22\2\2014الرابط الالكتروني http://www.aawsat.com/details.asp?article=289994&issueno=9614#.U2j_yIF_scw

البريطاني نفسه بالعصيان المدني بعد أن يتضح لهم الظلم الذي يلحق بالشعب الهندي. واستطاعة في النهاية عبر هذا النضال المسالم إلى إخضاع السلطات البريطانية وتوقيع معاهدة دلهي.[1]

ومن إبداعات غاندي السلمية هي الصيام حتى الموت، حيث قرر غاندي في عام 1932 البدء بصيام حتى الموت احتجاجا على مشروع قانون يكرس التمييز في الانتخابات ضد المنبوذين الهنود، مما دفع الزعماء السياسيين والدينيين إلى التفاوض والتوصل إلى(اتفاقية بونا) التي قضت بزيادة عدد النواب(المنبوذين) وإلغاء نظام التمييز الانتخابي.[2]

2.4.2 نضال مارتن لوثر كينغ

مارتن لوثر كينغ عاش ما بين (15كانون ثاني/يناير 1929–14 نيسان/ابريل 1968)، وهو زعيم أمريكي أسود، قس وناشط سياسي إنساني، وطالب طوال حياته بإنهاء التمييز العنصري ضد بني جنسه،إلى أن دفع حياته ثمنا لذلك وهو حاصل على جائزة نوبل للسلام عام 1964. تم اغتياله في الرابع من نيسان/ابريل عام 1964، حيث اعتبر مارتن لوثر من أهم الشخصيات التي دعت للحرية وحقوق الإنسان.[3]

في عام 1954 هاجر مارتن لوثر هو وزوجته إلى مدينة مونتجمري والتي كانت ساحة النضال الحقيقية له،حيث المعاناة الكبيرة للسود من سوء معامله وتمييز عنصري خاصة فيما يلقونه من شركة خطوط حافلات المدينة التي اشتهرت بإهانة عملائها من الركاب السود، فقد خصصت لهم المقاعد الخلفية دون غيرهم من البيض، كما يحق لسائق الحافلة إنزالهم أو ترك مقاعدهم لصالح أصحاب البشرة البيضاء، وفي أول كانون أول من عام 1955 رفضت امرأة سوداء ترك مقعدها لصالح رجل ابيض، مما أدى إلى اعتقالها بتهمة مخالفة القوانين ، فكان ذلك

---

[1] صالح، محمد علي: **غاندي مسيرة بدأت بالملح وانتهت بالاستقلال**. مرجع سابق.

[2] درويش، صبحي: داعية اللاعنف المهاتا غاندي، صحيفة إيلاف الالكترونية، لندن، 20 يوليو 2006،استرجاع 3\3\2014 الرابط الالكتروني
http://www.elaph.com/Web/AsdaElaph/2006/7/163939.htm?sectionarchive=AsdaElaph

[3] جلال، إبراهيم: **مارتن لوثر كنغ لماذا نفذ صبرنا**، دار مشارق للنشر والتوزيع، دار طيبة للطباعة ، القاهرة، 2011، صفحة 3.

مؤشراً لردة فعل عنيفة من قبل الزنوج غير أن مارتن لوثر قام بتهدئة الوضع وكان دائما يستشهد بقول السيد المسيح عليه السلام (أحب أعداءك واطلب الرحمة لمن يلعنونك، وادع الله لأولئك الذين يسيئون معاملتك).[1]

وقد امتلك لوثر رؤية واضحة يرى فيها أن التوتر السياسي ليس بين الأجناس وليس بين الألوان بل التوتر والصراع بين الشر والخير وبين الظلم والعدل.[2]

ومن الخطوات التي قادها مارتن في مواجهة التمييز العنصري كانت المقاطعة التامة لشركة الحافلات والتي امتدت عاما كاملا مما اثر على إيراداتها، حيث كان الزنوج يمثلون 70%من ركابها، وقد قال مارتن في ذلك(إن حادثة مدينة مونتجمري كان لابد أن يقع بالطريقة التي حدث بها لأن الناس في هذه المدينة لم يكن أمامهم أي بديل لتغيير الحال سوى أن يشتركوا في عمل مباشر يتحطم فيه القانون لكي يصبح في الإمكان تغييره)[3]

إضافة إلى خطوة أخرى قامت بها أربع نساء زنجيات وهي تقديم طلب إلى المحكمة الاتحادية بإلغاء التفرقة في الحافلات في مونتجمري، وفي العام 1956 أصدرت المحكمة حكمها التاريخي الذي ينص على عدم دستورية هذه التفرقة العنصرية، وكان الانتصار الذي تحقق في قضية الحافلات العامة انتصارا على الظلم.[4]

ومن الخطوات التي قام بها السود لإلغاء التفرقة العنصرية قيامهم بثورة في عام 1963 اتجهوا بها نحو نصب لينكولن التذكاري، فكانت اكبر مظاهرة في تاريخ أمريكا حين ذاك، وهنالك ألقى كينج أشهر خطبة(عندي حلم) التي قال فيها: (إنني احلم اليوم بان أطفالي الأربعة سيعيشون يوما في شعب لا يكون فيه الحكم على الناس بألوان جلودهم، ولكن بما تنطوي عليه أخلاقهم).[5]

---

[1] جلال، إبراهيم: **مارتن لوثر كنغ لماذا نفذ صبرنا**، مرجع سابق، صفحة 5-6.

[2] King, martin: stride toward freedom: the Montgomery story, USA, N.Y. 1958. P 102.

[3] جلال، إبراهيم: **مارتن لوثر كنغ لماذا نفذ صبرنا**، مرجع سابق، صفحة 6.

[4] المرجع السابق، صفحة 12.

[5] المرجع السابق، صفحة 15.

وفي نهاية الاحتجاجات والخطوات المختلفة التي تهدف لنيل السود حقوقهم، تمكنوا من انتزاع موافقة الكونجرس على سن قانون الحقوق المدنية الـذي نـص علـى إلغـاء التفرقـة العنصرية والتمييز القائم على أساس الجنس واللون والدين في جميع المؤسسات العامـة؛ ممـا حسن من أوضاع السود والأقليات الأخرى؛ كما ساهم كينج في الضغط من اجل إلغـاء القيـود على التصويت التي كانت تنكر حق السود في الانتخاب، إلى أن نجح في ذلك.[1]

وقد انتهت حياة مارتن في الرابع من نيسان عام 1968 أثناء استراحته في فندق لورين في مدينة ممفيس بولاية تينيسي الأمريكية، برصاصة بندقية أطلقها أحد العنصريين البيض.ويشار هنا أن وصول الرجل الأسود اوباما إلى الحكم في أمريكا ما كان إلا نتاج تضحيات وإسلوب مارتن لوثر السلمي في إعادة الحقوق والاعتبار للزنوج وإنهاء التمييز على أساس الجنس واللون.[2]

3.4.2 تجربة جنوب إفريقيا

أعلن في عام 1952م المؤتمر الإفريقي عن بدء حملة لمقاومة التمييز العنصري ردا على سياسات بريطانيا العنصرية، وفي أواسط القرن السابع عشر بدأت خطوات فعليه للتمييز العنصري، عندما قامت شركة الهند الشرقية الهولندية بإنشاء محطة تجارية في منطقة الكاب بغرض تزويد سفنها المتجهة نحو الشرق بالماء والغذاء، حيث قامت هذه الشركة باستجلاب عمال سود من غرب إفريقيا للعمل في أراض استقطعتها من أصحابها الأصليين.[3]

وعند مجيء البريطانيين إلى جنوب إفريقيا عام 1806 أصدروا بعض القوانين تجاه السود كقانون التشرد عام 1809، وقانون احتجاز أطفال الهوتنتوت الفقراء عام 1811 بغرض

---

[1] عبد الحكيم، أحمد وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث– سلسلة حرب اللاعنف**، أكاديمية التغيير، بيـروت، 2007، صفحة 221.

[2] المرجع السابق صفحة 228.

[3] المبيض، أشرف: **المقاومة المدنية في فلسطين في ضوء تجربة جنوب افريقيا1987– 2012**، رسالة دكتـوراه غيـر منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2012، صفحة 141.

القضاء على ظاهرة التشرد وحالات السلب والنهب المتكرر، وحرصت السلطات أيضا على الاستفادة من السود المتشردين وتدريبهم على العمل في مزارع البيض ومنازلهم [1]

وبعد عام واحد من ميلاد اتحاد جنوب إفريقيا سن البرلمان أولى تشريعاته التي تتعلق بتوفير العمال ودفعهم دفعا للعمل في المناجم، فكان قانون المناجم والأشغال عام 1911 والذي بموجبه منع السود من القيام بأي عمل يتطلب مهارات، بل وإجبارهم على العمل وفق سياسات الدولة الموضوعة وحماية العمال البيض من المنافسة، وتأكيدا لذلك قامت الحكومة أيضا بحرمان السود من حق الحصول على أي شهادات تثبت وتأكد خبرتهم العملية، حتى تمنعهم بذلك من ممارسة عمل يتطلب ذلك النوع من الشهادات.[2]

عام 1912 تأسس المؤتمر الوطني من قبل مجموعة من القادة السود في المناطق الحضرية والتقليديين الذين عارضوا سياسات النظام العنصري، الذي اصدر مجموعة من القوانين الجائرة بحق الأفارقة، وفي عام 1923 وضع على جدول أعماله الرئيسي حماية حقوق التصويت للسود في مقاطعة الكاب من خلال سياسة الاحتجاجات السلمية والعرائض. إلا أن الحكومة العنصرية قامت بمزيد من الضغط على السود فاصدر البرلمان قانون الأراضي عام 1913 والذي بموجبه منع السود حق شراء الأراضي في المناطق المخصصة للبيض، هذا في الوقت الذي جعل فيه القانون حوالي 87% من أراضي جنوب إفريقيا تابعة للبيض، كما منع السود من حق وراثة الأرض أو الاستفادة منها بأي شكل من الأشكال.[3]

ومن أهم الخطوات التي قامت بها حركة التحرر الوطنية في جنوب إفريقيا:

1- تقديم الشكاوي والالتماسات من خلال إرسال الوفود إلى بريطانيا وبرلمان جنوب إفريقيا لشرح وجهات النظر الوطنية إزاء القوانين والتشريعات.

---

[1] هم جماعة من المستوطنين المسيحيين لجنوب إفريقيا ، اغلبهم هولنديين، ومنهم ألمان.

[2] المبيض، أشرف: **المقاومة المدنية في فلسطين في ضوء تجربة جنوب إفريقيا**. مرجع سابق، ص143

[3] المرجع السابق، ص144.

2- التظاهرات والإضرابات، كإضراب الراند عام 1920 احتجاجا على تدني أجور عمال المناجم، وإضراب عام1946 للعمال أيضا.

3- مبدأ اللاتعاون، مثلما حدث في أوائل الخمسينيات، عندما تم حل مجلس الأهالي، بسبب رفضه تطبيق قانون التمييز العنصري.

4- العصيان المدني وذلك بمقاطعة أوامر النظام العنصري وقوانينه، وكانت ابرز حملة للعصيان هي التظاهرة الوطنية التي دعت إليها حركات التحرر مثل المؤتمر الوطني ومؤتمر الوحدة لمعارضة تصاريح المرور والتي انتهت بمجزرة شاربفيل.[1]

بعد مجزرة شاربفيل1960 أصبح هناك توجه لحركات التحرر بتبني العنف تجاه الظلم والاضطهاد، وبالفعل بدا المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي عام 1961 في تشكيل منطقة عسكرية سميت رمح الأمة بهدف الهجوم على المراكز والمنشات الحكومية في المناطق الحضرية، لكن سرعان ما تعرضت منظمة رمح الأمة لضربة قاسية من الشرطة، وذلك باقتحام مقرها السري واعتقال أعضاء من قياداتها، كما قام التنظيم العسكري بوكو التابع لمؤتمر الوحدة الإفريقية بتنفيذ عمليات الاغتيال ضد الزعماء القبليين المؤيدين لسياسة الحكومة، وفي المناطق الريفية كانت المقاومة المسلحة على يد الفلاحين لا سيما ضد سلطات البانتو.[2]

لقد أيقنت الحركات التحررية في جنوب إفريقيا أن العنف لن يأتي بنتيجة لذلك بدأت باسترجاع أساليب النضال الشعبية المدنية، وكانت أول علامة هي إضرابات العمال في ديربان عام 1973، وفي كانون الأول من عام1976 نظم إضراب شارك فيه نحو مليون عامل في الريف، وأيدته جماهير الأفارقة.[3]

---

[1] نصر الدين، إبراهيم: **منطق العمل الوطني حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية**، تحرير احمد يوسف احمد، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1991، صفحة 36.

[2] المرجع السابق، صفحة 37.

[3] مافيجي، ارشي: **منطق العمل الوطني حركة التحرر الوطني في دراسة مقارنة مع حركة التحرر الإفريقية**، مركز البحوث العربية، القاهرة ، 1998، صفحة 38.

أما على صعيد نتائج المقاومة السياسة للتمييز العنصري في جنوب إفريقيا إذ اتجه النظام السياسي في جنوب إفريقيا إلى تحسين صورته الداخلية والدولية؛ نظرا لاشتداد حركة المقاومة الإفريقية في أواخر الستينيات و أوائل السبعينيات؛ وذلك بإجراء تعديلات صورية في بعض القوانين والتشريعات العنصرية لتوحيد العنصر الأبيض في الحكم وتقويته وللسيطرة على الأوضاع الداخلية الأخذة في التدهور، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قام النظام العنصري بإصلاحات بدءا من منتصف السبعينيات وحتى الثمانينيات استهدفت على الأغلب احتواء الجماعات الملونة والهندية في النظام السياسي؛ لان الجماعتين تضامنتا وشاركتا الأفارقة في نشاطات المقاومة، إلا انه على الرغم من سياسة الإصلاح الشكلية التي اتخذها النظام العنصري فقد استمرت المقاومة الإفريقية ومعها الإدانة الدولية لسياسته وممارسته، وحدثت تطورات على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي منذ منتصف الثمانينيات أدت في تفاعلاتها إلى بدء الحوار والتفاوض بين الحزب الحاكم والمؤتمر الوطني.[1]

نتج عنه إطلاق صراح كافة السجناء السياسيين على رأسهم نيلسون مانديلا، ورفع الحظر عن الحركات السياسية المحظورة والسماح للسود بممارسة النشاط السياسي دون أي قيود، حيث قام برلمان جنوب إفريقيا عام 1990 بالإعلان عن إلغاء قوانين السياسة العنصرية، وتم إقرار الدستور الانتقالي الذي تمثلت أهم ملامحه في اتخاذ الحكم الذاتي الإقليمي الموسع أساسا لإدارة البلاد، وإنشاء مجلس نيابي أواخر للشيوخ بالفعل وفي ابريل عام 1994 أعلن قيام الانتخابات العامة التي أحرز فيها المؤتمر الوطني أغلبية ساحقة أهلته لتشكيل الحكومة بقيادة مانديلا.[2]

4.4.2 تجربة الثورة الإيرانية

بالرغم من الثروة البترولية الضخمة التي تمتلكها إيران إلا أنها عاشت فترة من الاضطراب السياسي والاجتماعي وغضب شعبي عارم اخذ شكل هبات وانتفاضات جماهيرية

[1] المبيض، أشرف: **المقاومة المدنية في فلسطين في ضوء تجربة جنوب افريقيا1987– 2012**، مرجع سابق، صفحة 151.

[2] المرجع السابق، صفحة 154.

بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وفساد الشاه محمد رضا بلهوي، وقد كان أكثر المعارضين علماء الدين وعلى رأسهم أية الله الخميني، الذي نفاه الشاه بعد تظاهرات عاشوراء عام 1963م، استغل الخميني الجانب الديني عبر إصدار الفتاوى في تثوير الشعب الإيراني ضد الشاه من منفاه، وتحولت المساجد والمجالس إلى جبهات مقاومة ضد النظام، فقد استفاد الخميني من البنية الدينية للشارع الإيراني وتأثير عامل الدين في الشعب الإيراني، استمر الخميني في تحريض الشعب الإيراني عبر الأشرطة المسجلة مما زاد من حجم المظاهرات السلمية في شوارع طهران والتي اصطدمت مع قوات الأمن الإيرانية.[1]

في أواخر عام 1977 كانت الإشارات تدل على قرب نهاية نظام الشاه في ظل ارتفاع الأسعار وفرض المزيد من الضرائب والفساد المستشري، بدأت المصادمات بين أتباع الخميني والنظام، انضم لهم المثقفون بكل ثقلهم لينقدوا بدورهم النظام مكونين جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان، وقبل وصول الشاه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بدأت الجماعات الإسلامية في الولايات المتحدة بإضراب مفتوح عن الطعام لفت أنظار وسائل الإعلام الأمريكية، وتجمهر الطلاب الإيرانيون أمام البيت الأبيض مما أشعل الصحف الأمريكية بهجمة على الشاه.[2]

إن مواقف الشاه السياسية السلبية جعلت جميع القوى الوطنية والإيرانية تسعي لإسقاطه، بمشاركة كل فئات المجتمع خاصة، كبار التجار أصحاب البازارات الذين كانوا يتمتعون بعلاقات متينة مع رجال الدين، وقد امتدت المظاهرات في إيران إلى أربعين مدينة، وبعد حادثة السينما التي دبرها نظام الشاه وراح ضحيتها أكثر من خمسمائة رجل وامرأة، فذهب الخميني لإزالة هيبة النظام تماما أمام العالم فدعا إلى اضطرابات وصلت لمعامل التكرير تركت أثرها على المستوى الأوروبي والأمريكي والإسرائيلي.[3]

---

[1] ماردیني، زهير: **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة**، الطبعة الأولى، دار اقرأ للطباعة والنشر، لبنان، 1986، صفحة 113-121.

[2] السبكي، آمال: **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906- 1979)**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999، صفحة 193- 196.

[3] الطاهر، مصطفى: الإمام الخميني كاريزما أشعلت ثورة، مجلة لهن الالكترونية، لندن، 20 يوليو 2006،استرجعت 22\3\2014 الرابط الالكتروني http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-449462.html

لم يغفل الخميني أهمية دور الجيش حيث سعى لتحييده، وذلك بمخاطبة الجيش ودعوتهم لعدم دعم الشاه لأنه طاغوت، في حين إنهم جند الله المستضعفون ودعاهم ألا يطلقوا النار على إخوانهم المسلمين وان كل رصاصة تصيب قلب مسلم تصيب قلب القران، وطلب من الشعب ألا يهاجم الجيش في صدره وإنما يهاجموه في قلبه أي لا يهاجموا الجيش بعنف ولكن خاطبوا المشاعر الدينية والإنسانية بداخله. كان العنف الزائد من النظام يقابل الإضراب السلمي من الشعب واستمرت الإضرابات أربعة شهور شلت النظام وأراد الشاه أن يلجا إلى الطيران ففوجئ بإضراب القوات الجوية وانضمامها إلى الثورة،وفي 16 كانون الثاني 1979م غادر الشاه إيران أمام الضغوط الشعبية وبعدما رفض الخميني التفاوض مع أية حكومة طالما بقي الشاه.[1]

5.4.2 نموذج المقاومة الشعبية في الثورات والحركات الاحتجاجية العربية

انطلقت شرارة التغيير في الوطن العربي أواخر عام 2010 بعد ما شهدته تونس من حادثة بوعزيزي، فقد أسقطت ثورات الحراك العربي رؤساء لجمهوريات عربية حكموها منذ عقود، لم يعد لديهم ما يقدمونه لشعوبهم، خرج هذا الجيل العربي من الفضاء الالكتروني إلى الميادين ليمارس ويرسخ أرقى أشكال المقاومة وأفضل أشكال المشاركة السياسية التي عرفها التاريخ بحثا عن الكرامة والحرية والعيش الكريم، تمسك الجيل الشاب بالنهج السلمي ولم يستدرج الى مواقع العنف التي يراد له ان يقع فيها.[2]

برهنت الانتفاضات الشعبية العربية أن الصدور العارية قادرة على إسقاط الأنظمة، وان إصرار الشعوب على استخدام النظام السلمي في مواجهة الدكتاتورية يعيد مسالة المقاومة الشعبية الى المواجهة، ويبرز قدرتها على تفكيك الواقع القمعي في منطقة كثيرا ما جاء التغيير فيها عبر الدبابات، فالثورة المصرية في كانون الثاني 2011م نموذج حي على قدرة الشعوب بالنضال السلمي على إسقاط الأنظمة الدكتاتورية، حيث نزل ملايين المصريين إلى ميدان

---

[1] السبكي، آمال: **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(1906– 1979)**، مرجع سابق، صفحة 199.

[2] حسين، قاسم: جبل الربيع العربي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3429، 27 ينـــاير 2012،اســـترجعت 23\3\2014 الرابط الالكتروني http://www.alwasatnews.com/3260/news/read/582813/1.html

التحرير ومكثوا فيه إسبوعيين تقريبا رافضين الخروج منه قبل تحقيق مطالبهم، ومع استمرار المظاهرات في كل المدن أدى إلى شل الاقتصاد وحركة المواصلات، خصوصا مع انخراط النقابات في الحركة الاحتجاجية، وخلال إسبوعيين انهارت الأجهزة الأمنية، دفع بالنظام إلى اللجوء إلى مأجورين للتنكيل بالمحتجين ولإجبارهم على اللجوء إلى العنف. وعوضا عن الانخراط في العنف المضاد فإنهم عملوا على تعرية النظام عبر إلقاء القبض على عدد كبير من المأجورين، فصوروا اعترافاتهم وبثوها على شبكة الانترنت.[1]

أما تونس فقد حدثت بها ثورة سلمية بحته، فقد انتشرت المظاهرات في كل المدن مطالبة بالتغيير والحرية حيث كانت مظاهرات انتشرت في كافة أرجاء تونس مطالبة بالتغيير والحرية والتي انتهت بمغادرة الرئيس التونسي زين العابدين البلاد.[2]

وعلى الصعيد السوري كانت منذ اللحظة الأولى جميع ومختلف تحركات الثورة سلمية وشعبية بشكل واضح، وكان شعارها (سلمية.. سلمية) من الشعارات الأبرز في أول مسيرة عفوية في دمشق، ذلك أدى إلى انخراط فئات مختلفة في الانتفاضة، لقد تعددت الأسلحة السلمية التي استخدمها الشعب السوري في ثورته فمن مظاهرات حاشدة مستمرة إلى مواجهة الدبابات بصدور عارية وذلك خير دليل على سلمية حركة الاحتجاجات، ومن ابرز التظاهرات المنزلية التي قامت بها نساء سوريات احتجاجا على مقتل الطفل حمزة الخطيب(لم يتعد الخامسة عشر من عمره).[3]

إلا أن الدعم الذي تلقاه النظام السوري من قبل حلفائه في المنطقة والعالم،ورفضه الخضوع لمطالب الثوار واستخدامه القوة المسلحة المفرطة ضد شعبه، أدى إلى حمل السلاح من

---

[1] تاج الدين، احمد سعيد: **25 يناير ثورة شعب**، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ، القاهرة ، 2012، صفحة 47.

[2] خويلدي، زهير: فلسفة الثورة التونسية الدوافع والآليات والتداعيات والتحديات، 29 يناير 2011،استرجعت 2\4\2014 الرابط الالكتروني http://www.doroob.com/?p=3782

[3] نعيم، هاني: النضال السلمي الطريق إلى الحرية ، مجلة الآداب الالكترونية، 10 ديسمبر 2012، استرجعت 25\3\2014الرابط الالكتروني http://adabmag.com/taxonomy/term/218

قبل الثوار السوريين وبالتالي تحولها إلى ثورة مسلحة وخروجها عن الإطار السلمي، ولا زالت المعارك والحروب مشتعلة في ارض سوريا.

لقد أثبتت الثورات السلمية في العالم العربي مدى فاعليتها بعد أن تمكنت من إسقاط أنظمة قمعية دكتاتوريه ، وساهمت هذه الثورات بإعادة الاعتبار للشعوب العربية، بتأكيدها أن الحكم والشرعية والسيادة مصدرها الشعب وللشعب.

سمات الثورات والحركات الاحتجاجية العربية

اتسمت الثورات والحركات الاحتجاجية العربية بمجموعة من السمات وهي:

أولاً: العفوية، لم يكن للثورات وحركات الاحتجاج العربية قيادة موحدة، كما لم يقف وراءها تنظيم سياسي محدد، وذلك مع ملاحظة أن الاتحاد العام التونسي للشغل أدى دورا مهما في عملية التعبئة.

وفي مصر تعددت الحركات الشبابية التي دعت إلى تنظيم المظاهرات في 25كانون الثاني/يناير ومن قبلها حركة 6 ابريل، ومجموعة كلنا خالد سعيد، وحملت دعم محمد البرادعي. والحركات الثلاث المذكورة حركات افتراضية نتجت عن شبكة التواصل الاجتماعي، وكان الشباب وقودها، واستفادت من التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال، والتفت حول القيود التي فرضتها الدولة على العمل السياسي.[1]

وبهذا الشكل فان الثورات الراهنة ليست نخبوية. بل أن النخب الثقافية، فوجئت بها واتت متأخرة لكي تنضم إلى صفوفها. ولذا، فهي تكسر ثنائية النخبة والجمهور التي تحكمت في عقول المثقفين والدعاة، سواء منهم أصحاب العقليات النرجسية الذين يدعون احتكار الفكر والعقل والوعي والمعرفة، بقدر ما يحتقرون الناس الذين يدعون الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، أو من جانب أصحاب العقائد الاصطفائية الذين يحتكرون الإيمان والحقيقة، لكي ينتقصوا من شان

[1] محمود، احمد، وآخرون: **حال الأمة العربية2010 –2011 رياح التغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، صفحة 139.

الأخر ويعتدون عليه بصورة رمزية، تمهيدا لإقصائه أو استئصاله الجسدي. مقابل ذلك، نجد بان أصحاب النموذج الجديد هم اقل ادعاء وأكثر تواضعا من حيث علاقتهم بالقيم العامة والشؤون المشتركة.[1]

ثانياً: اللاعنفية، وذلك عدا استثناءات أبرزها الحالة الليبية التي استخدم فيها القذافي العنف، بحيث لم يعد من سبيل أمام المتظاهرين سوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة، والحالة السورية كذلك. أما بشكل عام، فان وسائل الثورات والحركات الاحتجاجية كانت شبكات التواصل الاجتماعي، والمظاهرات، والإضرابات، و الإعتصامات والوقفات الاحتجاجية. فبذلك قد تميزت بأنها ليست ثورات البطولات التاريخية ولا الانقلابات العسكرية التي أسست أنظمة حكم من أهم أدوات سلطتها العنف والقمع تجاه شعوبها.[2]

ثالثاً: عادت الثورة والحركات الاحتجاجية العربية دور الطبقة الوسطى في قيادة عملية التغيير الى الواجهة بعد أن استقرت أدبيات تحليل النظم العربية على تآكل هذا الدور، بل وانتهائه، ومما يؤكد ذلك كثافة استخدام التقنيات الحديثة، وبالذات شبكات التواصل الاجتماعي، كونها أدوات أساسية بأيدي أبناء الطبقة الوسطى لنشر دعوتهم على نحو الجأ نظم مصر وليبيا وسوريا إلى تعطيل خدمة الانترنت إلى آماد مختلفة.[3]

رابعاً: أدت وسائل الإعلام، وبخاصة القنوات الفضائية دورا بارزا في نقل الصورة حية ومباشرة لوقائع الثورات وحركات الاحتجاج العربية، وكسرت حاجز التعتيم حتى داخل نظام دكتاتوري بامتياز كالنظام السوري. ومثل هذا الأمر أسهم في تأجيج مشاعر الثوار، وكسب تأييد الجماهير لهم من جانب، وحشد وتأييد الرأي العام الغربي والعالمي إلى صفهم من جانب أخر.[4]

---

[1] حرب، علي: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة**، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان. صفحة 145.

[2] محمود، احمد، وآخرون: **حال الأمة العربية2010 –2011 رياح التغيير**، مرجع سابق، صفحة 140.

[3] المرجع السابق، صفحة 146.

[4] المرجع السابق، صفحة 147.

خامساً: إنها تكسر الهيمنة الذكورية، حيث أنها شهدت المشاركة الفعالة للنساء، وكان ذلك واضحا في تونس ومصر، وأيضا في اليمن فمن استمع إلى الناشطات ولو من وراء النقاب، وجد بأنهن لا ينقصهن وعيا وثقافة وأصالة عن زملائهن من الشباب الذكور وربما يتفوقن عليهم. ولا غرابة، فقد يأتي التجديد أو التحديث مما هو مهمش أو مستبعد أو مكبوت.[1]

سادساً: يمكن القول انه قد حدث تراكم في خبرة الثورات وحركات الاحتجاج العربية من حيث الاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاتصال، والتشديد على سلمية الاحتجاجات، والعمل على الوصول إلى الميادين الرئيسة والاعتصام بها إلى حين تحقيق الأهداف كالاعتصام في ميدان التحرير في مصر، والتوسيع الجغرافي لنطاق الاحتجاجات، والحرص على اطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على مجريات الأحداث.

سابعاً: لم يعول الثوار في معظم التجارب العربية التي شهدت احتجاجات أو ثورات على دعم خارجي لثوراتهم واحتجاجاتهم، إذ كانوا على يقين أن الغرب لا تحركه إلى مصالحه، بدليل دعمه المستمر لعقود للأنظمة التي قمعتهم، فلا خيار أمامهم إلا أن يرسموا هم مسار الأحداث، فيحدد ما رسموه معالم الطريق لتحركات وسياسات وردود أفعال الدول الغربية.[2].

فعنصر الجماعية كأداة وشكل هي سمة رئيسية مشتركة بين كافة الثورات والاحتجاجات العربية. لقد جاءت هذه الجماعية بشكل اقرب إلى التلقائية، فاستيلاء الأنظمة على كافة حقوق المواطنين في العيش الكريم، دفع بالمواطنين إلى الخروج جماعيا للحصول على حقهم في السياسة بعد أن أدركوا جميعا أن انجازهم للحصول على هذا الحق بأنفسهم هو الطريق الوحيد الذي باجتيازه يمكن التمتع بالحق في العيش الكريم.[3]

وتجلت هذه الجماعية في تجمع المواطنين بالميادين كميدان التحرير في مصر وميدان اللؤلؤة في البحرين وميدان التحرير وساحة التغيير في اليمن، فتجمعهم أوحى وكأن الشعوب

---

[1] حرب، علي: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة**، مرجع سابق، صفحة 146.

[2] محمود، احمد، وآخرون: **حال الأمة العربية 2010 –2011 رياح التغيير**، مرجع سابق، صفحة 148.

[3] المرجع السابق، صفحة 153.

سعت لانتزاع حقها بممارسة الديمقراطية أثينا(المباشرة) بعد فشل آليات الديمقراطية غير المباشرة في حكم الشعب للشعب لدا أنظمتهم السياسية.

معنى ذلك إن الجماعية، التي جاءت نتيجة الحاجة القصوى بسبب المعاناة، قد أدت إلى استحداث قوة تسييرية، لم تكن موجودة من قبل أو ما يعرف(إدارة الإبداع المجتمعي). وهكذا، ارتقت جماهير الشعوب العربية إلى إحداث الثورات الشعبية، بالارتكاز على إدراكات سياسية وباستجابات قائمة على الفطرة، وبإبداعات إدارية/ مجتمعية غير متوقعة.[1]

ان واقعية خروج القوة الجماعية للشعوب العربية إلى النور تمثلت بحادثتين تتعلقان بتغييرات او ما يمكن ان يكون من تغييرات تتعلق بتحديات خارجية، من جراء الجماعية كشكل ثوري جديد للإنسان العربي. الحادثة الأولى تتمثل في توقيع 50 مثقف إسرائيليا لنداء يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى سرعة انجاز السلام مع العرب،باعتبار إن الثورات العربية ستقود إلى واقع عربي جديد يصعب على إسرائيل التعامل معه. وأما الحادثة الثانية، والتي هي إلى حد كبير رمزية، ولكن يمكن البناء عليها، فتتمثل في هبة الشباب العربي في عدد من البلدان العربية الواقعة على الحدود مع الأرض المحتلة، فعندما تجمعت أعداد منهم عند هذه الحدود، في انتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلي. قد ثبت ذلك وقوع اختلال في المشهد الإسرائيلي الحكومي من جراء هذه الحركية.

ومع كل ما أنجزته الاحتجاجات العربية من تغيير، تبقى النتائج مرهونة بقدرة الشعوب على الحفاظ على هويتهم الثقافية وإرادتهم ومصالحهم الذاتية من التدخلات الخارجية التي فرضت نفسها من خلال دعمها للحركات الاحتجاجية العربية، بالتدريب المسبق لبعض النخب التي نظمت أداء حركات الاحتجاج، مثل الدعم الذي قامت به أكاديمية التغيير في بريطانيا والتي عملت منذ عام 2006 من اجل التغيير الاجتماعي والسياسي عربيا، وأيضا التدخل من خلال إتاحة أدوات الاحتجاجات الجديدة من شبكات تواصل اجتماعي الكترونية والتي من أهمها(فيس

[1] حرب، علي: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة**، مرجع سابق، صفحة 149.

بوك، والتويتر) والمواقع الالكترونية المتخصصة بمشاركة الفيديو والتي من أهمها(يوتيوب)،[1] وبجدر الإشارة هنا إلى أن بعض من ثار في بلدانه ضد الأنظمة الحاكمة قد طلب التدخل الخارجي لنصرته كما حدث في سوريا وليبيا وذلك لشدة قوة النظام وسطوته وعدم القدرة على مواجهته.

فاستخدام تلك الأدوات الخاضعة لرقابة وتحكم الولايات المتحدة الأمريكية، من الصعب تجاوز التدخلات الخارجية في سير الأمور أثناء وبعد الثورات والاحتجاجات، إضافة إلى ذلك لا يمكن إغفال دور وسائل الإعلام الخارجية ومدى قدرتها على تحويل المشهد لصالح الأطراف التي تخدم مصالحها السياسية، ودور الدول التي شاركت في التدخل العسكري لصالح الثورة الليبية ضد نظام القذافي، وما مصلحتها من ذلك.

6.4.2 التجربة الفلسطينية للمقاومة الشعبية

على مدار عقد من الزمان ومازال الشعب الفلسطيني يتصدى لكافة عمليات استئصال جذوره وهويته الوطنية والعربية، أمام مختلف القوى الامبريالية التي تمتلك إمكانيات الاجتثاث والبطش، حيث كان وما زال الفلسطينيون يواجهون فريقا استعماريا متكاملا يدعم بعضه بعضا، ويعلم كلا منهم دوره بدقة في سبيل تنفيذ المشروع الاستعماري الصهيوني على ارض فلسطين، هذه المعادلة التاريخية كشفت صعوبة النضال الفلسطيني، لكنها في نفس الوقت أثبتت حقيقة جوهرية في الصراع العربي الإسرائيلي وهي تتمثل في الإرادة وطول النفس.

أي أن هنالك عناصر ذات أهمية كبيرة في الصراع العربي الإسرائيلي لا تقف عند حدود حجم القوة المادية بل تتعدى ذلك لتصل لعنصر الإرادة والصمود، حيث أدرك الفلسطينيون المعادلة فكان الرد باستمرار النضال الفلسطيني في سبيل تعزيز القدرة على البقاء، وشق طريق التحرر، وجدار منيع أمام محاولات الاجتثاث والاستئصال.[2]

---

[1] حرب، علي: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة**، مرجع سابق، صفحة 157.

[2] أيوب، سمير: **وثائق أساسية في الصراع العربي – الصهيوني مرحلة الارهاصات**، الجزء الأول، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت: 1984، صفحة 86.

هنا شكلت المقاومة الشعبية الفلسطينية حالة قادرة على ترسيخ الشعب الفلسطيني بجذوره وأرضه، حيث كان التاريخ الفلسطيني حافلاً بنموذج المقاومة الشعبية والتي يمكن استعراضه بمجموعة من المراحل التي تلازمت مع كل أزمة من الأزمات التي مرت على الشعب الفلسطيني بدءا من نهاية الحكم العثماني وتبلور المشروع الصهيوني إلى الانتداب البريطاني حتى الاحتلال الإسرائيلي إذ يمكن إجمال هذه المراحل فيما يلي:

1.6.4.2 المقاومة الشعبية الفلسطيني الفلسطينية ضد المشروع الصهيوني قبل الانتداب البريطاني 1917م

برزت المقاومة الشعبية الفلسطينية بداية العقد الأخير من القرن التاسع عشر، عندما تنبه الفلسطينيون إلى خطر المشروع الصهيوني والذي تمثل بالهجرة اليهودية الجماعية والاستيطان الصهيوني، إذ عبر الشعب الفلسطيني عن اعتراضه على ذلك، حيث بادر مجموعة من الأدباء والكتاب الصحفيون برفع العرائض والاحتجاج للسلطات العثمانية لتقييد الهجرة الصهيونية بعد ما تم كشف المخططات الصهيونية وأهدافها ومخاطرها، فكان أول اعتراض رسمي على الهجرة اليهودية في 24 حزيران من عام 1891 من قبل زعماء المسلمين في القدس إلى السلطان العثماني، فأصدرت السلطات العثمانية أوامرها بتقييد دخول اليهود لفلسطين.[1]

وفي عام 1909 سيطر على مقاليد السلطة في الأستانة حزب الاتحاد والترقي، بعد أن تم الإطاحة بالسلطان عبد الحميد، في هذه الحقبة عادت الهجرة اليهودية إلى فلسطين بإعداد كبيرة، حيث اتهم النظام الجديد في الأستانة من قبل الصحافة العربية بالتحالف مع اليهود وتسهيل هجرتهم إلى فلسطين، ازداد الوعي الفلسطيني بالخطر الصهيوني فتشكلت الجمعيات والشركات الفلسطينية في القدس ويافا والأستانة لمقاومة الصهيونية ورعاية المصالح الفلسطينية، ومن ابرز هذه الجمعيات(جمعية الإخاء والعفاف)، (شركة الاقتصاد الفلسطيني العربي)، (شركة

[1] حوراني، فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني 1918– 1948**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية " مواطن"، رام الله فلسطين، 2003، صفحة 16.

التجارة الوطنية الاقتصادية)، بعد هذا الضغط الشعبي أعادت حكومة الأستانة العمل بالقيود التي فرضت على الهجرة الصهيونية في عام 1900.[1]

في هذه المرحلة استطاعت المقاومة الشعبية الفلسطينية من تحقيق نجاح كبير، وذلك بقدرتها على نشر الوعي بالمشكلة وتنبيه العرب بالخطر الصهيوني، وذلك بوسائل شعبية وبطرق سلمية تمثلت بالاحتجاجات، والشكاوي الرسمية، والبيانات، وعقد المؤتمرات، وإنشاء الجمعيات.

2.6.4.2 المقاومة الشعبية أثناء الانتداب البريطاني وحتى عام1948

لقد كانت أواخر عام 1917 بداية مرحلة جديدة في تاريخ الشعب الفلسطيني، حيث قضى الجيش البريطاني على الجيش التركي واستولى على جنوب فلسطين وشمالها، وخرجت الحكومة العثمانية من البلاد وقامت حكومة الانتداب البريطاني، فبعد أن تم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني شهدت المقاومة الشعبية نشاطا ملحوظا في مقاومة الانتداب، وتميزت بتقديم البراهين التي تدعم حق العرب في فلسطين، وتفنيد الادعاءات الصهيونية، كما نفذت العديد من الإضرابات وأجريت مفاوضات مع بريطانيا.[2]

وفي شباط من عام 1920 كان موعد تنفيذ وعد بلفور الذي أطلقته بريطانيا وحددته بهذا الزمان، وردا على تنفيذ هذا الوعد أطلقت المسيرات والمظاهرات الشعبية وأغلقت المحال التجارية وزادت حدة الاحتجاجات على مقر الإدارة البريطانية في القدس مطالبة بإلغاء مشروع الوطن القومي اليهودي.[3]

حتى مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين انحسرت وسائل المقاومة الشعبية الفلسطينية في فرض سياسة اللاتعاون مع حكومة الانتداب، لكن كان تأثير هذه الوسيلة محدودا جدا،

---

[1] عبد العزيز، خالد بن: القضية الفلسطينية ونشأة إسرائيل، موسوعة مقاتل من الصحراء، 2008، استرجعت 15\4\2014الى رابط الالكتروني
http://www.moqatel.com/openshare/Informatio/information.doc_cvt.htm

[2] البرغوثي، عمر وخليل، طوطح: **تاريخ فلسطين**، مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة، 2001، صفحة 261.

[3] سويدان، طارق: **فلسطين التاريخ المصور**، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 2004، صفحة 224– 228.

وبالإضافة لسياسة اللاتعاون تم تنفيذ المقاطعة الاقتصادية للبضائع اليهودية والتي بدأت في أعقاب ثورة البراق، وبعد أن تم انعقاد مؤتمر الشباب في يافا في 26 آذار عام 1933 عمل على نقل المقاومة الشعبية في فلسطين إلى مبدأ عدم التعاون والعصيان المدني، وتمثلت أولى الخطوات بالدعوة التي أطلقها حزب الاستقلال بتخلي قادة الحركة الوطنية عن مناصبهم الحكومية التابعة لسلطة الانتداب، كما تقرر خوض المظاهرات بشكل دوري، مما اكسب إسلوب التظاهر زخما نضاليا قويا.[1]

لقد اتسمت مرحلة ما قبل النكبة بصفة اللاعنف في المقاومة الشعبية الفلسطينية، استخدم خلالها الفلسطينيون العديد من وسائل المقاومة الشعبية كرسائل وعقد الاجتماعات والمؤتمرات والمهرجانات واللقاءات العامة، ونشر الوعي من خلال المقالات والكتابات الصحفية ومخاطبة الرأي العام والخطب في المساجد، والمقاطعة الاقتصادية والتجارية، والمقاطعة السياسية، والاحتجاجات والشكاوي الرسمية، وتقديم البراهين، وإرسال الوفود، وإنشاء الجمعيات، ومسيرات الاحتجاج، ورفع الرايات السود، وارتداء الكوفية، والعمل بسياسة اللاتعاون عبر المقاطعة للمجالس المحلية والامتناع عن دفع الضرائب، وتحريم بيع الأراضي، وتقديم الاستقالات الجماعية، والقيام بالمظاهرات الدورية في كل المدن، وصولا للعصيان المدني، إن فترة الانتداب البريطاني تعتبر هي النقطة الأساسية التي شكلت ورسمت معالم المقاومة الشعبية الفلسطينية بوسائلها المتعددة بالإضافة إلى إستراتيجية الكفاح المسلح.

3.6.4.2 المقاومة الشعبية منذ النكبة وحتى انتفاضة الحجارة

لقد تراجعت المقاومة الشعبية أمام المقاومة المسلحة في الفترة الممتدة من بعد النكبة وحتى انتفاضة الحجارة عام 1987، حيث بقيت هنالك حالة من المد والجزر في المقاومة الشعبية ولم تنعدم بشكل نهائي، إذ كان واقع المقاومة الشعبية في هذه الفترة رد فعل ولم تكن إستراتيجية ممنهجة، في هذه الفترة وخصوصا عام 1955جاءت اكبر مظاهرة شهدتها فلسطين

[1] التميمي، باسم خضر: **المقاومة اللاعنفية في فلسطين فلسفتها وأدواتها وأثرها (1967- 1993)**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007، صفحة 71.

ردا على مشروع توطين الفلسطينيين وخصوصا أهل غزة في سيناء وهو مشروع(جونستون)، حيث خرجت المظاهرة ضد هذا المشروع وسقط خلالها 30 شهيدا، هذه المظاهرة استطاعت إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء وإفشال المؤامرة التي تحاك ضد القضية الفلسطينية.[1]

وفي عام 1967 شهدت القرى حالة من العصيان المدني وتنفيذ سياسة اللاتعاون مع السلطات الإسرائيلية ردا على ضم القدس الشرقية، حيث رفض سكان القدس دفع الضرائب إضافة الى القيام بالاحتجاج ورفع الدعاوي وتنفيذ الإضرابات، كما قامت إسرائيل بإبعاد قادة العمل الوطني عن القدس، وفي عام1976 نشطت الاحتجاجات الشعبية، حيث استخدمت العديد من الوسائل التقليدية والمبتكرة في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، إذ شهد هذا العام 127 يوما من التظاهر والاعتصام والإضراب، شارك فيه مختلف أطياف الشعب من طلاب وعمال وفلاحين.[2]

بعد أن أنتجت المقاومة الشعبية أشكالا متعددة ومبتكرة بقيت الجماهير الفلسطينية متحملة لمشاقها وصعوبتها وآلامها اليومية والتي نتج عنها العديد من الشهداء والمبعدين والأسرى والجرحى، وعلى الرغم من صعوبة معادلة المقاومة الشعبية إلا أنها تميزت باحتفاظها بوحدتها وتحقيق خطواتها دون الانحراف عن مسارها إذ كانت فترة ما بعد النكبة وحتى عام 1987 فترة تاريخية حاسمة في النضال الفلسطيني ومقاومة الاحتلال، خصوصا المقاومة الشعبية التي تنوعت بأشكال متعددة وأساليب مبتكرة وغير تقليدية، كما بقيت المقاومة الشعبية في اتجاهين الأول مقاومة سياسات واعتداءات الاحتلال وإجراءاته التهويدية، والأمر الثاني المحافظة على أحياء المناسبات الوطنية للشعب الفلسطيني كيوم الأرض.[3]

---

[1] بدرة، شامخ: في ذكرى إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء، وكالة شعب للإعلام، 1 آذار 2011،استرجاع 13\4\2014الرابط الالكتروني http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=16608

[2] هواري، هشام: ***ملاحظات حول الانتفاضة في الأرض المحتلة خلال العام 1976***، **مجلة شؤون فلسطينية**، العدد67، 1977، صفحة 117- 120.

[3] أبو عامر، عدنان: ***تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 1967- 1987***، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011، صفحة 124.

4.6.4.2 المقاومة الشعبية أثناء انتفاضة الحجارة عام 1987

في أواخر عام 1987 انطلقت انتفاضة الحجارة والتي تميزت بسلميتها وشعبيتها مما أكسبها تأييدا دوليا ومحليا، هذه الانتفاضة شكلت نقله نوعية في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني، كما عملت هذه الانتفاضة على إرهاق إسرائيل مادياً وعسكرياً وفكرياً في محاولاتها لإخماد هذه الانتفاضة، إذ استطاعت انتفاضة الحجارة تجنيد الشعب الفلسطيني بكل فئاته الاجتماعية ومستوياته وانتماءاته لخلق مقاومة شعبية جماهيرية لمواجهة غطرسة واعتداءات قوات الاحتلال.[1]

إن انتفاضة الحجارة عام 1987 شكلت نموذجا مهما لأنواع المقاومة الشعبية التي انتصرت فيها على قوة السلاح، واستطاعت الصمود والتحدي وعلى أحداث تغييرات جوهرية في الرأي العام العالمي، وقد كان نتاج ذلك توقيع اتفاقية الحكم الذاتي بين منظمة التحرير والسلطات الإسرائيلية،واستلمت السلطة الوطنية الفلسطينية إدارة الشؤون الفلسطينية،[2]غير أن توقف هذه الانتفاضة انعكس سلباً على القضية الفلسطينية، وذلك لاعتماد القيادة الفلسطينية على المفاوضات وحدها دون غيرها لاستعادة الحقوق الفلسطينية المغتصبة،وقد اثبت فشل هذا الخيار بعد عقدين من المفاوضات المستمرة

5.6.4.2 المقاومة الشعبية بعد قدوم السلطة الوطنية (1994):

- أوسلو الأول 1993:

وقد تميزت هذه الفترة بالاحتواء والهدوء في مناطق الضفة وغزة، حيث تراجع دور الفصائل في مقاومة الاحتلال،فقد كان الاهتمام الشعبي يتجه نحو قيام السلطة وأدائها، ومتابعة تسلم السلطة القرى والمدن الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي بناء على الاتفاق الموقع

---

[1] كشك، تغريد: **إشكاليات المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006، صفحة 43.

[2] مضية، سعيد: المقاومة اللاعنفية انسجام الوسيلة مع الغاية، مجلة معابر الالكترونية، 28/10/ 2010، استرجاع 5\4\2014الرابط الالكتروني http://www.maaber.org/tenth_issue/non_violence_3.htm

بينهما.حيث اتجه الكثير من نشطاء الانتفاضة للانخراط في السلطة الفلسطينية وتقلد الوظائف المختلفة.

- انتفاضة الأقصى

في عام 2000 انطلقت شرارة انتفاضة الأقصى، والتي من خلالها جاء استخدام الفلسطينيين للعديد من وسائل المقاومة الشعبية كالانطلاق في المسيرات والمظاهرات ضد الاحتلال من المدارس والجامعات بدعوة من الفصائل الفلسطينية والأطر النسوية ، للاعتصام أمام المؤسسات الدولية ومستوطنات الاحتلال والمؤسسات الرسمية الفلسطينية وفي الساحات الفلسطينية، رفعت فيها اليافطات والشعارات والأعلام والأغاني الوطنية ورفع صور الشهداء، كما ان هذه الانتفاضة اتسمت باستخدام السلاح كردة فعل على جرائم الاحتلال التي ذهب ضحيتها الكثير من الشهداء والجرحى والأسرى.

- المقاومة الشعبية السلمية بعد انتفاضة الأقصى

تركزت هذه المقاومة ضد جدار الفصل العنصري والاستيطان، حيث تم تشكيل لجنة شعبية تضم كافة الأطياف سواء كانت فصائل أو أحزاب أو عائلات وذلك في قرية بطرس بتاريخ 9\11\2003، حيث خرجت أول مظاهرة ضد الجدار و كان عدد المشاركين فيها 110.

كما وتركزت هذه المقاومة والاحتجاجات في قرى محددة كقرية بلعين ونعلين والمعصرة وقرية النبي صالح وغيرها من القرى، ومارس الفلسطينيون إسلوبا جديدا من وسائل المقاومة الشعبية في هذه المرحلة وتمثل في بناء العديد من القرى الفلسطينية فوق الأراضي المهددة بالمصادرة كقرية باب الشمس وقرية باب الكرامة.

استخدم الفلسطينيون في هذه الفترة وسائل كثيرة ومبتكرة وجديدة من وسائل المقاومة الشعبية ولعل أبرزها، المقاومة القانونية، فقد نجح الفلسطينيون في إقناع الأمم المتحدة بتبني موقف يرفض بناء جدار الفصل، وقد أصدرت محكمة العدل الدولية عام 2004 رأيها

الاستشاري ليؤكد على مبادئ القانون الدولي، خاصة اتفاقية جينيف الرابعة التي يشكل بناء الجدار انتهاكا جسيما ومنظماً للقانون الدولي.[1]

استخدمت المقاومة الشعبية العديد من الوسائل وخاضت العديد من المستويات من مقاومة الجسد، حيث تجسد ذلك بقيام العديد من الأفراد الفلسطينيين والمتضامنين بمقاومة ممارسات الاحتلال كاقتلاع الأشجار من خلال مقاومتهم بالجسد فكانت المتضامنة راشيل كوري نموذجا على ذلك، ومن الوسائل التي طبقت المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الإسرائيلية، حيث نظمت العديد من الحملات لمقاطعة منتجات المستوطنات، كما استطاع الفلسطينيون مخاطبة الرأي العام العالمي من خلال حشد التغطية الإعلامية لنقل صور ومشاهد الاحتجاجات والمظاهرات السلمية والتي تجرى إسبوعيا بشكل منتظم في العديد من القرى الفلسطينية مثل: مسيرة كفر قدوم الإسبوعية، مسيرة نعلين، والمعصرة والنبي صالح.[2]

إن هذه النشاطات والاحتجاجات الفلسطينية لم تكن ضمن رؤية متكاملة لمقاومة شعبية، كما أنها لم تكن ممنهجة وواعية، فكل ما تم القيام به لم يرتق إلى برنامج مقاومة فعال موحد.

5.2 مفهوم إستراتيجية العمل الوطني

الإستراتيجية كلمة ارتبط ظهورها بالمفهوم العسكري، و في هذا المجال عرفها (Gervais) بأنها:" فن قيادة الجيش للوصول إلى الانتصار وكذلك التفكير في السبل والوسائل الضرورية لذلك، وهذا مفاده أنها تعني مدى النظرة الثاقبة بعيدة المدى والشاملة والكاملة.

وفي المجال الإداري تعرف الإستراتيجية بأنها:" خطة، أو سبيل للعمل، والذي يتعلق بجانب عمل يمثل أهمية دائمة للمنظمة ككل".[3]

---

[1] الميزان: رأي محكمة العدل الدولية أكد عدم قانونية جدار الفصل العنصري وطالب مجلس الأمن باتخاذ التدابير لإزالته، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 10 يوليو 2004، استرجعت 15\4\2014الرابط الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20619

[2] عواودة، وديع: إسرائيل تبرئ جيشها من قتل المتضامنة راشيل كوري، موقع الجزيرة الإخبارية، 28 أب 2012،استرجعت 15\4\2014الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/news/pages/d72f1de5-ca7c-4ba9-aaa7-3286bdcabbd7

[3] إسماعيل محمد السيد، **الإدارة الإستراتيجية:مفاهيم وحالات تطبيقية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1990، صفحة 10.

1.5.2 مفهوم الإستراتيجية

وبتحليل التعريف السابق للإستراتيجية فهو خال من مضمونه، نظر إليها فقط باعتبارها خطة تمثل أهمية للمؤسسة، وتفتقد للنظرة العلمية المتخصصة الإدارية، بمعنى أن هذا التعريف لا يوضح ماذا تفعل الإستراتيجية (وكيف وأين) في المؤسسة، بما يساعد الإداريين والمتخصصين على فهمها وإمكانية الاستفادة منها في المؤسسة. و لهذا سنتطرق إلى بعض التعريفات التي ستساعدنا في استخلاص تعريف يخدم دراستنا، وهي كالتالي:

الألماني مولتكه (Helmuth von Moltke) حيث عرف الإستراتيجية بأنها: (الملائمة العملية للوسائل الموضوعة تحت تصرف القائد للوصول إلى الهدف المطلوب)، كما تعتمد الإستراتيجية على مراكز دراسات وأبحاث ومتخصصين في مختلف المجالات، وما يميز القيادة كمؤسسة عن رجال السياسة والزعماء العابرين أو المتطفلين على الشأن السياسي، أن الأولين يشتغلون في إطار رؤية إستراتيجية للمصالح القومية العليا فيما الآخرون يشتغلون ضمن رؤية ضيقة ترتبط بالمصالح الشخصية والحزبية الضيقة، وهدفهم السلطة ومنافعها، الأولون يعتبرون أن السلطة أداة لتحقيق مصالح الأمة فيما الآخرون يعتبرون السلطة هدفا بحد ذاته وقد يضحون بمصالح الأمة من اجل السلطة.

وعليه فإن أي ممارسة سياسية بدون إستراتيجية تصبح نوعا من العبث والتهريج أو مجرد إدارة يومية لشؤون الناس وللازمات السياسية دون إمكانية للانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها.

أما بورتر فيعرف الإستراتيجية على أنها:" تركيبة من الأهداف التي تعمل المؤسسة على الوصول إليها، وكذلك الوسائل التي توصلها إلى تحقيق هذه الأهداف".[1]

[1] صليحة كاريش، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة:حالة المؤسسة الجزائرية، ملتقى الأفكار،استرجاع 20\4\2014الرابط الالكتروني، http://forum4ideas.blogspot.com/2011/02/blog-post_2371.html

2.5.2 إستراتيجية العمل الوطني

يعتبر مفهوم إستراتيجية العمل الوطني من المفاهيم التي لم يصغ لهـا تعريـف جـامع ومحدد، وبقي المصطلح غير محدد بتعريف موجز ولا يقتصر على موضوع يسـتند لمحـور واحد، إذ يشمل على مواضيع ومحاور تعتبر من أهم أجزائه وصفاته وعناصره، ولعـل هـذا المصطلح يمكن تفسيره من خلال جملة من المصطلحات التي تشكل مضمون تعريفه، نظراً لما تتضمنه هذه المصطلحات من عناصر تشكل البنية الأساسية للمفهوم وهي تتكون من المصـالح الوطنية، والهدف الوطني، والأمن الوطني، والإستراتيجية الوطنية، والإستراتيجية العسـكرية، إضافة إلى العقيدة.

إذ تمثل المصالح الوطنية تلك القضايا والأحداث والمواقف في مختلف الأقاليم في العالم والتي لدى الدولة الوطنية حقاً معيناً في المشاركة فيها، أو في نتائجها والتي تعتبر مهمة لها.أما المصالح الحيوية الوطنية فهي القضايا أو الأحداث أو المواقف التي تعتبرها الدولـة الوطنيـة ضمن سيادتها، وحيوية لها، ولا تقبل التدخل فيها. وفيما يتعلق بالهدف الوطني فهو يعبر عـن تلك الغايات والأهداف والحاجات التي تنوي الدولة الوطنية الحصول عليها باسـتخدام مصـادر قوتها، وبواسطة سياساتها وخططها وإستراتيجيتها الوطنية.[1]

وفيما يخص السياسة الوطنية فهي مسيرة إجرائية، أو إعلان توجيهات تتخذ على أعلى مستوى في الدولة الوطنية في سبيل الحصول على الأهداف الوطنية. أما الأمن الـوطني فهـو مصطلح جامع يتضمن الدفاع الوطني والعلاقات الخارجية للدولة الوطنية، إذ يشمل على التفوق الدفاعي ضد التهديدات الخارجية، والحصول على أفضل العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، إضافة إلى موقف دفاعي قادر على مقاومة أي عدوان سواء كان داخلي أو خارجي.

أما الإستراتيجية الوطنية فهي تعتبر فن وعلم تطوير واستخدام عناصر قـوى الدولـة الوطنية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والمعنويـة والعسـكرية، خـلال السـلم

[1] أبو نوارة، معن: مصطلح الإستراتيجية، جريـدة الـرأي، 2013/1/15،اسـترجاع 25\4\2014الـرابط الالكترونـي http://www.alrai.com/article/562796.html

والحرب، لتقديم أكبر إسناد ودعم ممكن للسياسات والخطط ولحشد الإمكانيات وتوجيهها نحو الحصول على النتائج المنشودة في تحقيق الأهداف الوطنية أو النصر ولتخفيف أو إزالة فرص الهزيمة؛ بما في ذلك مفهوم شامل يضم الهدف، والخطة، ومصادر القوة الضرورية للقيام بتنفيذ الخطة.[1]

وبخصوص إستراتيجية الأمن الوطني فهو مفهوم يركز على المصالح الوطنية وأهدافها والتوجيه العام للحصول عليها؛ وتشتمل على مزيج من الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. أما الإستراتيجية العسكرية فهي فن وعلم استخدام القوات المسلحة من قبل الدولة الوطنية من أجل الحصول على أهداف سياستها بواسطة القوة أو التهديد باستخدام القوة. وهي مفهوم شامل يركز على أهداف تحددها السلطات السياسية والعسكرية لاستخدام مصادر قوة الدولة للحصول على تلك الأهداف. ويعني هذا المفهوم أن الأهداف العسكرية تشارك في تحقيق الأهداف السياسية ؛ مع وجود تنسيق كامل بين الوسائل والنتائج العسكرية والسياسية.[2]

أما العنصر الأخير من العناصر الضمنية لمفهوم إستراتيجية العمل الوطني يتمثل في العقيدة وهي مجموعة المبادئ والثوابت: الدينية، الأعراف، التقاليد، الأخلاق، العادات، والبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمسك بها الدولة الوطنية وتستخدمها للحصول على مصالحها العليا وأهدافها الإستراتيجية، كما إن الإستراتيجية الوطنية تشمل بناء الإنسان وهو الأساس.

ويقدم الدكتور عبد الستار قاسم تعريفاً لإستراتيجية العمل الوطني على أنها: مجموعة البرامج والخطط والإجراءات المادية والمعنوية التي تؤدي إلى استعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية وتحقيق الأهداف القريبة والبعيدة المدى المنصوص عليها في المواثيق الوطنية الفلسطينية، حيث أنه لا تتوفر مواثيق فلسطينية وطنية حتى الآن تحظى بحالة إجماع وطني فلسطيني، فإن الحديث عن إستراتيجية عمل وطني يفتقد إلى أرضية واضحة لدى الفصائل.[3]

---

[1] صليحة كاريش، **دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة:حالة المؤسسة الجزائرية**، مرجع سابق.

[2] أبو نوارة، معن: **مصطلح الإستراتيجية**، جريدة الرأي، مرجع سابق.

[3] قاسم، عبد الستار، **مفهوم إستراتيجية العمل الوطني**، مقابلة شخصية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2014/5/14

إن هذه ألاستراتيجيه، غائبة في المشهد الفلسطيني، وهذا أمرا طبيعيا لغياب التوافق على الأهداف والثوابت وحتى الوسائل والأساليب المتبعة بين الفصائل والقوى الفلسطينية، ناهيك عن الاختلاف في الانتماء والتبعية للمعسكرات الخارجية التي تهتم بالشأن الفلسطيني

هذا الغياب للإستراتيجية أدى لفشل عام وعلى كافة المستويات والأصعدة، مما انعكس على الوضع الفلسطيني ككل، فهناك تيه سياسي أصاب النظام السياسي الفلسطيني، وخصوصا بعد حالة الانقسام التي حدثت في 2007، وانسداد الأفق التفاوضي، ومن اجل الخروج من هذا المأزق لا بد من إستراتيجية فلسطينية واضحة تعبر عن مرحلة التحرر الوطني وتلتزم بمقتضياتها إضافة إلى إستراتيجية واضحة تعبر عبر مرحلة بناء الدولة وتلتزم باستحقاقاتها، وتكون هذه الإستراتيجية متفق عليها.[1]

[1] ابراش،إبراهيم،الحاجة إلى إستراتيجية فلسطينية متعدد المسارات، أبحاث ودراسات،وكالة سما الإخبارية،23\يونيو\2013،استرجعت 21\4\2014الرابط الالكتروني:
http://samanews.com/ar/index.php?act=post&id=161685

الفصل الثالث

موقف السلطة الفلسطينية والفصائل والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من المقاومة الشعبية

الفصل الثالث

موقف السلطة الفلسطينية والفصائل والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من المقاومة الشعبية

تعتبر مقاومة الاحتلال من الحقوق التي كفلتها الأعراف والقوانين الدولية، والمقاومة الشعبية هي إحدى وسائل مقاومة وتحدي الظلم والاستبداد، وعلى الصعيد الفلسطيني وعقب الاجتماع الأول للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير بتاريخ 22 كانون أول 2011 والذي عقد في القاهرة، ظهرت حالة من الإجماع لدى الفصائل الفلسطينية على قبول وتبني إسلوب مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بالوسائل الشعبية اللاعنفية مع عدم إنكار حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة بكافة صورها وأشكالها.

وعند البحث عن الموقف الفلسطيني من المقاومة الشعبية وتوضيح هذا الموقف لجأ الباحث لدراسة ثلاث مجموعات من خلالها يمكن إبراز معالم الموقف الفلسطيني من موضوع المقاومة الشعبية، إذ تتمثل المجموعة الأولى بموقف السلطة الوطنية الفلسطينية، أما المجموعة الثانية تتمثل بالأحزاب والفصائل السياسية في فلسطين، والمجموعة الثالثة تتناول منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، هذه التركيبة تشكل كافة شرائح الموقف الفلسطيني من المقاومة الشعبية، إذ عمل الباحث على إجراء مقابلات شخصية مع عدد من قيادات الفصائل والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، إضافة للرجوع لأبرز التصريحات السياسية من قادة الفصائل حول ملف المقاومة الشعبية بهدف حصر موقف كل مجموعة مما ذكر.

1.3 موقف السلطة الفلسطينية من المقاومة الشعبية

على إثر اتفاقية أوسلو عام 1993 أنشئت السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي آمنت بنهج المفاوضات كحل أمثل لإنهاء الاحتلال، كما تبنت النهج السلمي للمقاومة من أجل تحرير فلسطين وعملت على نبذ كافة أشكال العنف والإرهاب، ولكن اليوم وبعد مرور أكثر من عشرين عام على إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية اختلف الموقف الرسمي للسلطة من المقاومة الشعبية عما كان عليه في السابق، في ظل فشل كافة الجهود للتسوية والتفاوض مع الطرف

الإسرائيلي،والتي أطلق عليها المفاوضات العبثية من قبل رئيس السلطة محمود عباس، والاستمرار في مصادرة الأراضي وبناء جدار الفصل، أخذ الموقف الرسمي للسلطة يتحول لصالح المقاومة الشعبية، إذ كان قرار المجلس التشريعي رقم (9/1/815) عام 2005 باعتبار جميع القرى المتضررة من الجدار قرى منكوبة، حيث طالبت الحكومة وقتها الاستمرار بالتحرك وتجميع كافة الإمكانيات للقيام بحملة دولية لالتزام إسرائيل بوقف الاستيطان وتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية "لاهاي" لوقف بناء جدار الفصل العنصري، غير أن رئيس السلطة بالفلسطينية محمود عباس أعلن موقفه الإستراتيجي بعد وفاة ياسر عرفات الذي يرفض فيه المقاومة المسلحة، ويرى أن الانتفاضة أدت إلى ضرر بالغ بالشعب الفلسطيني وقضيته، وهو شديد التصميم على خيار المفاوضات والمفاوضات فقط. [1]

بالمقابل أعلن تمسكه بالمقاومة الشعبية.قائلا:"نحن مؤمنون بها وبحقنا بأن نمارسها" ويربط عباس بين " مسار المقاومة الشعبية السلمية مع مسار البناء والجاهزية وتوفير مقومات البقاء والصمود على الأرض، والنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير لإنهاء الاحتلال"[2]

كما أكد رئيس الوزراء السابق سلام فياض في مؤتمر بعلين الثالث للمقاومة الشعبية بتاريخ 2008/6/4 على أهمية دعم تجربة المقاومة الشعبية في فلسطين وتعزيزها وتعميمها لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة، كما أكد أمين ديوان الرئاسة رفيق الحسيني على أهمية العمل الشعبي وابتكار الأساليب الجديدة لمواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وفي إشارة منه لدعم المقاومة الشعبية أكد أن تحرير القدس والأسرى وإزالة جدار الفصل العنصري يمر عبر بلعين.[3]

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أفاق المقاومة في الضفة الغربية بين التنسيق الأمني وانسداد أفق التسوية، سلسلة تقدير استراتيجي(26)، تشرين اول\ اكتوبر 2010، استرجاع 5\5\2014انظر:http://www.alzaytouna.net/permalink/4337.html

[2] صلاح مصطفى، اعويصي، **المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ أوسلو: بعلين ونعلين نموذجا**، غزة، جامعة الأزهر، 2013، صفحة 48.

[3] البيان الختامي لمؤتمر بلعين الثالث للمقاومة الشعبية السلمية 2008/6/7، منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية بلعين

وخلال عقد مؤتمر بلعين الرابع بتاريخ 2009/4/22 أكد رئيس الوزراء سلام فياض على أهمية تجربة بلعين حيث قال: "إن ما تقدمونه من نموذج، إنما يمثل رواية شعب مصمم على التمسك بأرضه، وعدالة قضيته، وكفاحه المشروع الذي يساهم في استعادة تجنيد وحشد الدعم الدولي لحقوقه الوطنية، بل والتأثير على الرأي العام، بما في ذلك داخل إسرائيل، فمن حق شعبنا بل واجبه الوطني التعبير عن رفضه للاحتلال وممارساته، وحماية أرضه وحقه في الحياة والحرية، والعيش بأمن وسلام وكرامة، أسوة ببقية شعوب العالم.[1]

وفي تاريخ 2012/1/15 تحدث رئيس الوزراء السابق سلام فياض في حفل تكريم الصحفيين في بلعين: إن المقاومة الشعبية شكلت ضلعاً أساسيا في الجهد الوطني المبذول على كافة الأصعدة لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، بالإضافة للجهد الذي بذلته السلطة الوطنية في مجال الإعداد لقيام الدولة الفلسطينية، بالإضافة إلى الضلع الثالث المتمثل في النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن الشعب الفلسطيني، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حريته وحقوقه كافة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير والعيش بحرية وكرامة في دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود عام 1967 في قطاع غزة والضفة الغربية وفي القدس العاصمة الأبدية لهذه الدولة.[2]

كما أبدت السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس استعدادها لدعم العودة إلى خيار المقاومة، كما أجرى الرئيس محمود عباس مشاورات وتنسيقات داخلية تحت عنوان المقاومة اللاعنفية كورقة أخيرة يمكن أن تلعبها السلطة، إذا أرادت تنحية خيار حل السلطة الوطنية الفلسطينية الذي يثير الكثير من الجدل، ويقصد بالمقاومة الشعبية هنا الإعتصامات والمظاهرات والإضرابات وتنشيط حملات كسب التأييد.[3]

---

[1] فياض، سلام: فياض في مؤتمر بلعين: آن الأوان للتوقف عن سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع الاحتلال وسياساته، وكالة وفا للأنباء، رام الله، 22-4-2009، استرجعت 7\5\2014الرابط الالكتروني http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=38519

[2] فياض، سلام: المقاومة الشعبية تمكنت من نقل رسالة شعبنا إلى كل أنحاء العالم، وكالة معا الإخبارية، 15 /2011/8، استرجعت 3\5\2014الرابط الالكتروني http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=413148.

[3] احمد، رندة: عباس يستعد لبحث آلية المقاومة اللاعنفية كورقة أخيرة، موقع الجزيرة للأخبار، 2010/9/12، استرجعت 4\5\2014 الرابط الالكتروني www.alazhar.edu.ps/library/aattachedFile.asp?id_no=004628.

إن موقف السلطة الفلسطينية من المقاومة الشعبية، خاو من مضمونه، في ظل استمرار سياسة التنسيق الأمني والإداري مع الاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى سياسة التطبيع المتبعة في كافة المجالات، كذلك العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وحتى يكون لهذا الموقف المعلن أثر ايجابي، لا بد من وقف هذه السياسات.

2.3 موقف الفصائل والأحزاب السياسية في فلسطين من المقاومة الشعبية

1.2.3 حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

شهدت علاقة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" بمنظمة التحرير مرورها بمرحلتين وهما: المرحلة الأولى أواسط الستينات، عندما كانت فتح تعارض منظمة التحرير وتدعوها لتغيير فكرها ونهجها السياسي،أما المرحلة الثانية جاءت بدءاً من عام 1969 حيث أصبح قادة فتح البارزون على رأس الهرم التنظيمي لمنظمة التحرير، ومعظم لجانها ومؤسساتها المهمة، هذا أدى لانعكاس توجهات حركة فتح على مواد ومضمون الميثاق الوطني الفلسطيني[1]، وتعتبر حركة فتح اليوم من رواد النضال الوطني الفلسطيني، واكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية شعبية وانتشاراً.

لقد أعلنت حركة فتح رؤيتها في النظام الداخلي في المادتين 17 و 19 من أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهدافها تكمن في الثورة الشعبية المسلحة كطريق حتمي ووحيد لتحرير فلسطين،[2]إلا أن تاريخ المقاومة لحركة فتح لا يخلو من الوسائل الشعبية اللاعنفية، حيث أن حركة فتح تنظر إلى المقاومة الشعبية بأنها موضوع رئيسي من موضوعات المقاومة ضد الاحتلال، والمقصود بالمقاومة بكافة أشكالها، حيث أن المقاومة الشعبية هي جزء رئيسي من هذه المقاومة التي تدعو إليها حركة فتح وتعتمدها كأحد أساليب المقاومة ضد الاحتلال، إذ أن

---

[1] عبد العاطي، محمد: فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، موقع الجزيرة للإخبار، 7-7-2006،استرجاع 8\5\2014 الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/57b58795-f3c6-45f0-8703-a1824f624d81.

[2] النظام الداخلي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مفوضية التعبئة والتنظيم، المادتين 17-19، 20\5\2014الرابط الالكتروني http://www.fatehwatan.ps/page-1235.html

المقاومة تأخذ أشكالا مختلفة وفي التجربة الفلسطينية أخذت إشكالا إبداعية لم تكن معرفه من قبل، ويمكن رصد أهم ما يميزها بأنها تتسع لعدد كبير جدا من المشاركين ولا تقتصر على نخبه من الناس، تعتبر حركة فتح المقاومة الشعبية حق مشروع للشعوب المحتلة وبكل أشكالها ولا بد من اختيار الشكل المناسب لكل مرحلة، و هذه المرحلة يناسبها المقاومة الشعبية وهي جزء من إستراتيجية المرحلة من أجل عزل إسرائيل دولياً وحشد حراك دولي ضد الاحتلال، كما أن حركة فتح أقرت المقاومة الشعبية في مؤتمرها السادس.[1]

إن تاريخ حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح لا يخلو من وسائل المقاومة الشعبية التي دعت إليها جماهير الشعب الفلسطيني كالإضرابات والمظاهرات الإعتصامات والمقاطعات منذ عام 1969 مروراً بانتفاضة الحجارة عام 1987، وانتفاضة الأقصى الثانية عام 2000، إضافة لتبني رئيس حركة فتح محمود عباس لخيار المقاومة الشعبية وهو خيار حركة فتح ككل، إذ تبنى المؤتمر السادس لحركة فتح المنعقد في بيت لحم عام 2009في إستراتيجيته النضالية المقاومة الشعبية كأحد خيارات النضال الفلسطيني، إن من أهم نقاط المقاومة الشعبية هي توظيف الإمكانيات الأبسط والأكثر كثافة في مواجهة الإمكانيات العسكرية الأكثر تعقيداً، حيث أن المقاومة الشعبية يجب أن تنطلق من فكرة لها علاقة بنهج حياة يعيشه المواطن، يكون أساسه تعميق حاله التعارض بين المواطن والاحتلال، وهذا هو جوهر فكرة المقاومة الشعبية، إذ يستطيع أي مواطن أن يمارس المقاومة الشعبية بأشكالها المختلفة.[2]

ويوضح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح نبيل شعث أن " الحكومة الفلسطينية في الضفة جزء من الإستراتيجية لحركة فتح، وإستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في عناصرها المختلفة واهم عنصر فيها يقوم على تثبيت المواطن على أرضه وتصعيد النضال الشعبي والمقاومة الشعبية ". وقال أن المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي تحولت في هذه المرحلي

---

[1] العالول، محمود، **موقف حركة فتح من المقاومة الشعبية**، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مقابلة شخصية، نابلس، 2014/6/19.

[2] المرجع السابق.

الى كفاح شعبي غير المسلح. وأضاف "عدنا في هذه المرحلة إلى النضال الشعبي الغير مسلح المرتبط بالحراك الدولي".[1]

غير أن عضو اللجنة لحركة فتح عباس زكي رفض اتهام حركته بالتخلي عن النضال المسلح قائلا "أنها لن تسقطه يوما وما زالت تحتفظ به كخيار منح دوليا للشعب الفلسطيني" وقال ان "حركة فتح تدرك ماذا تفعل، غير أنه لا الظروف العربية الدولية أو التطرف الذي تمارسه الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو تسمح بلإرتجال في هذا الموضوع " وشدد على أن " الكفاح المسلح بحاجة لأن يكون ذات كلفة عالية في معسكر العدو، وذا جدوى عالية للفلسطيني، الذي لا يمتلك واحدا بالمليار من الإمكانات العسكرية الإسرائيلية ".[2]

إن ما يظهر من خلال تصريحات قادة حركة فتح، يؤكد على عدم تخليها بشكل كامل عن الخيار المسلح، غير إنها تعطل استخدامه وفقا للظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن أجدى وسائل المقاومة في حاله الضعف بالنسبة لفتح هي المقاومة الشعبية.

أطلقت حركة فتح موقفها حيال ضرورة تفعيل المقاومة الشعبية السلمية ضد الاحتلال، إثر انسداد الأفق التفاوضي وانعدام فرص التسوية جراء السياسات الإسرائيلية المتشددة التي تبنتها حكومة نتنياهو، ورفضها المطلق تجميد الاستيطان ولو لفترة محدودة.

وكان الرئيس محمود عباس الأكثر تبنياً وتنظيراً للفكرة انطلاقاً من الاعتبارات التالية:

1- ممارسة الضغط على الاحتلال، عبر إعادة تفعيل العنصر الشعبي الذي يشكل عامل إزعاج كبير لسياسة ومخططات الاحتلال.

2- التغطية على فشل المشروع التفاوضي، عبر الإيحاء بفتح الخيارات الوطنية الكفاحية، التي يتم تقزيمها واختزالها في المقاومة الشعبية السلمية المجردة.

---

[1] وكالة الأنباء الرسمية وفا،28\12\2010، استرجعت 5\4\2014رابط الكتروني: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=94557

[2] المقاومة الشعبية في فلسطين، تقرير معلومات 26، مركز الزيتونة، مرجع سابق، ص46-47

3- محاولة تحريك المياه الدولية الراكدة، بهدف إعادة العمل على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي والتدخل لتليين المواقف الإسرائيلية المتشددة.[1]

2.2.3 حركة المقاومة الإسلامية "حماس"

في 15 كانون الأول عام 1987 تم نشر البيان التأسيسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، إذ ترى الحركة في نفسها أنها امتداد لحركة الإخوان المسلمين التي تعود جذورها إلى عشرينيات القرن الماضي، لقد كانت التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما وصلت إليه حتى نهاية عام 1987 من عوامل دفع لتأسيس الحركة، حيث ترى حركة حماس أن برنامج الثورة الفلسطينية الذي تجمع وتبلور في منظمة التحرير الفلسطينية تعرض في الثمانينات إلى سلسلة انتكاسات داخلية وخارجية عملت على إضعاف وخلخلة رؤيته [2].

وتعتقد حركة حماس إن الصراع في فلسطين صراع وجود فهو صراع حضاري مصيري لا يمكن إنهاؤه إلا بزوال سببه، وهو الاستيطان الصهيوني في فلسطين واغتصاب أرضها وتهجير سكانها،[3] حيث كانت كلمات البيان الأول بعد اندلاع انتفاضة الحجارة عام 1987 واضحة وصريحة في طبيعة الصراع مع دولة الاحتلال حيث يتوجه الخطاب في آخر كلمات البيان إلى الاحتلال ويقول: "معركتنا معكم معركة عقيدة ووجود وحياة".[4]

إذ ترى حركة حماس أن خير وسيلة لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني هي حشد طاقات الشعب الفلسطيني، لحمل راية الجهاد والكفاح ضد الوجود الصهيوني في فلسطين بكل السبل الممكنة، وإبقاء جذور الصراع مشتعلة، لحين استكمال شروط حسم المعركة مع العدو من

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقدير استراتيجي(43)،المقاومة الشعبية الفلسطينية،آذار،2012،استرجعت 18\4\2014موقع الكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/12579.htm

[2] الحروب، خالد، حماس **الفكر والممارسة السياسية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997،ص 39و 44-45

[3] مغرس، محرك: بحث إخباري، الصراع مع الصهيونية في فكر حماس،27\1\2006،استرجعت23\4\2014 الرابط الالكتروني http://www.maghress.com/attajdid/22733

[4] أبو العمرين، خالد: **حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين جذورها ونشأتها وفكرا السياسي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2002، صفحة 322.

نهوض الأمة العربية والإسلامية، واستكمال أسباب القوة وحشد طاقاتها وإمكانياتها، وتوحيد إرادتها وقرارها السياسي.[1]

يشكل العمل العسكري الوسيلة الإستراتيجية لدى حركة حماس من اجل مواجهة الاحتلال وأطماعه التوسعية، منطلقة من أن فلسطين ارض وقف إسلامي، ومن واجب المسلمين الجهاد من اجل استرجاعها وتحريرها من المحتل، وهذا ما جاء وتؤكده المادة الحادية عشرة من النظام الأساسي للحركة.[2]كما أن حركة حماس أعلنت في ميثاقها إن الجهاد خيار وحيد لتحرير فلسطين[3]

رغم كل ما ذكر إلا أن حركة حماس مارست وما زالت تمارس إسلوب المقاومة الشعبية على ارض الواقع، حيث أن الحركة مثلها مثل باقي الفصائل الفلسطينية مارست العديد من وسائل المقاومة الشعبية إبان الانتفاضتين، كما صرح العديد من قيادات الحركة إن تبني حماس للمقاومة الشعبية بأنه قرار حكيم وموفق لان الاحتلال استخدم العمل العسكري كذريعة لمحاصرة الشعب الفلسطيني واستهداف قياداته جذب المجتمع الدولي لصفه، وفي حديث خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس لصحيفة "وول استريت" الأمريكية بالقاهرة بتاريخ 5 حزيران 2011 تحدث على إن حركة حماس مستعدة لتبني إستراتيجية المقاومة الشعبية في الوقت الراهن على اقل تقدير.[4]

وقال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل: "نحن في هذه المرحلة نريد أن نتعاون في هذه القضايا المشتركة المتفق عليها، أي المقاومة الشعبية، وهي من العناوين المشتركة رغم أننا نؤمن بالمقاومة المسلحة " مذكراً ب" إننا وصلنا إلى الانتفاضة الأولى بفعل

---

[1] المركز الفلسطيني للإعلام، نبذة عن حركة حماس، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/6/10، الرابط الالكتروني http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm.

[2] أبو العمرين، خالد: **حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين جذورها ونشأتها وفكرا السياسي**، مرجع سابق، صفحة 324.

[3] صلاح مصطفى، اعويصي،**المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ أوسلو: بعلين ونعلين نموذجا**، مرجع سابق، صفحة121.

[4] مشعل، خالد: سنتخذ قرارنا حول النضال ضد إسرائيل بالتوافق مع الفصائل، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2011/5/7، استرجعت 2\6\2014الرابط الالكتروني http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=385461.

المقاومة الشعبية ".وهذا ما أكده نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق من أن التوافق مع فتح على المقاومة الشعبية المشتركة لا يعني إطلاقاً استبعاد الكفاح المسلح وقال:" المقاومة بأشكالها حق مشروع للشعب الفلسطيني طالما وطنه[1]

كما يرى القيادي في حركة حماس احمد يوسف على أن الإسلوب اللاعنفي في المقاومة الشعبية استحسنته حركة حماس، كما أضافته لسجلها النضالي كإحدى ابرز الأدوات في مواجهة الاحتلال دون إسقاط أي خيارات أخرى من وسائل المقاومة التي أقرتها القوانين الدولية باعتبار أن الشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال، ومن حقه مقاومة الاحتلال بكل السبل المتاحة، ومع ما نعيشه من حالة تطور تكنولوجي عملت حركة حماس على إظهار هذا البعد في استخدام العمل اللاعنفي وتوظيفه كإحدى أدوات النضال الفلسطيني، وفي هذه المرحلة التي نعيشها ظهر نوع من التوافق ما بين حركة حماس والفصائل الفلسطينية ومع الرئيس محمود عباس، وبالتالي أصبح هذا النضال ضمن أدوات الحركة والتي تمارسها وبالإمكان إن تكون موضع إجماع لدى الفلسطينيين.[2]

ويضيف احمد يوسف أن حالة التوافق الوطني حول المقاومة الشعبية هي حالة إجماع نادرة، ويؤكد على أهميتها في ظل تواجد الكثير من المتضامنين الأجانب الذين يميلون إلى مثل هذا الأسلوب، ومثل هذه المقاومة تساهم بدور هام في إيصال صورة القضية الفلسطينية إلى العالم، واعتبر إن إسلوب المقاومة الشعبية عندما أقرته حركة حماس كأداة من أدوات نضالها شكل خطوة متقدمة، وأصبح لهذا الإسلوب قبول لدى كوادر الحركة وقياداتها.[3]

---

[1] الدجني، حسام، مقال: خيار المقاومة الشعبية استراتيجي أم تكتيكي،28\11\2011،وكالة معا الإخبارية،استرجعت 18\8\2014،رابط الكتروني:http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=440089

[2] يوسف، احمد: قرار حماس بتبني المقاومة اللاعنفية حكيم وسيفتح الأبواب، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2011/12/1،استرجعت 7\7\2014الرابط الالكتروني http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=440905.

[3] المرجع السابق.

كما ترى حركة حماس أن في تبنيها لخيار المقاومة الشعبية يؤدي لتحقيق فوائد كثيرة منها:

1- تخفيف الضغط عن أبناء وكوادر الحركة في الضفة الغربية، ومنحهم فرصة التقاط الأنفاس وإعادة البناء والتكوين والمشاركة في الفعاليات الجماهيرية ضد الاحتلال.

2- بناء حالة توافقية مع حركة فتح تسمح بإدارة الصراع مع الاحتلال بالحد الأدنى، بهدف تحريك الساحة الكفاحية الراكدة بفعل الانقسام، والسعي لتدشين علاقة جديدة بين الحركتين تقوم على أسس الشراكة خلال المرحلة المقبلة .

3- تغيير الصورة النمطية في الذهنية الدولية عن حماس التي ارتبطت بالعمل المسلح وتهم الإرهاب، ما يسمح للحركة بمزيد من التواصل وبسط الجسور مع الدوائر السياسية والبرلمانية في الغرب[1]

3.2.3 حزب الشعب الفلسطيني

انبثق حزب الشعب الفلسطيني عن الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقاً، وهو يشكل امتدادا لتاريخ الحركة الشيوعية في فلسطين، يستند الحزب إلى المادية الجدلية، ويسترشد بالفكر الماركسي والاشتراكي، إضافة لخبرة الشعب الفلسطيني الكفاحية والنضالية التي واكبها منذ عشرينيات القرن الماضي،[2] وهو يعتبر في طليعة الأحزاب الفلسطينية التي مارست المقاومة الشعبية، كما يعمل الحزب من اجل تأمين حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل الأرض المحتلة منذ عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ويعتبر حزب الشعب من أوائل الفصائل الفلسطينية التي دعت لمبدأ

---

1 مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: المقاومة الشعبية الفلسطينية الاحتمالات والتحديات، تقدير استراتيجي 43، اذار 2012،استرجاع 15\5\2014 الرابط الالكتروني http://www.alzaytouna.net/permalink/12579.html

2 **اليسار طريقنا نحو العدالة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية**، النظام الداخلي لحزب الشعب الفلسطيني، الباب الثاني، المادة الثانية، صفحة 61.

حل الدولتين والقبول بقرار التقسيم في العام 1947 بصفته أسوأ حل لأعدل قضية، مع حدوث ما حدث من نكبة في العام 1948.[1]

اعتمد الحزب على الوسائل الشعبية السلمية لتحقيق أهدافه، وتبني العمل الجماهيري والنقابي وشارك في الإضرابات وحركات العصيان و اللاتعاون في كافة مراحل المقاومة الوطنية الفلسطينية، وعمل خلال الانتفاضة الأولى عام 1987 في إطار القيادة الموحدة للانتفاضة، إذ يرى الحزب أن الكفاح الشعبي والجماهيري، والمقاومة الشعبية، تتقدم بامتياز على المسعى الحثيث لاقتصار نضال الشعب الفلسطيني وتركيزه في المظهر الراهن للمقاومة المسلحة، لذلك يجب إعادة الاعتبار وحشد القوى من اجل اعتماد وتوسيع ممارسة إسلوب المقاومة الشعبية.[2]

حزب الشعب يؤمن بضرورة الانسجام بين طبيعة البرنامج الوطني الفلسطيني القائم على الشرعية الدولية، وبين الأشكال والوسائل الكفاحية الملائمة لتحقيقه، إذ يرى الحزب أن الانتفاضة والمقاومة الشعبية الشكل الأنسب لكفاح الشعب الفلسطيني، وذلك في إطار حق الشعب الفلسطيني المشروع بالنضال بكافة الأشكال ضد الاحتلال كما أقرته الشرعية الدولية والقانون الدولي، ويعتبر الحزب كافة أشكال المقاومة الأخرى مشروعه بما فيها المقاومة المسلحة سنداً ورديفاً للمقاومة الشعبية وليس بديلاً عنها، وبهذا فإن الحزب يتبنى المقاومة الشعبية والعمل الجماهيري كإستراتيجية عمل ومقاومة في معركة التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 1967.[3]

4.2.3 حركة الجهاد الإسلامي

لقد كان نتاج الحوار الفكري والتدافع السياسي الذي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية أواخر السبعينات نشأت حركة الجهاد الإسلامي، فهي نتاج للحالة التي كانت تعيشها الحركة

---

[1] **اليسار طريقنا نحو العدالة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 8.

[2] المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني 6-8/ 3/2008، البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني، صفحة 194.

[3] الصالحي، بسام: **موقف حزب الشعب الفلسطيني من المقاومة الشعبية**، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/6/17، رام الله، فلسطين

الإسلامية في ذلك الوقت من إهمال للقضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم الإسلامي والحالة التي عاشتها الحركة من إهمال الجانب الإسلامي لقضية فلسطين وعزلها عنه.[1]

بعد امتناع جماعة الإخوان المسلمين عن مقاومة الاحتلال انشقت حركة الجهاد الإسلامي عن الجماعة، إذ يعتبر العام 1980 التاريخ الرسمي لتأسيس الحركة، إذ يعتبر التراث الإسلامي مصدر الهام الحركة ومنه تستمد الحركة فكرها الإيديولوجي والسياسي، كما تأثرت الحركة بفكر حسن البنا وسيد قطب، إضافة للتوجهات النضالية للشيخ عز الدين القسام، بالإضافة لما تمثله الثورة الإسلامية في إيران وزعيمها الخميني من أهمية خاصة للحركة، وتعتبر حركة الجهاد الإسلامي التنظيم الأكثر قربا من النظام الإيراني حتى اليوم، وتحظى بدعم كبير منه.[2]

تنطلق حركة الجهاد الإسلامي في ثوابتها ومرتكزاتها الفكرية من أن فلسطين ارض إسلامية، والجهاد لتحرير فلسطين واجب شرعي وفرض عين على أهل فلسطين، ولا يجوز الاعتراف أو الصلح مع الكيان الغاصب، كما ان الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة مع الاحتلال باطلة وغير شرعية، فالجهاد المسلح هو الطريق الوحيد لدفع العدوان، والصراع مع الكيان الصهيوني ليس صراع حدود بل هو صراع وجود، فالسلام العادل هو الذي يعيد كامل فلسطين لأهلها.[3]

ترفع حركة الجهاد الإسلامي شعار الإسلام والجهاد وفلسطين، حيث أن الإسلام كمنطلق والجهاد كوسيلة وفلسطين كهدف للتحرير، فالحركة تلتزم بالإسلام عقيدة وشريعة ونظاما للحياة، ومرجعا أساسيا في صياغة برنامج العمل الإسلامي للتعبئة والمواجهة. وفلسطين من النهر إلى

---

[1] عوض الله، مي: حركة الجهاد الإسلامي المبادئ والإستراتيجية، موقع القدس اون لاين، 2012/11/12،استرجاع 8\8\2014الرابط الالكتروني http://alqudsonline.com/contentdetails.asp?ContentId=3954.

[2] هلال، جميل: **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية**، رام الله، فلسطين، مؤسسة مواطن، 2006، صفحة 51.

[3] الثوابت والمرتكزات التي ترتكز عليها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ملتقى الشهيد الراحل ياسر عرفات، بتاريخ 12/31/ 2012، استرجعت 10\8\2014الرابط الالكتروني http://www.3rb48.com/vb/archive/index.php/t-31211.html.

البحر ارض إسلامية عربية يحرم شرعا التفريط في أي شبر منها، وتهدف الحركة من جهادها المسلح إلى تحرير كامل فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني، من خلال تعبئة الجماهير الفلسطينية وإعدادها إعدادا جهاديا وعسكريا وسياسيا، بكافة الوسائل التعليمية والتنظيمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية، إذ أن الحركة تؤمن بالعمل الجماهيري والشعبي الذي يخدم الوسيلة الأساسية في عملية التحرير وهي الجهاد المسلح.[1]

على الرغم من أن حركة الجهاد الإسلامي تتبنى في ميثاقها الجهاد المسلح ضد أهداف ومصالح الاحتلال الإسرائيلي كخيار وحيد لتحرير فلسطين عبر إعداد وتنظيم الجماهير واستقطابها إلى صفوف الحركة، إلا أنها مثلها مثل باقي الفصائل الفلسطينية اعتمدت على الكثير من وسائل المقاومة الشعبية عبر مراحل نضالها من مظاهرات وبيانات ومنشورات وإعتصامات وإضرابات، وهنا نستذكر أسرى حركة الجهاد الإسلامي وعلى رأسهم خضر عدنان الذي خاض معركة الإضراب عن الطعام لأكثر من60 يوما في نضاله من اجل حريته داخل السجون الإسرائيلية وقد تم الإفراج عنه.

ومن ابرز قيادي حركة الجهاد الإسلامي الذين تحدثوا عن المقاومة الشعبية خالد البطش، الذي قال:" على الرغم من أن حركة الجهاد الإسلامي غير مقتنعة بمواجهة الاحتلال بالمسيرات السلمية فإنها لن تغرد خارج السرب بشرط أن لا تلغي حقنا في المقاومة المسلحة، وان لا تكون بديله عنه"، كما يضيف أن المقاومة الشعبية مقبولة على الرغم من أن العدو الإسرائيلي يجب أن يواجه بأدوات مؤلمة، حيث أن وبالرغم من اقتناعنا في الجهاد بأن العدو الإسرائيلي لا تنفع معه سوى المواجهة التي تؤلمه فإن موافقتنا على المقاومة السلمية ستكون بعد أن نتشاور مع حركتي فتح وحماس في هذا التوجه.[2]

---

[1] أبو خليل، احمد: المبادئ العامة والأهداف لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، شبكة القدس للحوار، 2011/9/17،استرجعت 2014\7\25الرابط الالكتروني http://elqudos.com/vb/showthread.php?t=31040.

[2] سويدان، مأمون: ***المقاومة الشعبية في برنامج الفصائل الفلسطينية ومواقفها***، **مجلة سياسات** (العدد 20- 2012)، معهد السياسات العامة، رام الله، صفحة 82.

وقال عضو القيادة السياسية للجهاد نافذ عزام " نحن لسنا ضد المقاومة الشعبية، انه يمكن أن يكون لها تأثير من خلال الانتفاضات الشعبية السلمية التي خاضها شعبنا مرارا منذ بداية مأساته " لكنه يشير إلى أن حركة الجهاد ضد قصر المقاومة على شكل واحد من أشكالا المقاومة في مرحلة معينة، وأشار إلى أن أي مشروع سياسي يعرض على حركة الجهاد حول تبني " المقاومة الشعبية " كخيار للعمل،ف"أننا سنؤكد حق الشعب الفلسطيني بالدفاع عن نفسه بكل الوسائل والأساليب المناسبة.[1]

5.2.3 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لقد مثلت هزيمة حزيران عام 1967 م نقطة تأسيس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كما يرتبط تأسيسها أيضا بحركة القوميين العرب، فبعد هزيمة حزيران سعى الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب لإيجاد إطار جوهري يضم مختلف الفصائل الوطنية الفلسطينية كون وجودها يشكل عامل أساسي من عوامل الانتصار وكما إن منظمة التحرير الفلسطينية بطابعها آنذاك لم تكن تصلح لتشكل هذا الإطار، كما تخلت الجبهة عن سعيها لإيجاد جبهة وطنية في ظل التطورات التي شهدتها منظمة التحرير الفلسطينية، لان منظمة التحرير جسدت في نظرها إطار هذه الجبهة بخطوطها العريضة، خاصة بعد تعديل الميثاق القومي وتبني الفصائل المنطوية تحت لواء المنظمة للكفاح المسلح.[2]

جاء البيان السياسي للجبهة الشعبية مؤكدا على العمل الفدائي والكفاح المسلح، حيث انه بتاريخ 1967/12/11 نص البيان على:" لقد كانت الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري، تباشر فيه الجماهير دورها القيادي في مقارعة قوى الامبريالية والصهيونية بالسلاح الذي اثبت للتاريخ انه افعل سلاح لسحق كافة أشكال العدوان الاستعماري، إذ انه لا يوجد هناك شعار بعد اليوم نحمله ونردده سوى المقاومة

---

[1] سويدان، مأمون: **المقاومة الشعبية في برنامج الفصائل الفلسطينية ومواقفها**، مرجع سابق، ص83

[2] اشتيوي، عماد: اسم في الأخبار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الشبكة الإعلامية الفلسطينية، 2006، استرجعت 3\7\2014الرابط الالكتروني http://fpnp.net/site/news/15674.

المسلحة، إن المقاومة المسلحة هي الأسلوب الوحيد والفعال الذي لا بد أن تلجأ إليه الجماهير الشعبية في تصديها للعدو الصهيوني وكل مصالحه وأماكن تواجده".[1]

وعلى الرغم من أن الجبهة تعتبر أحكام النظام الداخلي لها مبادئها وقواعدها متغيرة وغير ثابتة، وتعديلها من قبل مؤتمراتها الوطنية، وبحسب متطلبات المرحلة والواقع، فإن المؤتمر الوطني السادس الذي عقد في تموز عام 2000 قد أكد من جديد على أهمية ودور الكفاح المسلح في عملية التحرير، فقد جاء في المادة الخامسة من النظام الداخلي ما نصه:" تمارس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كافة أشكال النضال السياسية، والفكرية والاقتصادية، السلمية والعنفية، بما في ذلك الكفاح المسلح. مؤمنة بترابط وتكامل أشكال وأساليب ووسائل الكفاح وضرورة إجادة استخدامها والتوفيق بينها واستنباط وتعميم الأشكال الملائمة وفق الظروف الملموسة في كل مرحلة".[2]

يمكن تسجيل بعض الملاحظات بعد قراءة وتحليل ما احتواه البيان الأول للجبهة وما تضمنه النظام الداخلي في مؤتمرها السادس، حيث انه بعد أن كانت الجبهة تعتبر العمل المسلح هو الطريق الوحيد لصد كافة أشكال العدوان الصهيوني، يلاحظ تقديم أشكال النضال السياسية والفكرية والاقتصادية وغيرها من الوسائل السلمية، على العمل والكفاح المسلح، وان آمنت الجبهة منذ تأسيسها بضرورة العمل الجماهيري في معركة التحرير، فإن هذا الإيمان كان ينطلق من دورها في العمل المسلح، وليس من حيث المقاومة الشعبية.

إذ تؤكد الجبهة الشعبية على أهمية المقاومة الشعبية، بضرورة المشاركة بالمسيرات الجماهيرية والمقاطعة الاقتصادية للمنتجات الإسرائيلية التي كان للجبهة دور فاعل ورئيس فيها، خاصة بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الوطنية، باعتبارها مقاومة شعبية وجماهيرية وليست

---

[1] البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الموقع الرسمي للجبهة الشعبية، بتاريخ 11/ 12/ 1967، استرجعت 3\7\2014الرابط الالكتروني http://www.pflp.ps/subject.php?art=67.

[2] الموسوعة الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النظام الداخلي، المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000، استرجعت 2\7\2014الرابط الالكتروني:/http://www.palestinapedia.net

مقاومة سلمية أو لاعنفية، فطبيعة الاحتلال الاستيطانية والتوسعية والإحتلالية هي التي تحدد طبيعة المقاومة وأدواتها وأساليبها.[1]

لقد شكلت الجبهة الشعبية اتجاها رافضا للنهج الذي اختطته قيادة حركة فتح المهيمنة على منظمة التحرير حيال مشاريع التسوية، واستمرار هذا الرفض بعد توقيع اتفاقات أوسلو، حيث وقفت الجبهة موقفا معارضا لهذه الاتفاقات، إلا أن ذلك اقترن بتعاون فعلي ومحدود مع السلطة على ارض الواقع، خاصة بعد عودة الأمين العام للجبهة أبو علي مصطفى، رغم هذا التاريخ المسلح للجبهة إلا أن تاريخها النضالي لا يخلو من وسائل المقاومة الشعبية مثلها كمثل باقي الفصائل الفلسطينية خصوصا في ظل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة عام 1987 وانتفاضة الأقصى عام 2000، كالمظاهرات والمسيرات و الإعتصامات والإضراب.[2]

6.2.3 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

قدمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نفسها عند تأسيسها كجبهة يسارية متحدة ودعت في وقت مبكر لإقامة تحالف ديمقراطي ثوري،حيث تأسست الجبهة في 22_2_1969 في سياق الانتكاسات الكبرى التي مني بها المشروع القومي العربي بعد حرب حزيران عام 1967، وما كشفته عن مأزق برنامجها،وعمق أزمة الحركة القومية بمختلف تشكيلاتها. ورغم تبني الجبهة الديمقراطية الكفاح المسلح وممارسته ضد الأهداف الإسرائيلية،فقد اتجهت الجبهة في وقت مبكر عام 1973نحو صياغة برنامج"حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967بما فيها القدس العاصمة".[3]

يمثل البرنامج المحلي أعادة صياغة الفكر السياسي الفلسطيني المتمحور حتى ذلك الوقت في الرفض لأي تسوية تنقص من حق الشعب الفلسطيني في أرضه وتقرير مصيره،وقد حدد

---

[1] جرار، خالدة: **موقف الجبهة الشعبية من المقاومة الشعبية في فلسطين**، عضو المجلس التشريعي عن قائمة أبو علي مصطفى، مقابلة هاتفية، رام الله، بتاريخ 2014/6/16.

[2] المرجع السابق

[3] بطاقة تعريف بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مجلة الحوار المتمدن، 2002/1/5،استرجعت 2\8\2014 الرابط الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=666.

النظام الداخلي للجبهة هدفها بإقامة "دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران1967،وضمان حق عودة اللاجئين لديارهم،وفي سياق الكفاح من اجل هذا الهدف الوطني التحـــرري تناضـــل الجبهة من اجل تعميق الديمقراطية واحترام التعددية في المجتمع والسلطة.[1]

ترفع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين شعار(الدولة الديمقراطية الشعبية)،لتعبر فـــي ذلك إن هنالك ثمة مسألة يهودية لا مناص منها إلي جانب المسألة الوطنية الفلسطينية إذ أريـــد التوصل إلى حل ديمقراطي للصراع،ولكن هذا الاعتراف كان مصحوبا بالتشديد على أن حـــل هذه المسألة يمر عبر التحرر من المشروع الصهيوني والتعايش المشترك مع الفلسطينيين العرب على أساس المساواة في ظل الدولة الديمقراطية الشعبية التي ستقوم على أنقاض دولة إســـرائيل بعد إلحاق الهزيمة بالمشروع الصهيوني.[2]

وبعد اجتماعات المؤتمر الوطني الخامس للجبهة وفي تقريرها السياسي أكدت الجبهـــة موقفها الرافض للحلول الجزئية والانتقالية المطروحة من قبل الحكومات الإسرائيلية،كما أكـــدت على حق عودة اللاجئين وعلى أهمية مواصلة النضال ومقاومة الاحتلال والاستيطان،والـــدفاع عن القدس عاصمة فلسطين الأبدية،[3]كما تؤكد الجبهة على حق الشعب الفلسطيني فـــي مقاومـــة الاحتلال وممارساته بكل أشكال النضال بما في ذلك المقاومة المسلحة،وضرورة حماية ســـلاح المقاومة،وتوفير متطلبات الصمود والثبات في مواجهة الاحتلال والاســـتيطان،خاصـــة لتلـــك المناطق والتجمعات السكانية المهددة بالمصادرة والتي هي على تماس مباشرة وتقف في مواجهة بناء جدار الفصل العنصري،هذا الصمود والدعم يكون من خلال توفير الدعم المادي وإعطائها

---

[1] الحاج، احمد: ***قراءة في كتاب في المسالة التنظيمية وجماهيرية الحزب***، **مجلة الحرية**، عضو لجنة العلاقات الدولية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 21/ 10/ 2013.

[2] الحاج، احمد: الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار، مجلة الحوار المتمدن، 2009/10/10، استرجعت18\8\2014الـــرابط الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=187542.

[3] التقرير السياسي المؤتمر الوطني العام الخامس للجبهة الديمقراطية، شباط 2007.

الأولوية في مشاريع البنية التحتية ودعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة وتوفير مقومات التعليم والصحة.[1]

لقد اعتبرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الكفاح المسلح هو خيار حرب التحرير،وذلك من خلال التعبئة الجماهيرية الشعبية والتنظيم،إذ تبنت الجبهة إستراتيجية الحرب الشعبية طويلة الأمد، هذه الإستراتيجية كانت تستند على ثلاثة أعمدة الكفاح المسلح،النضال السياسي، النضال الجماهيري[2]،ومن خلال اعتماد الجبهة على النضال السياسي والنضال الجماهيري ثمة تأكيد على المقاومة الشعبية،وبذلك فهي جمعت في دستورها ما بين النضال المسلح والنضال السلمي وهي بالتالي خالفت فصائل منظمة التحرير في الجمع ما بين النضال المسلح والنضال السلمي دستوريا،كما أن الجبهة اعتمدت على الكثير من أسلحة المقاومة الشعبية مثلها مثل باقي الفصائل الفلسطينية والتي عملت في ظل القيادة الموحدة في انتفاضة الحجارة عام 1987، وفي انتفاضة الأقصى عام 2000.[3]

إذ ترى الجبهة الديمقراطية أن المقاومة الشعبية هي الأسلوب الأمثل والأكثر مناسبة لمواجهة الاحتلال في الظروف السياسية الراهنة، وهي ليست ممارسة جديدة فهي جوهر الانتفاضات الشعبية السابقة منذ عام 1987 وما تلا ذلك حتى اليوم، لذلك نرى أن معظم الانتصارات السياسية كانت ناتجة عن هذه الانتفاضات الشعبية، ونلاحظ اليوم تمركز المقاومة الشعبية في بؤر محددة وهي بشكل عام نعلين وبلعين والمعصرة وكفر قدوم، لكن المطلوب تحويلها إلى حركة شعبية شاملة لكافة الأراضي الفلسطينية.[4]

كما تكمن إستراتيجية الجبهة الديمقراطية في خطة من ثلاث حلقات[5]:

---

[1] عبد الكريم، قيس: **موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من المقاومة الشعبية**، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/6/16، رام الله، فلسطين.

[2] عبد الكريم، قيس، وسليمان، فهد: **الجبهة الديمقراطية"النشأة والمسار"**،شركة دار التقدم العربي، والدار الوطنية الجديدة: بيروت، 2001، ص9

[3] المرجع السابق.

[4] عبد الكريم، قيس: **موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من المقاومة الشعبية**، مرجع سابق.

[5] حمادة، معتصم: المقاومة الشعبية...رؤية يساريه، الاتجاه الديمقراطي صحيفة يوميه الكتروني سياسيه،استرجاع 5\6\2014 رابط الكتروني: http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=6103

* مقاومة شعبية تقود لانتفاضة شاملة تحمي المقاومة المسلحة .

* معركة دبلوماسية للاعتراف بالدولة الفلسطينية ونزع الشرعية عن إسرائيل.

* معركة تفاوضية تحت سقف قرارات الشرعية الدولية وآلية ملزمة للانسحاب الإسرائيلي من حدود الدولة الفلسطينية وضمان حق العودة.

هذه المحاور الثلاثة، كما طرحتها اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية (2010/6/28)، تضع المقاومة الشعبية في إطار خطة متكاملة، تجمع بين خيار المقاومة من جهة، وخيار النضال السياسي والدبلوماسي من جهة ثانية، وتؤسس بذلك لعملية تفاوضية أكثر توازنا، متحررة من الضغط الأميركي، مستندة إلى دعم شعبي مسلح، وإلى وحدة الحقوق الوطنية وشرعية المقاومة الفلسطينية، وإلى موقف ينزع الاعتراف عن إسرائيل ويضعها في موقعها كدولة متمردة على المجتمع الدولي، وفي موقع المدان.

وتنطلق الجبهة الديمقراطية في رؤيتها للمقاومة الشعبية على أنها جزء من خطة في مجابهة الاحتلال والاستيطان حيث أكدت على ضرورة وأهمية الإجماع على النهوض بهذه المقاومة وتأمين مقومات استمرارها وانتشارها. وحذرت الجبهة، في هذا السياق، من محاولات افتعال تعارض بين المقاومة الشعبية وبين المقاومة المسلحة، فالمقاومة بكل أشكالها هي حق مشروع للشعب الفلسطيني، أكده موقف الإجماع الوطني في وثيقة الوفاق الوطني (2006)، و يعترف بشرعيته القانون الدولي وشرعة حقوق الإنسان. ورسمت الجبهة للمقاومة الشعبية أفقا أوسع بحيث تتحول إلى انتفاضة شعبية شاملة، الأمر الذي يتطلب إنهاء الانقسام المدمر، وتعزيز مقومات صمود المجتمع، ليتحمل أعباء المواجهة، والتخفيف من حدة المعاناة. [1]

7.2.3 المبادرة الوطنية الفلسطينية

لقد تأسست حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية بتاريخ 2002/6/17 وهي حركة سياسية اجتماعية تسعى لحرية واستقلال الشعب الفلسطيني وازدهاره والمساهمة في تعزيز صموده،من

[1] حمادة، معتصم: **المقاومة الشعبية...رؤية يساريه**، مرجع سابق

اجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وضمن حدود الرابع من حزيران عام 1967،كما تتمسك المبادرة بحق اللاجئين بالعودة وإسقاط مشروع الدولة المؤقتة وجدار الفصل العنصري، كما تعمل الحركة على استنهاض حركة تضامن عربية ودولية مع الشعب الفلسطيني.[1]

وعلى الرغم من أن حركة المبادرة الوطنية لا تتبنى المقاومة المسلحة إلا أنها تؤمن بأحقية الشعب الفلسطيني باستخدام كافة وسائل المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي لأرضه، كما تؤمن المبادرة بأن المقاومة الشعبية هي الخيار الأنسب والأفضل في هذه المرحلة من مراحل المقاومة الوطنية الفلسطينية، فالهدف الاستراتيجي للنظام الفلسطيني يجب ان يكون"جعل تكلفة الاحتلال الإسرائيلي متصاعدة إلى درجة لا يمكن احتمالها"،[2]كما تسعى المبادرة الوطنية إلى تعزيز الصمود الوطني الفلسطيني، من خلال تلبية احتياجات الصمود والثبات على الأرض المتأتي من دعم القطاعات التعليمية والصحية والزراعية،كما تؤمن بإمكانية بناء وتعزيز حركة التضامن الدولية، وحركة فرض العقوبات على إسرائيل.[3]

يعتبر مصطفى البرغوثي الأمين العام للمبادرة أن المقاومة الشعبية هي الشكل الأمثل للمقاومة بحيث لا تقتصر على شكل معين، كما يرى انه يجب إشراك جميع فئات الشعب وعناصر المجتمع،ويؤكد على أن مقاطعة المنتجات والسلع الإسرائيلية تمثل النموذج الأفضل لهذه المقاومة،فهي تؤذي الاقتصاد الإسرائيلي في الوقت الذي تعمل على إيجاد فرص عمل في السوق المحلي الفلسطيني، وبالتالي فهي تعزز من صمود الشعب الفلسطيني على أرضه.[4]

---

[1] البرنامج الانتخابي للمبادرة الوطنية الفلسطينية، 2006، وكالة الأنباء الفلسطينية " وفا "،استرجعت 15\6\2014الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5114.

[2] البرغوثي، مصطفى: فلسطين على مفترق طرق: خيار أم خيارات، المبادرة الوطنية الفلسطينية، رام الله، 2009، استرجاع 9\10\2014 http://www.almubadara.org/new/details.php?id=7084

[3] البرغوثي، مصطفى: **موقف المبادرة الوطنية من المقاومة الشعبية**، الأمين العام للمبادرة الوطنية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/6/14، رام الله.

[4] المرجع السابق.

كما ترى حركة المبادرة الوطنية أن هنالك ضرورة للمحافظة على استمرارية المقاومة،إذ ساهمت المبادرة بالمقاومة الشعبية من خلال مجموعة صور وأشكال مختلفة منها مقاومة مصادرة الأراضي الزراعية في مختلف المحافظات،إضافة لتعزيز صمود المزارعين في أرضهم، ومنع تهويد الأغوار،وتؤكد المبادرة على أهمية المقاومة بالوسائل القانونية والدبلوماسية،وان لا تقتصر المقاومة على الإشكال التقليدية منها مع التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة جميع أشكال المقاومة التي كفلتها الأعراف والقوانين الدولية،كما ترى المبادرة أن هنالك أهمية كبيرة في إبداع وتجديد أشكال ووسائل المقاومة، كما أن المقاومة الشعبية يجب أن تستند إلى كافة فئات المجتمع،فعلى سبيل المثال العاملين في المجال الطبي لديهم المعرفة بمدى الانتهاكات الإسرائيلية من خلال علمهم بخطورة الأسلحة المستخدمة ضد المظاهرات الفلسطينية،والعاملين في المجال القانوني لديهم المعرفة بكيفية مقاضاة إسرائيل على جرائمها، والعاملون في مجال الفن والموسيقى يستطيعون بمهاراتهم الثقافية مقاومة الاحتلال والترويج لمقاطعته.

ان المقاومة الشعبية ضد الاحتلال يجب أن تكون مسؤولية كافة الأحزاب والفصائل الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني في إطار وضع خطة ممنهجة، ليس في الإطار السياسي فقط بل في إطار الإبداع والابتكار في وسائل المقاومة الشعبية، التي هي إسلوب راقي من أرقى أساليب المقاومة التي تضمن الحقوق وتستقطب كل من يؤيد ويساند القضية الفلسطينية على أنها قضية وطنية وليست قضية إنسانية.[1]

8.2.3 الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني"فدا"

تزعم ياسر عبد ربه، أمين عام مساعد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، انشقاقاً من الجبهة الديمقراطية على اثر الخلاف السياسي والفكري والتنظيمي الذي وقع في دورة اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية المنعقدة في الجزائر ما بين 15شباط و3 آذار من العام 1990،

[1] البرغوثي، مصطفى: **موقف المبادرة الوطنية من المقاومة الشعبية**، الأمين العام للمبادرة الوطنية، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

حيث عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في شهر أيلول للعام 1991،وعلى ضوء ذلك فقد تم صياغة البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب،بما يستجيب للمهمات الذي طرحتها الانتفاضة الأولى، ويؤمن الحزب بالعمل السياسي والجماهيري استجابة للواقع الذي فرض بعد اتفاق مدريد، وبالتوصل لاتفاق أوسلو(إعلان المبادئ)بين منظمة التحرير وإسرائيل يعتقد الحزب أن القضية الفلسطينية قد دخلت مرحلة تاريخية جديدة،وتم فتح الطريق لإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، ولتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ولإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.كما يرى الحزب أن تطوير أشكال الفعل الجماهيري المنظم وأساليبه التي تشرك أوسع فئات المجتمع في النضال الوطني والديمقراطي والاجتماعي،هو طريق توفير الشروط التي تمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافه في التحرر والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة،وإنهاء الاحتلال والاستيطان للأراضي المحتلة منذ عام 1967.[1]

وعلى صعيد التجربة الفلسطينية للمقاومة الشعبية،فان التجربة التي خاضها الشعب الفلسطيني في الانتفاضة الأولى في مقاومة الاحتلال أثبتت أن المقاومة الشعبية لها الأثر الكبير في تحقيق النتائج الايجابية على الصعيد الوطني،وفي إبراز عدالة القضية الفلسطينية دوليا،وقد تميزت المقاومة الشعبية بأنها أشركت كل المجتمع الفلسطيني بها،عكس المقاومة المسلحة التي تقتصر على فئات محددة من المجتمع.[2]

مع استمرار المقاومة الشعبية بصور وأشكال مختلفة أثبتت انه لا حاجة إلى المواجهة المادية المباشرة مع قوات الاحتلال،وعلى سبيل المثال الفعاليات الشعبية المساندة لقضية الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال المتواصلة حتى اليوم، كما انه ومن اجل تطوير المقاومة الشعبية يجب استنهاض وإعادة الاعتبار للنقابات والأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع

[1] الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني " فدا"، البرنامج العام والنظام الداخلي، 2000، استرجعت،15\7\2014 الرابط الالكتروني /http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] وكالة معا الإخبارية، فدا ينظم ندوة حول"المقاومة الشعبية ودور وفصائل منظمة التحرير"،18\12\2010،استرجعت http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=343247 2014\10\23

المدني،إضافة لوضع خطة شاملة من خلال ورشات العمل أو مؤتمر لصياغة برنامج كفـــاحي يستند على الأساليب الشعبية يهدف لدحر الاحتلال.[1]

9.2.3 جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

تعتبر جبهة النضال الشعبيان المقاومة الشعبية هي من ابرز وسائل المقاومة التي تحقق حالة الإجماع الوطني،كونها تعمل على زيادة حالة التضامن الدولي وكسب الرأي العام العالمي لنصرة القضية الفلسطينية،إذ تعتبر جبهة النضال الشعبي كغيرها من الفصائل الفلسطينية مارست ومازالت تمارس المقاومة الشعبية في سبيل دحر الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة منذ عام 1967.[2]

إن استمرارية المقاومة الشعبية هي الرهان لتحقيق الانجازات الوطنية،فالمقاومة بكافـــة صورها وأشكالها حق للشعب الفلسطيني كفلته الأعراف والقوانين الدولية، إذ مارســـت الجبهـــة العديد من الوسائل الشعبية كتنظيم التظاهرات الإعتصامات وخصوصا مع الأسرى،إضافة لدعم صمود المزارعين الفلسطينيين أمام اللهجة الاستيطانية الشرسة لمصادرة أرضهم.[3]

3.3 موقف منظمات المجتمع المدني من المقاومة الشعبية

لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً بارزاً في تعزيـــز المقاومـــة الشـــعبية وترسيخها ضمن وسائل المقاومة التي كفلتها القوانين الدولية،حيث مارســـت هـــذه المنظمـــات المقاومة الشعبية منذ الانتفاضة الأولى وقبلها وعبر العديد من مراحل القضـــية الفلســـطيني، إذ كانت منظمات المجتمع المدني نواة العمل الوطني الشعبي، حيث ساهمت منظمـــات المجتمـــع المدني بالعديد من الأنشطة والفعاليات ولعل أبرزها العمل على مقاطعة المنتجات الإسرائيلية من خلال القيام بحملات وطنية لهذا الغرض، إضافة لذلك تعمل منظمات المجتمع المدني على إعداد

---

[1] وكالة معا الإخبارية، فدا ينظم ندوة حول"**المقاومة الشعبية ودور وفصائل منظمة التحرير**"، مرجع سابق.

[2] جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، النظام الداخلي، موقع جبهة النضال الرسمي، استرجعت 25\8\2014للرابط الالكتروني http://www.nedalshabi.com/?page_id=2857.

[3] مجدلاني، احمد: **موقف جبهة النضال الشعبي الفلسطيني من المقاومة الشعبية**، أمين عـــام جبهـــة النضـــال الشـــعبي الفلسطيني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/6/15، رام الله.

قوائم بأسماء منتجات المستوطنات وإرسالها للمنظمات الأهلية في أوروبا والحركات الاجتماعية لمقاطعتها دولياً، كما تعمل منظمات المجتمع المدني ضمن حملات التضامن مع المزارعين في الريف والأغوار الفلسطينية من اجل تثبيت صمودهم أمام الانتهاكات الإسرائيلية، كما عملت أيضا على استقدام المتضامنين الأجانب مع حقوق الشعب الفلسطيني، وأشركتهم في حملات التضامن خصوصا في القرى الفلسطينية التي لا تزال تشهد حراك شعبي حتى اليوم مثل المسيرة الإسبوعية لأهالي كفر قدوم ونعلين والمعصرة، إذ أن مجمل نشاطات منظمات المجتمع المدني تصب في خانة تعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي مما يشكل نوعا من أنواع المقاومة الشعبية لمواجهة الاحتلال.[1]

1.3.3 إشكالية العلاقة ما بين المقاومة الشعبية الفلسطينية وإستراتيجية العمل الوطني

تبقى الحالة الفلسطينية فريدة من نوعها وحالة تشهد الكثير من الخصوصية عن مثيلاتها سواء على الصعيد العربي أو العالمي، فعند الحديث عن إشكالية العلاقة ما بين المقاومة الشعبية وإستراتيجية العمل الوطني يظهر مدى الترابط والتداخل مع إشكالية الحركة الوطنية، فلا يمكن الحديث عن إحدى الموضوعين بمعزل عن الآخر، حيث أن الإشكالية ليست في طبيعة النضال الفلسطيني لا عنفي أو مسلح، بل في انعدام الإستراتيجية الوطنية الموحدة لكافة فصائل المقاومة الفلسطينية التي تمثل في توحدها وحدة الشعب الفلسطيني وهويته.

يواجه النظام السياسي الفلسطيني بما في ذلك الحركة الشعبية الضاغطة على هذا النظام صعوبة كبيرة، وهي تتمثل في افتقاره إلى رؤية إستراتيجية محددة، وواضحة الأهداف والآليات ذات الأولوية التي تحظى بأوسع توافق وطني في الداخل وتجمعات الشتات، تكون بمثابة برنامج وخارطة طريق ترسم مسار التغيير المنشود، وتولد آليات عمله.[2]

---

[1] صحيفة الراية الالكترونية القطرية، تصاعد المقاومة الشعبية في غزة، 8\4\2010،استرجاع8\10\2014،انظر: http://www.raya.com/mob/getpage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/55dc5485-387e-46ae-97ad-90721ddc5312

[2] الكردي، علي: الإستراتيجية الفلسطينية الموحدة ضرورة موضوعية، مجلة الهدف الإلكترونية، 2011/8/31،استرجاع 2\9\2014 الرابط الالكتروني http://www.mokarabat.com/s1335.htm

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تحديد جملة من الإشكاليات في العلاقة ما بين المقاومة الشعبية وإستراتيجية العمل الوطني على الصعيد الفلسطيني من حيث: غياب الرؤية الإستراتيجية الموحدة، والوسائل التي اعتمدها الاحتلال لردع الفلسطينيين، وعدم قدرة الفصائل الفلسطينية من تصويب بوصلة النضال وتطوير أشكاله، إضافة إلى تسييس منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وحالة التباين في أفكار ومواقف النخبة الفلسطينية من طبيعة النضال السياسي وأدواته، رافق هذا كله صمت المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والإقليمية والدول الفاعلة دولياً عن سلوكيات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

وعليه فإن أولى إشكاليات المقاومة الشعبية الفلسطينية تتمثل في غياب الرؤية الإستراتيجية الموحدة لدى الأحزاب والفصائل الوطنية والإسلامية. أضفة إلى إشكالية الأساليب الرادعة التي يستخدمها الاحتلال و التي تحول دون ممارسة إشكال المقاومة الشعبية.

أما ثالث هذه الإشكاليات فهي تتمثل في حقيقة أن الثورة الفلسطينية بزعامة حركة فتح، فقد تأسست و تكونت في خارج فلسطين وهذا انعكس سلبا على تنوع أشكال النضال وتطويرها، حيث فضلت الخيار المسلح على خيار النضال الشعبي، فبات الكفاح المسلح ثقافة موروثة ومتعبه، بحيث رسخ في ذهن وعقول الناس انه الخيار الأنسب والأوحد في التعامل مع الاحتلال.

وفي مقال على حافة المظاهرات غير العنفية للكاتبة الإسرائيلية الصحفية أميرة هاس فهي تتساءل وتجيب، (لماذا لا توجد مقاومة لا عنفية؟)،حيث توضح أن النشاطات السلمية التي بقوم بها الفلسطينيون لا بد لها من ضمان يحول دون قتلهم من قبل الجنود الإسرائيليين، والشعب الإسرائيلي هو المخول بمنح هذا الضمان.[1]

إذ أن السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى استئصال المقاومة في الأرض المحتلة تراوحت ما بين إجراءات الردع وإجراءات رد الفعل، وإجراءات الاحتواء السياسي والاقتصادي، وتحطيم

[1] صحيفة الحياة السعودية، جدلفي إسرائيل حول حق الفلسطينيين بمقاومة الاحتلال،استرجعت بتاريخ 9\9\2014، رابط: http://alhayat.com/Details/500166

البنية الثقافية والنفسية، وصولاً إلى محاولات استئصال العنصر الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، وأحياناً التجاهل وادعاء عدم الاكتراث.[1]

إن تسييس منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالكامل وانتمائها إلى الفصائل الفلسطينية يعتبر الإشكالية الرابعة، هذا أدى لإخراج منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من دائرة عملها التي كان يجب أن تقف عليها في حالتها الطبيعية، وجعل المرجعية الفلسفية لعملها تعتمد على اتجاهات الفصائل الفلسطينية المختلفة بأيديولوجيتها المتباينة.

والإشكالية الخامسة تتعلق بالنخبة السياسية الفلسطينية ذات التأثير على المجتمع الفلسطيني حيث أنها لم تتفق على أشكال النضال وأدواته.[2]

وأخر هذه الإشكاليات تتعلق بالموقف الدولي والإقليمي التي لم تحرك ساكنا إمام الاعتداءات الإسرائيلية في وجهة الفلسطينيين الذين يمارسون أشكال المقومة الشعبية والنضال السلمي وهذا انعكس سلبا على انتشار وديمومة هذا الشكل من أشكال المقاومة.

إن تبني القيادات والنخب الفلسطينية خيار المقاومة الشعبية إضافة إلى قيادات الحركة الوطنية والإسلامية يؤدي إلى تصدر هذا الخيار وتقدمه على الخيار المسلح مما ينعكس إيجابا على الموقف الدولي والإقليمي من حيث الدعم والتأييد، وليس من السهل الحصول على دعم دولي وإقليمي في ظل تباينات واختلافات داخليه حول إستراتيجية النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي.[3]

يتضح مما سبق أن تبني إستراتيجية واضحة متفق عليها بين فصائل العمل الوطني والإسلامي، وغياب ثقافة المقاومة الشعبية الموحدة، وإغفال أن المقاومة ثقافة وممارسة أهم الإشكاليات التي تواجه المقاومة الشعبية.

---

[1] الأزعر، محمد خالد: **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1991، صفحة 210.

[2] الرنتيسي، سمير: **آن الأوان فلسطينياً لخيار نلسون مانديلا اللاعنفي**، مرجع سابق.

[3] المرجع السابق.

2.3.3 تحديات ومعوقات أنشطة المقاومة الشعبية في فلسطين

لقد أدركت سلطات الاحتلال مخاطر المقاومة الشعبية الفلسطينية قبل أن تدرك حركة المقاومة الفلسطينية أهميتها، وقوة تأثيرها على الفعل النضالي الفلسطيني، وبعد أن تم إدراك أهمية المقاومة الشعبية بالنسبة للفلسطينيين أصبحت تشكل إلى جانب الجهد المبذول لإكمال المساعي لإقامة الدولة الفلسطينية مساران متلازمان يدعمان النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية في كافة المحافل الدولية لحشد لدعم لعدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في العيش بحرية وكرامة والعودة لدياره التي هجر منها، وإقامة دولته المستقلة.

إذ يشكل نموذج المقاومة الشعبية في فلسطين بطريقة وأسلوب التفاعل الشعبي سواء الدولي أو المحلي استخداماً ذكياً لحجم الطاقات المحدودة بشرياً، كما يتطلب المحافظة على هذا الشكل من النضال الوطني وتوسيع رقعته الجغرافية في ظل حركة التضامن الدولي، ومع زيادة حاله فرض العقوبات على إسرائيل من خلال النجاحات التي تم تحقيقها بلجوء العديد من دول العالم بمقاطعة منتجات المستوطنات والشركات التي تدعم الاستيطان.

لقد حققت المقاومة الشعبية الفلسطينية كإحدى أشكال النضال الفلسطيني العديد من النجاحات وعلى مختلف الأصعدة، فعلى الصعيد الفلسطيني استطاعت المقاومة الشعبية ترسيخ فكرة أن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يتنازل عن حقوقه حتى في ظل الممارسات القمعية الإسرائيلية، أما على الصعيد الدولي حققت المقاومة الشعبية حاله من التأثير في الرأي العام العالمي خصوصاً في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي نددت بسياسة الاحتلال الإسرائيلي معلنة دعمها للشعب الفلسطيني في نضاله، أما على الصعيد الإسرائيلي خلقت المقاومة الشعبية جدلاً واسعاً داخل دولة الاحتلال، حيث انقسمت الآراء الرسمية وشبة الرسمية بين الحل مع الفلسطينيين والتفاوض وعدم الحل نهائياً، كما أحدثت تحولاً لدى بعض اليهود على المستوى الدولي بعد أن أحرجتهم تصرف وسلوكيات حكوماتهم مما أدى لتوجيه انتقاداتهم لبعض القيادات الإسرائيلية.

وعلى الرغم من كل هذه النجاحات التي حققتها المقاومة الشعبية كانت هنالك جملة من التحديات والمعيقات التي حدت من فاعلية المقاومة الشعبية على الساحة الفلسطينية، ولعل أبرز هذه المعيقات والتحديات ما يلي:

أولاً: حالة الانقسام الفلسطيني وما ترتب عليها من اقتتال داخلي ونزيف للقوة الفلسطينية، فبدلاً من توجيه البوصلة نحو التحرير انحرفت هذه البوصلة نحو استنزاف القوة الداخلية للشعب الفلسطيني، واستمرار حالة التشرذم الجغرافي.

ثانياً: المراهنة على المفاوضات: لقد راهنت القيادة الفلسطينية كثيراً على المفاوضات كوسيلة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، لكن وبعد مرور أكثر من عشرين عام لم تأتي المفاوضات بأي نتيجة تذكر.[1]

ثالثاً: عدم وجود اقتصاد متطور ومستقل وفي ظل الظروف المعيشية والاجتماعية الصعبة للفلسطينيين، وانتشار البطالة جعلت هذه الظروف من المقاومة الشعبية ليست ضمن سلم أولويات الشعب الفلسطيني، إذ تسلل عامل اليأس والإحباط لديهم.

رابعاً: حصر أشكال المقاومة الشعبية في أماكن محددة مثل كفر قدوم والمعصرة، ونعلين، فالأصل أن تتسع رقعة المقاومة الشعبية لتشمل كافة الأراضي الفلسطينية.[2]

خامساً: تراجع تأصيل الثقافة الوطنية الفلسطينية، حيث يلاحظ أن الأحزاب الفلسطينية أصبحت مصالحها أسمى من المصالح الوطنية الفلسطينية، هذا أدى لحالة الاقتتال الداخلي، كما لوحظ التراجع بالاهتمام بقوة الشباب وقوة المجتمع الفلسطيني، حيث تم استهلاك قوة الشباب واستخدامهم في إطار حزبي فئوي ضيق هذا أدى لتراجع البعد الثقافي الوطني.[3]

سادساً: غياب ثقافة وطنية جامعة وواضحة في مقاومة الاحتلال، وحداثة التجربة في المقاومة الشعبية لجيل الشباب الذي عاصر فترة المقاومة المسلحة وشب على وقع انتفاضة الأقصى، وما

---

[1] البرغوثي، مصطفى: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] عبد الكريم قيس: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[3] مجدلاني، احمد: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

تلاها من ممارسات عدوانية إسرائيلية شديدة العنف تجاه الفلسطينيين مما ولد ثقافة تمجد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بالوسائل العنفية.

سابعاً: تحول المقاومة الشعبية في فلسطين للنمط البيروقراطي، وذلك من خلال تعيين نشطاء المقاومة الشعبية في الأجهزة الحكومية.

ثامناً: في غالب الأحيان ونتيجة التدخل غير الشرعي من قبل المنظمات الغربية المانحة "NGoS" اعتمدت المقاومة الشعبية على التمويل الخارجي، هذا أدى لإفراغ فكرة المقاومة الشعبية من مضمونها الوطني التحرري وتحويلها لمشروع ربحي تجاري تتحكم فيه الدولارات وليست المبادئ الوطنية التطوعية.

تاسعاً: ضعف الإدارة الإعلامية للمقاومة الشعبية، في ظل أهمية الإعلام وتأثيره على الشعوب، هنالك نوع من عدم الإجادة في التعامل وتوظيف الإعلام بشكل مؤثر وأفضل مما هو عليه في سبيل إيصال الصورة الفلسطينية السلمية للرأي العام العالمي بصورة اكبر مما عليه الآن.[1]

عاشراً: عدم القدرة والإخفاق في تحقيق حالة إجماع وطني بين الفصائل الفلسطينية في التوحد حول برنامج موحد وإستراتيجية عمل واضحة لتفعيل المقاومة الشعبية بشكل شامل لكافة أطياف العمل الوطني، وتشمل كافة الأراضي الفلسطينية بما فيها داخل الأراضي المحتلة عام 1948.

الحادية عشر: غياب التنسيق بين المؤسسات الرسمية والسلطة الوطنية وفصائل العمل الوطني، نتيجة غياب الإستراتيجية الرسمية لتفعيل المقاومة الشعبية، إضافة لذلك هنالك ضعف في التنسيق ما بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمؤسسات الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية.

الثانية عشر: انعدام التنسيق مع الأنظمة العربية والمؤسسات العربية الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي كجامعة الدول العربية ومنظمات حقوق الإنسان.

---

[1] البرغوثي، مصطفى: مقابلة شخصية، مرجع سابق.

الفصل الرابع

المقاومة الشعبية إستراتيجية عمل وطني

الفصل الرابع

المقاومة الشعبية إستراتيجية عمل وطني

منذ إضراب عام 1936 لم يكن لدى الفلسطينيين برنامج عمل أو إستراتيجية وطنية للمقاومة تعتمد على المقاومة الشعبية، حتى اندلعت انتفاضة عام 1987 التي تميزت بالاستمرارية والتواصل برغم كل وسائل الاحتلال وأساليبه لقمعها وإخمادها، فقد مارس الشعب الفلسطيني خلالها مختلف أشكال المقاومة الشعبية السلمية مما أوجد أرضية ومنطلق عمل جديد في مقاومة الاحتلال، وتعتبر تجربة بلعين والنبي صالح والمعصرة وكفر قدوم من نتائج وانعكاسات لما يجب أن يكون عليه نضال وكفاح الفلسطينيون ضد الاحتلال الإسرائيلي.

إن ما يقلق سلطات الاحتلال وحكومته، هو تنامي الوعي والإدراك الفلسطيني بأهمية المقاومة الشعبية وممارسة سياسية الرفض والممانعة، التي من شانها حشد التأييد الدولي والعالمي لنضال الشعب الفلسطيني وكفاحه، فقد عبر مختلف الوزراء الإسرائيليين عن قلقهم وتخوفهم من تمكن الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، وفي إشارة لتنامي مفهوم المقاومة الشعبية لدى الفلسطينيين أوضح آخر مسح أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن 69% من الشباب الفلسطيني لا يؤيد استخدام العنف لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.[1]

1.4 إعداد إستراتيجية عمل وطني لمقاومة شعبيه ناجحة

إن إعداد الإستراتيجية المناسبة لتحقيق عمل وطني سلمي بحاجة إلى توفر فكر يمتاز بالإبداع وقدرة على إدارة الأمور في ظل حالة التعقيد والتشابك والاختلاف والتقارب بين الخطابات والرؤى السياسية المتعددة للقوى الفلسطينية الفاعلة ذات توجه إسلامي كانت أم وطني إضافة إلى الاختلاف في الأولويات عند الجماهير.

السلطة الفلسطينية ممثلة برأس هرمها الرئيس محمود عباس أوضحت إستراتيجيتها تجاه المقاومة السلمية و لا أدل على ذلك من تصريح محمود عباس الذي نقلته وكالة معا في 20-5-

[1] المقاومة الفلسطينية بين الإستراتيجية والتكتيك، برنامج تلفزيوني على قناة الجزيرة، 2011/6/8، استرجاع 15\9\2014الرابط http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/ff116e5d-a51b-4bf0-805c-19ff4c53ba5b.

2012عن وكالة رايترز التي أجرت معه مقابله حيث قال "" إن نجاحي كزعيم هو الحد من العنف وانه بعد إخفاق انتفاضتين سابقتين، أصبح ما من احد يرغب في رؤية المزيد من المواجهات الدامية مع إسرائيل، وأسالوا أي شخص عما إذا كنا سنبدأ بانتفاضة ثالثة، سيقولون لا، إنهم يريدون السلام، أدرك الناس إن أهدافنا ستتحقق من حلال الطرق السلمية " [1]

وهذه التصريحات تنم عن موقف رسمي للسلطة الفلسطينية كما تم ذكره في الفصل السابق.

1.1.4 محددات إستراتيجية العمل الوطني السلمي

1.1.1.4 القيادة

تعتبر قيادة الجماهير صمام أمان لاستمرارية العطاء حتى الوصول إلى الأهداف المرجوة وهذا يتطلب قيادة صاحبة فكر ونظرية ثورية،تؤمن بقدرة الجماهير على العطاء و التضحية والصمود.فالقيادة ليست مجرد وصول شخص أو مجموعة إلى موقع القيادة، فالشعب هو الذي يعطي القيادة صفة القيادة بموافقته عليها وعلى أدائها ومضمون عملها في إطار تحقيق الهدف الذي أقرته الجماهير، وبذلك تستحق القيادة شرعيتها وسلطة قراها من الالتزام الجماهير بها شكلا وموضوعا ومضمونا وهدفا "[2]

ومن اجل الوصول إلى قيادة جماعية فاعلة لا بد من أن يكون للجماهير دور بارز ومركزيا في تشكيل هذه القيادة على ان تضم ساسة قادرين على فهم الواقع وتحليله وتزويدها برؤية سياسية منسجمة بالإستراتيجية المعتمدة

إلا أن الواقع الفلسطيني، كما اشرنا سابقا، وبفعل المتغيرات المتعددة، يتطلب وجود حالة فريدة من التنسيق ما بين صانعي القرار وقيادة العمل السلمي. فلا شك أن مدخلات هذا النضال

---

[1] عوده،احمد فارس،معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس،**المقاومة السلمية تاريخ وأفاق:فلسطين نموذجا** ص28
انظر: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث،الشؤون الفلسطينية،استرجعت 9\9\2014رابط الكتروني:http://www.shuun.ps/page-96-ar.html

[2] الحسن،خالد،**الثورة الشعبية،لماذا؟وكيف؟ والى أين؟**، تونس مطبعة الشركة التونسية،1988 للتوزيع،ص9

الفلسطيني السلمي سيكون له مخرج سياسيا تتوافق وتراكم المقاومة الشعبية بحيث تدعمه وتؤازره

أشير هنا إلى أن سبب فشل استمرار سلمية انتفاضة الأقصى هو الإخفاق في تشكيل قيادة فلسطينية موحدة فاعلة وقادرة على الاستمرار في التوجيه والقيادة للجماهير الفلسطينية.

ولعلاج هذه المشكلة من وجهة نظر الباحث يجب تشكيل قيادة عليا للمقاومة السلمية ممثلة بجميع الفصائل الفلسطينية والمؤسسات النقابية والعمالية والنسائية والمجتمع المدني، إضافة لهؤلاء لا بد من وجود ممثل من السلطة الفلسطينية أو على الأقل التنسيق معها في جميع الخطوات المراد تنفيذها، حيث لا بد من أن يكون هناك انسجام بين القرارات السياسية و خطوات القيادة المشتركة بل تكون داعمة لها.

إضافة لما سبق لا بد أن يتم وضع خطة عمل من قبل القيادة العليا تتضمن تشكيل لجان مختلفة كاللجنة الإعلامية يناط بها تغطية النشاطات محليا ودوليا عبر التواصل مع جميع وسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى ذلك تشكيل لجان مقاومة شعبيه في المناطق المتعددة مهمتها تنفيذ توجيهات القيادة على الصعيد النضالي السلمي.[1]

2.1.1.4 الأهداف

لا إستراتيجية عمل وطني دون أهداف واضحة ومحدده وغير ذلك يعني فشل الإستراتيجية بل نسفها من أساسها،وعدم وضوح الأهداف وغياب القيادة الموحدة كان من أهم أسباب فشل انتفاضة 1987.

3.1.1.4 توعية الجماهير

يمكن ذكر مرحلتين لحال الجماهير الفلسطينية، مرحلة ما قبل قدوم السلطة ومرحلة بعدها أي بعد عام 1993. فالجماهير الفلسطينية قبل قدوم السلطة الفلسطينية كانت تتعرض لقمع

[1] قوس، سليمان: **المقاومة، الإرهاب: رؤية تاريخية للحالة الفلسطينية**، جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006، ص 56.

الاحتلال الذي كان يستخدم أساليب متعددة بأدوات متعددة ومختلفة، فكانت عموم الجماهير تتصدى وتناضل في سبيل تحقيق الحرية والاستقلال.

أما عندما حضرت السلطة الفلسطينية إلى ارض الوطن كان لذلك تأثير مباشر على الجماهير وتغير حالهم وترتيب أولوياتهم، حيث انخرط كثير من الشباب والناس في العمل الوظيفي داخل مؤسسات السلطة وهناك من اعتبرها مشروع استثماري يمكن الاستفادة منه إضافة إلى حالة الانقسام التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والتجاذبات السياسية المختلفة أدت إلى إضعاف استنهاض الجماهير نضاليا.

وهنا يكمن دور القيادة _بعد أن تكون هي واعية بالدرجة الأولى_ التي يجب عليها أن تكون على دراية وعلم بكيفية الوصول إلى عقلية جماهيرها فالتوعية الجماهيرية تعني نقلها من مرحلة الفهم إلى الاستعداد بحيث تضمن استمرار قدرتها على مواجه الأزمات والمشاركة الفعالة وتحمل النتائج.[1]

كما أن استنهاض الجماهير والسعي لمشاركتهم الفاعلة تتطلب نشر الوعي بينهم وتعريفهم بالبرنامج والهدف و الالتزام والانضباط والاستعداد للتضحية، ومن أهم ما يطلب من القيادة الجماهيرية هو احترام الجماهير والاستماع لهم وتلقي ملاحظاتهم وإعطاءهم الدور في توجيه القيادة وإرشادها حيث أن ذلك يدفع الجماهير إلى مزيد من المشاركة الفاعلة ومزيد من الثقة في قيادتها

4.1.1.4 الدور الإعلامي

يعتبر الإعلام سلطة رابعة لما له من تأثير كبير على كافة المستويات فهو على درجة عاليه من الأهمية والخطورة في أن واحد من حيث حشد الطاقات على كافة الصعد والمستويات الوطنية والقومية والدولية لذلك يجب أن نساهم في جعل الإعلام الفلسطيني مؤثرا له دور في

[1] قوس، سليمان: **المقاومة، الإرهاب: رؤية تاريخية للحالة الفلسطينية**، مرجع سابق، صفحة 67.

صناعة الحدث وليس ناقلا للأحداث فحسب،[1] ولا يكون ذلك إلا بعد إصلاح الإعلام الفلسطيني وتحريره من التبعية والأهواء، حتى يصبح وطنيا خالصا وصادقا.

على سبيل المثال كان الإعلام الفلسطيني في انتفاضة الأقصى فاقدا لإستراتيجية توجيهيه واضحة حيث اقتصر دوره على التقارير الإخبارية متجنبا ممارسة دور الإعلام المقاوم، كما لم يسمح للإذاعات والصحف المحلية أن تلعب دورا نضاليا وجماهيريا تعبويا، وظلت أسيرة للموقف الرسمي تتصرف وفقا للخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي.

2.1.4 علاقة المقاومة الشعبية بالجماهير

إن الجماهير هي الحاضن الرئيس والقاعدة الأساسية التي تنبثق منها المقاومة، ثوارا وقادة ومجاهدين، كما أنها هي من تطفي على المقاومة شرعيتها، حيث أن انتصار المقاومة بكافة أشكالها يعتمد على مدى ارتباطها بجماهيريها الشعبية وعلى قدرتها على توحيد الجماهير على قضية أو هدف ما، مما يكسبها صفة النضال الشعبي، فيجعل من هدفها هو هدف الجماهير وقضيتها هي قضية الجماهير،وهذا يجعل الجماهير خير حاضن لهذه المقاومة وأفضل حام لها، وعكس ذلك يعني عزلها عن شعبها وبالتالي تعثرها في تحقيق أهدافها، وهذا يدل على أهمية العلاقة بين المقاومة وبين الجماهير، فكلما كانت المقاومة قريبة من الجماهير ومعبرة عن مصالحها و أهدافها نظريا وعمليا احتضنتها الجماهير ودافعت عنها وقدمت لها الحماية و ضحت من اجلها لأنها تعبر عنها وعن مصالحها وهذا يتطلب ان تفهم وتعي قوى المقاومة ان سر قوتها وقدرتها على تحقيق أهدافها يعتمد على مدى قربها من الجماهير واحتضانها لها.[2]

كذلك يجب أن تقتنع الجماهير بالأدوات والوسائل التي تستخدمها قوى المقاومة من اجل تحقيق أهدافها،فالجماهير هي من أهم مقومات الانتصار لأنها مصدر الإمكانيات المعنوية فصراع المقاومة الوطنية مع أعداءها من احتلال و استعمار هو صراع إرادة و تصميم فالهزيمة

---

[1] الخليلي، علي، **الصحافة الفلسطينية والانتفاضة**، صامد الاقتصادي.العدد80،ص54،53

[2] جمعة، أنور، عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي،الجماهير حاضنة المقاومة وسبيلها للانتصار، 25\10\2008،الاتجاه الديمقراطي، استرجعت1\12\2004 رابط: http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=1280

العسكرية سجال أما الهزيمة المعنوية فهي كارثية تحتاج لفترات زمنية طويلة للتخلص من تبعاتها، لذلك تحييد الشعوب ومحاولة تشويه صورة المقاومة والعمل على إقناع الجماهير أن مصالحها معرضة للخطر إذا ما حضنت المقاومة هو من الأهداف المهمة التي يسعى لتحقيقها الاحتلال.

لذلك فان المقاومة الشعبية والقائمين عليها يجب عليهم عدم إغفال جبهتهم الداخلية والاعتماد على الدور التنظيمي التوعوي والتعبوي من اجل تعزيز صمود الجماهير ماديا ومعنويا وتعزيز إيمانها بعدالة قضيتها إضافة إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين المقاومة والحاضنة الشعبية لها وبذلك يتحقق التلاحم بين قوي المقاومة والجماهير وتسود ثقافة المقاومة لتتحول بفعل لمقاومة شعبية تسخر فيها كل الطاقات والإمكانيات ملتفة حول هدف ومصير واحد مقدمة عطاء لا محدود لتحقيق الانتصار.[1]

كما إن من حق الجماهير محاسبة المقاومة وقادتها وهذا يتطلب إخراج المقاومة من قداستها وإخضاعها للمسائلة والمحاسبة فيما يتعلق بأفكارها وأهدافها وأساليبها والتكتيكات التي تتبعها، وهذا ما يشير إليه عزمي بشارة حين يتحدث عن الأخطاء التي ترتكبها الجماهير التي إذا لم تكن واعية ترتكب خطأ في عدم محاسبة المقاومة وتقدس أفعالها مهما كانت مؤذية، ويعود عزمي بشارة لمقولة " لا صوت يعلو فوق صوت المقاومة، ويتجلى هذا الخطأ في تجنب أي نقاش مع أي تنظيم أو طرف مقاوم، مما يؤدي بالاكتفاء بالتغني به وبإنجازاته من دون نقاش يميز الفكر من الفكر، ومن دون نشر مواقف من أخطاء ترتكبها المقاومة داخليا وخارجيا.[2]

إضافة إلى ذلك فان من حق الجماهير على المقاومة توعيتها بكل ما له علاقة بحقيقة الصراع وهذا ما تمارسه الفصائل والأحزاب عبر وسائل وطرق مختلفة كالمنشورات والمجلات التعبوية والتوعوية التي توزع على الجماهير، وفي هذا الصدد، فان الزعيم الصيني ماو تسي تونغ يطلق على عملية توعية الجماهير وإشراكها في صناعة الثورة اسم "خط الجماهير والتي

---

[1] جمعة، أنور، عضو اللجنة المركزية لجبهة النضال الشعبي، **الجماهير حاضنة المقاومة وسبيلها للانتصار، مرجع سابق.**

[2] بشارة، عزمي: **أن تكون عربيا في أيامنا**، بيرزيت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، صفحة 49.

تقوم على أربعة افتراضات: الأول أن كل تقدم يجب أن يكون يعتمد علـــى عمـــل الجمـــاهير، والثاني: إن الناس تعرف ما تريد، وبالتالي فعلى القادة أن يذهبوا دائما إلى الجماهير كي يتعلموا منها، الثالث: أي عمل من جانب الجماهير يجب أن تتولاه هي بنفسها، والرابع: أن في الجماهير قوة إبداع كامنة غير محدودة، هذه القوة هي التي تصنع الثورات، مع التأكيد على أن ما تســـي تونغ يؤكد أن هذه الفرضيات تسبقها أربع مراحل تبدأ بتوعية الجماهير".[1]

وأكد هذه النقطة وعي الجماهير، لأنها نابعة من أهداف المقاومة التي وإن كان هـــدفها هو المحافظة على الكرامة الإنسانية، أن يظهر هذا أساسيا في تعاملها مع الجماهير على أساس أنهم هم الذين وجدت من أجلهم المقاومة التي تحمي كرامتهم، وإذا كانت المقاومة فـــي لحظـــة معينة أهملت تلك الجماهير وجعلت منها قطيعا ليس مهما ما تريده وما تفكر فيه، فإنها ستصـــل في مرحلة ما تخسر فيها تأييد هذه الجماهير، وربنا انقلبت عليها ليس لسوء تصرف المقاومـــة ولكن لإهمالها لعنصر مهم من عناصر التحرر وهي الجماهير، وفي هذا الصدد وجـــه جـــلال العظم نقداً إلى المقاومة الفلسطينية أوضح فيه أن المقاومة الفلسطينية لم تتمكن من إحداث التغيير المطلوب في تفكير الجماهير.

ويقول العظم: " وبدلاً عن التغيير الجذري الذي يقول منير شفيق أن الثورة الفلسطينية قد أحدثته في الممارسة الثورية في المنطقة وفي التفكير السياسي لدى الجماهير وفي الواقع العربي على وجه العموم يقدم ناجي علوش الوصف التالي لطبيعة الممارسات التـــي ســـادت الثـــورة ونوعيتها: " وكانت الممارسات الخاطئة بمختلف أشكالها الفردية والارتجـــال و ضـــيق الأفـــق احتقار وجهات نظر الآخرين، ألامبالاة، الانغلاق والتقوقع، العشائرية، تفسح المجال لكثير مـــن الإشكالات وتؤدي إلى تعقيد الأمور الواضحة، وإلى خلق حساسيات وحزازيات ومواقف جدية.[2]

وإن أهم رابط بين المقاومة والجماهير هو الوعي الذي يجب أن تتحلى فيه الجمـــاهير والمقاومة، فالسير نحو تحقيق الهدف واستخدام الوسيلة المناسبة لذلك يجب أن ينم عـــن وعـــي

---

[1] ووديس، جاك: **نظريات حديثة للثورة**، بيروت: دار الفرابي، 1987،ص125.

[2] العظم، صادق جلال: **دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية**، بيروت: دار العودة، 1973، صفحة 45.

دقيق، كذلك دعم الجماهير للمقاومة عليه أن يرتكز على وعي وفهم حقيقي، وفي ذلك جنوب إفريقيا تعتبر مثالاً حياً على وعي الجماهير فرغم السنين الطويلة التي قامت بها الحكومة البيض بظلم واستعباد السود،إلا أن الوعي الإنساني لمفهوم الكرامة الإنسانية، الذي ظهر في تصرفات الإفريقيين السود، وتسامحهم مع ما حدث من ظلم واستعباد ورفضهم لأي نوع من أنواع العنصرية تجاه البيض بعد التحرر يدل على مدى وعي الجماهير في جنوب إفريقيا بأهدافهم الإنسانية المتعلقة بالكرامة والحرية والحفاظ وصون حقوق الإنسان على اختلاف لونه ودينه وقبيلته وجنسه، ولكن تشدده على الجماهير في حالة الكفاح المسلح يعود إلى أن الطبيعة العسكرية للمقاومة في هذه الحالة و تجعلها بعيده بعض الشيء عن الجماهير في المدينة، وبالتالي هي بحاجة إلى أن تبذل مجهوداً مضاعفاً عن المقاومة الشعبية، لتكون أقرب إلى الجماهير أكثر قدرة على إشراكهم في بلورة الأهداف التي تطمح لها الجماهير.

3.1.4 أشكال المقاومة الشعبية في فلسطين

1.3.1.4 الضفة الغربية

قرية بدرس، حيث بدأت المقاومة الشعبية في هذه القرية بتاريخ 9-11-2003، حيث تم تشكيل أول لجنة شعبية تضم كافة الأطياف سواء كانت أحزابا سياسية أو اجتماعية أو عائلية، وخرجت أول مظاهرة ضد بناء الجدار، وكان عدد المشاركين فيها 110.[1]

قرية بلعين، بدأت المقاومة الشعبية ضد الجدار والاستيطان في قرية بلعين في شباط من عام 2005، واقتصرت المسيرة على العنصر النسائي لتوصل رسالة للجنود الإسرائيليين مفادها أن عملية الاحتجاج سلمية ولا تهدف للعنف.[2]

وقد ابتكر أهالي القرية إسلوبا وشكلا جديدا للمقاومة الشعبية تمثل في ربط أهالي القرية أنفسهم بالأشجار المعرضة للاقتلاع، رداً على توزيع الجيش الإسرائيلي إخطارات بالتجريف،

---

[1] قبطي، عبير: ***المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجا***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 95، صفحة 45.

[2] المرجع السابق.

واقتلاع أشجار الزيتون لاستكمال أعمال إقامة الجدار العنصري التوسعي. كما استخدم الفلسطينيون وسائل أخرى مثل رفع أعلام دول فاعلة في الحلبة الدولية من قبل متظاهرين أغلقوا أفواههم بأشرطة لاصقة تعبيراً عن الصمت الدولي. كما ابتكر المتظاهرون إسلوب الجدار الحديدي الذي يمر فوق جثث الفلسطينيين، وذلك بوضع مجسم الجدار فوق أعناق المشاركين.

واعتراضا على المستعمرات، حمل الأهالي في إحدى المسيرات خمسة مجسمات لمستعمرات إسرائيلية مقامة على أراضي القرية والقرى المجاورة، وهي مستعمرات: لبيد، وكريات سيفر، وحشمونئيم، وشيلات، وميتاتياهو، ومجسم ضخم لمدينة مودعين عيليت الاستيطانية.

قرية نعلين: أما في قرية نعلين فقد انطلقت المظاهرات السلمية لمقاومة الجدار والاستيطان في 24-5-2008، حيث تظاهر أكثر من 500 فلسطيني وأجنبي ونشطاء "سلام" إسرائيليين، احتجاجا على بدء الجارفات الإسرائيلية العمل لإقامة الجدار على أراضي القرية، ومصادرة نحو 2,600 دونم جديد من أراضيها.[1]

وعرفت حركة المظاهرات في القرية بحيويتها، واستطاع أهالي نعلين ومن خلال احتجاجاتهم تأخير بناء الجدار، ومنع تحرك الآليات الثقيلة العاملة في بناء الجدار. وقد أعادوا قذف قنابل الغاز على الرافعات والجارفات، وعندما كان الجدار في القرية في البداية، عبارة عن سياج وأسلاك شائكة ومجسمات الكترونية عالية الدقة، قام المتظاهرون بقطعه باستمرار وتدمير المجسمات الالكترونية، مما جعل جنود الاحتلال يبنون جدارا إسمنتيا بطول ثلاثة أمتار لتفادي ما يفعله المتظاهرون، ولكن جدار الاسمنت لم يمنعهم من هدم مقاطع منه لعدة مرات.

قرية المعصرة: تجري في قرية المعصرة منذ تشرين الثاني- نوفمبر 2006 وحتى كتابة التقرير مظاهرات إسبوعية احتجاجا على مصادرة ألاف الدونمات من الأراضي الزراعية التابعة لسكان

[1] قبطي، عبير: **المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجا**، مرجع سابق.

القرية والقرى المجاورة، ام سلمونة، ووادي النيص، وجورة الشمعة، لغـرض بنـاء الجـدار الفاصل بالقرب من مستعمرة افراتا.[1]

وتتسم المظاهرات في المعصرة بالهدوء. وتعمد قوات الأمن الإسرائيلية إلى سد طريق التظاهرات في داخل القرية، فتتفرق بعد وقت قصير.

قرية بيت أمر: وفي قرية بيت أمر تجري مظاهرات ثابتة منذ آذار- مارس 2009، حيث يكاد عدد قوات الأمن الإسرائيلية في هذه المظاهرات أن يتساوى مع عدد المتظاهرين، وتفرق مـن خلال اللجوء إلى القوة المفرطة.

قرية النبي صالح: بدأت المظاهرات في قرية النبي صالح في كـانون الأول- ديسـمبر2009، احتجاجا على سيطرة مستوطنين من مستعمرة حلميش، على"عين القوس" وعلى أراض إضافية تابعة لسكان القرية. ومسيرات هذه القرية تصنف في إطار اللاعنف، وذلك للاحتجاج على سلب الأراضي.

قرية كفر قدوم: في سنة 2003 جرى توسيع مستعمرة كدوميم التي أقيمت إلى جوار قرية كفر قدوم، وأضيف إليها حي شمالي. وفي أعقاب توسيع المستعمرة، منع الجيش وصول السكان إلى الشارع الرئيسي الذي يربط بين القرية ومدينة نابلس، والذي يمر بين المستعمرة وبـين الحـي الجديد. ويضطر السكان للسفر جراء ذلك عبر شارع التفافي مما يطيل مدة السفر إلى نابلس.

ونتيجة لهذه المعاناة بدا سكان القرية منذ تموز- يوليو2011 بالتظاهر أسبوعيا منطلقين من احد مساجد القرية، مطالبين بفتح الشارع، وتتجه هذه المسيرات في الغالـب تجـاه منطقـة الإغلاق التي ضربت على الشارع وتلقي الخطابات عندها، وتنتهي المسيرات أحيانا بمواجهات مع الجيش الإسرائيلي.[2]

---

[1] أبو عامر، عدنان: **الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين اللاعنفية والسياسية في قطاع غزة خـلال الانتفاضـة الأولى 1987- 1993**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004، ص 67.

[2] التميمي، باسم خضر حسن: **المقاومة اللاعنفية في فلسطين فلسـفتها وأدواتهـا وأثرهـا(1967- 1993)**، رسـالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007، ص 87.

2.3.1.4 القدس

يعد الاستيطان الإسرائيلي، والتهويد، المستمر، والجدار العازل الذي يخنق الأهالي في مدينة القدس المحتلة، المسبب الرئيسي لانطلاق العديد من الفعاليات الشعبية لمقاومة الاحتلال. وتتخذ المقاومة الشعبية للاستيطان والجدار في القدس أشكالا متعددة نذكر منها:

الاحتجاجات والمسيرات: يحتل الاستيطان والجدار الموضوع الأهم للاحتجاجات والمسيرات التي يقوم بها الأهالي في مدينة القدس. وتنطبق التظاهرات والمسيرات في بلدة سلوان في القدس بشكل مستمر، وذلك على خلفية ممارسات المستوطنين اليهود العدوانية، واستمرار التهديد بهدم منازل الفلسطينيين بعد اقتحامات متكررة لهؤلاء المستوطنين. وتعد المظاهرة الأسبوعية التي يقوم بها أهالي حي الشيخ جراح في شرقي القدس، من أكثر الأدلة على تجلي المقاومة الشعبية في المدينة، ضد الاستيطان والاستيلاء على منازل الفلسطينيين.[1]

الإعتصامات: تعد الإعتصامات احد أشكال المقاومة الشعبية التي مارسها، وما يزال يمارسها أهالي مدينة القدس، ليجبروا الاحتلال على وقف ممارساته العنصرية، كمواصلة الاستيطان التوسعي، وبناء جدار الفصل العنصري، وقد نجحت هذه الإعتصامات إلى حد ما في زيادة حجم الصمود لدى الأهالي.

في 1-8-2008 قامت وفود تمثل الفعاليات الوطنية، خيمة الاعتصام التي أقيمت على ارض بيت حنينا القديمة شمال مدينة القدس، للتضامن مع أصحاب الأراضي المهددة بالتجريف واقتلاع الأشجار. وفي 25-2-2009 قصد خيمتي الاعتصام في حي البستان ووادي حلوة ببلدة سلوان، إلى الجنوب من المسجد الأقصى، العديد من الوفود الرسمية والشعبية والشخصيات الاعتبارية، ووفود أوروبية، للتضامن مع السكان ضد هدم منازلهم، لصالح مخططات تهويدية خطيرة في المنطقة.

[1] مركز الزيتونة للدراسات، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، تقرير معلومات عدد 26، بيروت، 2014،مرجع سابق.

وشملت حملات التضامن زيارة خيمة " أم كامل" في حي الشيخ جراح، والتي تم طردها من بيتها في الحي بالقوة لصالح جماعات يهودية متطرفة، فضلا عن هدم خيمتها التي تقيم فيها، سبع مرات لما باتت تمثله الخيمة من حاله رمزية لصمود المواطنين المقدسيين في مدينتهم، وفي 26-7-2010 شهدت الخيمة التي أقامتها اللجنة الوطنية لمقاومة الإبعاد في القدس بمقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس المحتلة، والتي يعتصم فيها نواب القدس ووزيرها الأسبق خالد أبو عرفة مشاركة المزيد من الوفود التضامنية المحلية والأجنبية احتجاجا على قرارات الاحتلال بإبعادهم عن مدينتهم القدس.[1]

3.3.1.4 قطاع غزة

يمكن القول أن مفهوم المقاومة الشعبية يتمثل بصورة أشمل وأوضح في الضفة الغربية أكثر منه في قطاع غزة، وذلك يرجع إلى وجود احتكاك مباشر مع الاحتلال الإسرائيلي والى منع الأجهزة الأمنية الفلسطينية من العمل المقاوم المسلح ومطاردتها له.

وتماشيا مع مفهوم المقاومة الشاملة برزت بعض أشكال المقاومة الشعبية في قطاع غزة، تناسبت مع طبيعة الموقع الجغرافي والجيوسياسي للقطاع بالنسبة للكيان الإسرائيلي، خصوصا بعد إخلاء الاحتلال الإسرائيلي مستوطنات القطاع عام 2005، مما أدى لحصر الاحتكاك المباشر لسكان القطاع مع الكيان الإسرائيلي في منطقة الشريط الحدودي وفي المنطقة البحرية قبالة القطاع.[2]

ففي شرق بلدة جباليا شمال القطاع، حيث ما يسمى المنطقة العازلة التي يفرضها الجيش الإسرائيلي على طول الحدود الشرقية والشمالية للقطاع والتي تقتطع من المساحة الجغرافية للقطاع، يتوجه المئات من النشطاء الفلسطينيين مساء كل يوم جمعه إلى هنالك لاختراق هذه المنطقة. فيحمل الناشطون العلم الفلسطيني، وشتل الزيتون، وعشرات اللافتات الرافضة لإقامة

---

[1] نسان أون لاين.نت - 2009-02-22،استرجاع 2\10\2014رابط الكتروني: http://insanonline.net/news_details.php?id=6830&PageNo=707

[2] عطا الله، علاء: **هل تجد المقاومة الشعبية موطئ قدم لها في غزة؟**، موقع صحيفة الرأي اليوم الالكترونية، لندن، 21-2-2014.

المنطقة الأمنية العازلة والحصار في مشهد يحاكي المقاومة الشعبية في قرية بلعين بالضفة الغربية، غير أن اكتمال الصورة ونجاح أهدافها يحتاج إلى المزيد من التنظيم.[1]

وفي تحد لكسر الحصار البحري الإسرائيلي المضروب على قطاع غزة، نجح ناشطون فلسطينيون ومتضامنون أجانب في كسره لفترة قصيرة، باجتيازهم حدود الستة أميال البحرية التي تفرضها سلطات الاحتلال، وقد أعلن ائتلاف شباب الانتفاضة – فلسطين أن قافلة الصمود والعدالة التي أطلقها في 2-12-2013 تمكنت بالفعل من كسر الحصار البحري المفروض على قطاع غزة عبر الوصول لمسافة ستة أميال داخل عرض البحر، بالرغم من التهديدات الإسرائيلية بمواجهتها ومنعها حال تجاوزها حاجز الستة أميال بحري.[2]

وأعلن الائتلاف في بيان له بان متضامنين وصحفيين أجانب من السويد والأوليات المتحدة واليابان شاركوا في القافلة. وذكر أن 20 قاربا يحمل قرابة 200 صحفي ومتضامن وناشط جابوا عرض بحر غزة، وألقى المشاركون في الفعالية زجاجات تحمل رسائل للمجتمع الدولي باللغتين العربية والانجليزية كرسالة رمزية للمجتمع الدولي.[3]

2.4 واقع المقاومة الشعبية في فلسطين

لم يكن خيار المقاومة الشعبية ذات الطابع السلمي أمراً مستجداً أو وليد اللحظة، إذ كان طيلة المرحلة السابقة مطروحاً، خصوصاً في الآونة الأخيرة في ظل تعطل المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وحالة الهدوء النسبي الذي يشهده قطاع غزة، هذا الواقع الذي تشهده كل من الضفة الغربية وقطاع غزة جعل من المقاومة الشعبية القاسم المشترك والحل التوافقي المتاح.

وقبل الحديث عن واقع المقاومة الشعبية في فلسطين بشكل مفصل لا بد من استرجاع ما تم تناوله في الفصل السابق ونعرج على موقف الفصائل الفلسطينية من المقاومة الشعبية في هذه

---

[1] رأي اليوم صحيفة عربيه مستقلة،هل تجد المقاومة الشعبية موطئ قدم لها في غزة؟21\2\2014،استرجاع بتاريخ 9\5\2014، رابط الكتروني:http://www.raialyoum.com/?p=55278

[2] عربيةiNews، ناشطون فلسطينيون يكسرون الحصار على غزة،2\12\2013،رابط الكتروني:http://www.inewsarabia.com/395/، استرجاع بتاريخ10\10\2014

[3] عطا الله، علاء: **هل تجد المقاومة الشعبية موطئ قدم لها في غزة؟**، مرجع سابق.

الفترة من تاريخ القضية الفلسطينية، إذ نلاحظ التغيير في موقف حماس من المقاومة الشعبية، حيث أصبحت المقاومة الشعبية في الآونة الأخير مقبولة ضمن أجندة الحركة السياسية، وظهر هذا التغيير بعد أتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تم توقيعه في القاهرة عام 2011، ويرجع هذا التغيير لمجموعة من الاعتبارات لعل أبرزها: تخفيف الضغط على أبناء حركة حماس في الضفة الغربية ومنحهم فرصة التقاط الأنفاس وإعادة البناء والتكوين والمشاركة في الفعاليات الجماهيرية ضد الاحتلال، وبناء حالة توافقية مع حركة فتح تسمح بإدارة الصراع مع الاحتلال، والسعي لتدشين علاقة جديدة بين الحركتين تقوم على أساس الشراكة خلال المرحلة المقبلة، وأخيراً تغيير الصورة النمطية في الذهنية الدولية عن حماس التي ارتبطت بالعمل المسلح وتهتم بالإرهاب، مما يسمح للحركة بمزيد من التواصل مع الدوائر السياسية والبرلمانية الغربية.[1]

وعلى الصعيد الأخر تنوعت مواقف الفصائل التابعة لموقف الفصيلين الكبيرين حركة فتح، وحركة حماس، فالفصائل ذات الخلفية الإسلامية لا تبدي أي حماسة لانتهاج المقاومة الشعبية وتشدد على تمسكها بالمقاومة المسلحة، فيما تتبع فصائل منظمة التحرير موقف حركة فتح ذاتها تأييدا لهذا الخيار،[2] وبالحديث عن الوضع الميداني الذي لم يلمس حتى الآن جهداً كفاحياً فلسطينياً مطلوباً للمقاومة الشعبية، بمعنى لا يوجد اتجاه حقيقي نحو تفعيل المقاومة الشعبية من قبل الفصائل الوطنية والقوى الإسلامية.

في ظل تنامي المقاومة الشعبية في فلسطين تشكلت لجان المقاومة الشعبية للجدار والاستيطان في كافة محافظات الضفة الغربية، بمبادرة من نشطاء العمل الوطني العاملين تحت إطار الحملة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان وتضم اللجنة في عضويتها نشطاء من عدد من المواقع المتضررة من الاستيطان، بالإضافة إلى ممثلين عن عدد من المؤسسات الأهلية كالإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي واتحاد جمعيات المزارعين ولجان العمل الصحي وجمعية تنمية الشباب، حيث كان الهدف من تشكيل هذه اللجنة هو توفير الإمكانيات اللازمة لإنجاح الأنشطة

---

[1] مركز الزيتونة للدراسات: المقاومة الشعبية الفلسطينية – الاحتمالات والتحديات، تقرير استراتيجي (43)، آذار 2012،استرجاع 25\11\2014الرابط:http://www.alzaytouna.net/permalink/12579.html

[2] المرجع السابق.

والفعاليات وتقديم ما يمكن لتوفير مقومات الصمود وبذل الجهود الفعلية في مواجهة الاستيطان، وقد شكلت اللجنة لجان فرعية في مختلف القرى والبلدات المتضررة من الاستيطان وجرائم المستوطنين.[1]

برزت حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات كإحدى وسائل المقاومة الشعبية والتي تعتبر أسلوباً نموذجياً كأحد أوجه المواجهة والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال كي تنال الشعوب حريتها واستقلالها، ويقصد بالمقاطعة الاقتصادية وبمفهومها العام إيقاف التبادل السلعي والخدماتي بشكل كلي أو جزئي مع الطرف المراد مقاطعته بما يخدم مصالح وأهداف الطرف الداعي للمقاطعة، وتشمل التعامل الاقتصادي والخدماتي بكافة أشكاله، أي وقف التبادل السلعي والخدماتي مع الطرف المطلوب مقاطعته وخاصة في أوقات الأزمات بهدف التأثير عليه سياسياً أو إضعافه عسكرياً أو اقتصاديا بهدف التأثير والضغط بما يخدم المصالح العليا العامة.[2]

تعتبر المقاطعة الاقتصادية أحد أشكال المقاومة الشعبية، ويمكن أن تكون أكثرها فعالية لأنها تتصل في مجالات عديدة، وبعلاقة الشعب الفلسطيني مع ممارسات الاحتلال، بمعنى آخر يمكنها أن تعالج القيود على حركة السلع وقوة العمل، متابعة الكفاح ضد التوسع الاستيطاني، وضد عزل وتهويد القدس، والتضامن مع الأسرى والمشاركة في إعتصاماتهم وإضرابهم، وخلق المبادرات التنموية وتشجيع العمل التطوعي، وهذا كله يجب أن يكون بمشاركة كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، وبأهداف واضحة ومحددة وبطرق سلمية وشعبية، إذ يمكن تشكيل جبهة متحدة ضد النظام الاستعمار الصهيوني إذا اجتمعت معاً كل من الائتلاف الفلسطيني لحق العودة، لجان مناهضة التطبيع ومؤسسات وقوى المجتمع المدني المختلفة بما فيها الفصائل السياسية وحركة التضامن العالمية.

---

[1] تلفزيون فلسطين، تشكيل لجنة شعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، 5-9-2013، استرجاع 15\10\2014الرابط الالكتروني http://www.nablustv.net/internal.asp?page=details&newsID=2602&cat=13.

[2] المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، ملف مقاطعة المنتجات الصهيونية ومنتجات المستوطنات، بتاريخ 3-5-2014، استرجعت 20\10\2014الرابط الالكتروني http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=mo7.

بتاريخ 2005/7/9 بدأت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)، حيث جاءت هذه الحملة بنداء من 171 منظمة فلسطينية غير حكومية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وتطبيق العقوبات ضد إسرائيل حتى تنصاع للقانون الدولي والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان،[1] ومن أهم أهدافها المعلنة: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتفكيك جدار الفصل العنصري، والاعتراف الإسرائيلي بالحقوق الأساسية للفلسطينيين المواطنين العرب في إسرائيل بالمساواة الكاملة، وحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194، وقد تفرع منها عدة حملات مختلفة مثل: الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية ضد إسرائيل، التي عملت وبشكل وثيق مع اللجنة البريطانية للجامعات الفلسطينية بالضغط على رابطة الأساتذة الجامعيين لتبنى المقاطعة الأكاديمية للجامعات الإسرائيلية، وحملات مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ودعم المنتجات الوطنية الفلسطينية.[2]

نجحت المقاطعة في تحقيق مناهضة التطبيع الاقتصادي والأكاديمي والثقافي والشبابي والتقني مع الاحتلال، وكانت تركز في كافة اجتماعاتها ولقاءاتها على أهمية المبادرات والحملات ذات الأهداف المحددة لنشر المقاطعة محلياً وعربياً ودولياً، والتأكيد على نشر وتعزيز ثقافة المقاطعة ومناهضة التطبيع، وذلك بتوسيع دائرة التبني والانخراط الفعلي في المقاطعة لكافة مستويات وشرائح المجتمع الفلسطيني، وضرورة العمل على ربط تجمعات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات بإستراتيجيات المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية والثقافية، ومقاومة التطبيع كأحد أشكال المقاومة الشعبية، ولكن مطلوب فعالية فلسطينية أكثر من قبل القوى السياسية بحيث لا تبقى الحملة في نطاق المؤسسات الحكومية فقط، فيجب أن تكون معركة الجماهير والمؤسسات الشعبية معاً، وأن تكون هنالك آلية لتدخل الحملة بأهدافها وممارستها في الثقافة العامة والتربية في كل بيت فلسطيني، والتحرك باتجاه تفعيل المشاركة الشعبية والمؤسساتية الواسعة في الحملة، لتصبح جزءاً أساسياً من أجندتنا الوطنية.[3]

---

[1] ويكيبديا، الموسوعة الحرة، المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، 2013/9/2، استرجعت 1\11\2014الرابط الالكتروني. http://ar.wikipedia.org/wiki/

[2] المرجع السابق.

[3] موقع جدلية ومسارات، يبحثان آفاق مقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها ضمن سلسلة الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر السنوي لمركز مسارات، بتاريخ 2010/4/5،استرجاع \2\11\2014 الرابط الالكتروني http://masarat.demo.blue.ps/ar/news/228.html.

3.4 تأثير المقاومة الشعبية الفلسطينية

حتى اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 لم تحقق المقاومة الشعبية في الحصول على أية تنازلات جوهرية على مستوى الفعل السياسي، غير أن هنالك بعض الحالات التي دفعت الإسرائيليين إلى التراجع أو تقديم التنازلات، أو محاولة الوصول إلى حل وسط، مما يثبت أن العمل اللاعنفي قد غير في القرارات الإدارية، كما حدث في العام 1967 عندما تراجعت سلطات الاحتلال عن محاولة فرض تدريس المناهج الإسرائيلية، وكذلك تراجعها عن إبعاد رئيس بلدية نابلس في العام 1979، واضطرارها في العام 1983 من تخفيف مطلبها الخاص بضرورة أن يوقع الأساتذة الأجانب في جامعات الضفة ما سمي ب قسم الولاء الذي يحظر أي دعم لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحت ضغط الاضطرابات والمظاهرات الاحتجاجية.[1]

لقد شكل هذه النجاحات حالات استثنائية، إلا أنها تبين أن السلطات الإسرائيلية قد تتراجع أو تقبل بحل وسط عندما تكون القضية غير ذات أولوية سياسية أو أمنية، ويؤكد توماس سميرلنج أن هنالك إمكانية لقيام حركة لاعنفية في الضفة الغربية، وتتزايد احتمالات النجاح عندما يكون المناخ المحلي والدولي مواتياً، وتكون الحملة اللاعنفية مستمرة، وعندما تحظى القضية باهتمام دولي، وتحدث انقسامات في أوساط صانعي السياسة أو الرأي العام في إسرائيل.[2]

على الرغم من كون الانتفاضة الأولى وما صاحبها من مقاومة شعبية سلمية تعتبر حلقة من حلقات النضال الفلسطيني، ولكنها بتوقيتها وأسلوب مقاومتها للاحتلال خلقت حاله جديدة لدى الإنسان الفلسطيني فقد أعادت الثقة بالنفوس وعززت روح الصمود والصبر، كما شغلت المقاومة الشعبية الرأي العام العالمي كله، فقد نالت حيزا كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام في الوطن العربي وفي العالم، مما مهد لإعادة طرح القضية الفلسطينية بقوة على الساحة الدولية، إذ

---

[1] سميرلنج، توماس. **إمكانية قيام حركة لاعنفية في الضفة الغربية، المقاومة المدنية في النضال السياسي**، تحرير سعد الدين إبراهيم، عمان، منتدى الفكر العربي، 1988، صفحة 116.

[2] المرجع السابق، صفحة 117.

أنه كانت تجربة المقاومة الشعبية خصوصاً فترة الانتفاضة الأولى من أقوى التجارب التي كان لها نتائج مباشرة على الشعب الفلسطيني حيث نزعت الاعتراف بوجوده من قبل قوات الاحتلال، كما استطاعت ان تكسب الشعب الفلسطيني تضامناً شعبياً إقليمياً ودولياً بل وتضامن من قلب المجتمع الإسرائيلي الذي نادى عدد من نشطائه السياسيين بوقف الاحتلال، ولم يقف تأثيرها على المستوى المحلي الداخلي سواء المجتمع الفلسطيني أو الإسرائيلي بل انعكس على المستوى الدولي.[1]

ويمكن أن نبين بعض الردود الدولية التي كانت رداً على المقاومة الشعبية الفلسطينية في وجه الممارسات والسلوكيات الإسرائيلية[2]:

- قدم " برونو كرايسكي"[3] رئيس الحزب الاشتراكي النمساوي اقتراحاً يقضي بطرد حزب العمل ووزير الدفاع رابيين من الاشتراكية العالمية، بسبب القمع الوحشي للانتفاضة اللاعنفية في عام 1987.

- قام مجموعة من الشخصيات اليهودية الشهيرة بإصدار إعلانا في عام 2004 قالوا فيه: إننا نخجل أن نكون يهوداً، وقد برزت مقالة المخرج والممثل السينمائي وودي آلف التي أثارت ضجة كبيرة في الأوساط اليهودية.

- صدرت لدى غالبية المؤيدين لإسرائيل في أمريكا العديد من المقالات في الفترة الممتدة ما بين 2001- 2004 تقارن الوضع في إسرائيل مع جنوب إفريقيا وايرلندا حيث سياسة الفصل العنصري، واعتبروا أن على إسرائيل أن تختار بين إقامة دولة ديمقراطية أو الإبقاء على نفسها كدولة الديانة الواحدة.

---

[1] الآداب، مجلة الالكترونية، لمحة تاريخية عن النضال السلمي، كلمة الصحافة، 1يوليو 2011،استرجاع،12\11\2014 الرابط الالكتروني http://adabmag.com/node/438

[2] المرجع السابق.

[3] سياسي نمساوي. عاش في السّويد خلال فترة الحكم النازي. تولى منصب وزير الخارجية (1959 ــ 1966)م وبعد ذلك تولى رئاسة الحزب الاشتراكي النمساوي، ومن ثمّ أصبح مستشار النمسا (أي رئيس وزرائها) عام (1970 ــ 1983) م. ولد عام (1911) م,وتفي عام(1990).

- أدان وشجب مجلس الأمن الدولي في قرار رقم 605 في 12 ديسمبر كانون أول 1987 الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ويطلب من إسرائيل أن تتقيد فوراً وبدقة باتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، حيث لم تستطع أميركا استخدام حق النقض الفيتو.

ومن ابرز ردود الفعل التي ترتبت على المقاومة الشعبية في انتفاضة الأقصى عام 2000 التالي:[1]

- استطاعت حشد الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية من خلال المشاركة الواسعة للمتضامنين الأجانب في فعاليات المقاومة الشعبية التي تشهدها القرى الفلسطينية، كالنبي صالح والمعصرة وكفر قدوم ونعلين وبعلين، إضافة للتغطية الإعلامية من قبل الوكالات العالمية لفعاليات المقاومة الشعبية.

- أدان مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 1322 الصادر بتاريخ 7 اكتوبر تشرين أول 2000 إسرائيل لاستخدامها المفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني.

- اعتبرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في قرارها الصادر بتاريخ 19 اكتوبر تشرين أول 2000 إن الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية على المدنيين والاستخدام غير المناسب للقوة جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

- اعتبر الاتحاد الأوروبي في بيان أصدرته رئاسته بتاريخ 2 اكتوبر تشرين أول 2000 إن المواجهات الدامية التي حصلت في القدس والأرضي الفلسطينية هي نتيجة عمل استفزازي، حيث انتقد الرئيس الفرنسي في وقتها جاك شيراك زيارة شارون للمسجد الأقصى بشدة واصفا الزيارة بأنها عملية غير مسئولة.

---

[1] عثمان، عثمان: ***مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة***، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية**، المجلد 21، 2007، 113.

- منظمة العفو الدولية نددت في بيان لها بعملية القتل العشوائي غير المبرر من قبل الجنـــود الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية، كما أدان البابا شنودة الثالث الاعتـــداء الإســـرائيلي الصارخ على الفلسطينيين وخصوصاً في القدس.[1]

ردة الفعل على المستوى الإسرائيلي:

- قيام 80 ألف إسرائيلي من حركة السلام ألان بالتظاهر لأول مرة في التاريخ الإســـرائيلي تحت شعار فليسقط المحتل، إضافة لإصدار 620 بروفسوراً جامعا بيانا بعنوان: احتلالنـــا يضع إسرائيل في خطر.

- لأول مرة في إسرائيل تقفل جريدة ديرتش هونيتروتز بسبب تغطيتها للأحداث في الضـــفة وغزة، كذلك منع رئيس مجلس إدارة التلفزيون والراديو الإسرائيليين بث فلم يظهـــر فيـــه جندي إسرائيلي وهو يضرب رأس فلسطيني بالحائط ويكسر يده.

- قيام 160 ضابطاً رفضوا التطوع في الجيش ووقع 1600 ضابط إسرائيلي عريضة أعلنوا فيها أن استمرار سياسة الاستيطان وأيديولوجية إسرائيل الكبرى واستمرار الوضع يشـــكل خطراً على امتنا.

- نواب وضباط كبار حرضوا الجنود الإسرائيليين على رفض الطاعة، وقد كتب أحد الضباط الكبار رسالة يتوجه فيها إلى الجنود: أطلب منكم عدم تلطيخ شرفكم من خلال إطاعة أوامر تقضي بكسر عظام مدنيين يعيشون في ظل الاحتلال، كما أطلب مـــنكم حمايـــة كـــرامتكم كرجال قد تكون دعوتي إلى العصيان مخالفة للقانون، إلا أنه من واجب كل يهودي ما زال يملك ضميراً أن يرفض إطاعة الأوامر.

- انخفض الاستعداد للتطوع في الخدمة العسكرية 47%. [2]كان لاستخدام المقاومة الشعبية أثر في شل الأسلحة الإسرائيلية المتفوقة كماً ونوعاً على أسلحة دول الشرق الأوســـط، وهـــو

---

[1] **الهيئة العامة للاستعلامات**، 2000، ص 26

[2] الآداب مجلة الكترونية: **لمحة تاريخية عن النضال السلمي**، مرجع سابق.

صلب إستراتيجية البعد اللاعنفي تغيير أدوات الصراع والمقاومة لتقييد الطرف الآخر في التحرك.

1.3.4 على الصعيد الفلسطيني

عملت المقاومة الشعبية على قلب كل المعتقدات السائدة، بأن الضغط والإرهاب والعنف لا يمكن أن يثني الشعب الفلسطيني عن المطالبة بحقه في تقرير مصيره والحرية، فقد أثبت الشعب الفلسطيني قدرته على استلهام الدروس والعبر النضالية، وكسر حاجز الخوف من النفوس في مواجهة قوات الاحتلال، وتماسك الشعب ووحدته أمام قوات الاحتلال والتفافه حول قضيته الوطنية، فقد ساهمت المقاومة الشعبية في تعميق الوحدة الوطنية، وترجمة ذلك من خلال انطلاق نهج المقاومة الشعبية في كافة القرى والمدن الفلسطينية، كنعلين والنبي صالح والمعصرة وكفر قدوم، حيث تعززت قدرة الشعب الفلسطيني ومن خلفه القيادة الفلسطينية على الحركة السياسية ومنحتها الديناميكية في طرح القضية الفلسطينية بطريقة شعبية سلمية قادرة على كسب الرأي العام العالمي، وهذا يتضح بحجم الدعم الدولي لنهج المقاومة الشعبية الفلسطينية من خلال المتضامنين مع القضية الفلسطينية.

بالمقاومة الشعبية تمكن الفلسطينيون من إفشال مشروع الإدارة المدنية وقيام روابط القرى، الذي حاولت إسرائيل من خلاله الالتفاف على وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، مثلما تمكن الفلسطينيون من إفشال فرض المناهج التعليمية الإسرائيلية على أبناء الضفة الغربية في العام 1967، وكذلك تحييد آلة الحرب العسكرية الإسرائيلية واستنزاف قوته الاقتصادية والبشرية، من خلال جعل مختلف وحدات الجيش في حالة استنفار دائمة ومستمرة، وأجبرتها على التعامل مع ثورة شعبية غير مسلحة، مما دفع السياسة الإسرائيلية إلى اللجوء إلى أساليب قمع كشفت بها المكونات العنصرية الكامنة في طبيعة الصهيونية السياسية في إسرائيل.[1]

---

[1] العبد، جورج: ***المجتمع المدني في ظل الانتفاضة: المقاومة الشعبية والحركات الوطنية الفلسطينية***، **الدراسات الفلسطينية**، (العدد 5، صفحة 105–126)، 1991.

كما أنه وتحت ضغط المقاومة الشعبية السلمية للجدار تمكن الفلسطينيون في قرية نعلين من تغيير مسار الجدار، ففي 4-9-2007 أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً ينص على عدم قانونية الجدار في مساره، وما المبررات التي قدمها الجيش الإسرائيلي بحجة أنه بني لأغراض أمنية غير مقنعة، فأوصت المحكمة بهدمه وإعادته إلى الخلف بطول 500 متر أي ما يقارب 1100 دونم، ومن خلال ذلك تمكن الفلسطينيون في تلك القرية من استعادة نصف ما هو مهدد بالمصادرة، [1] وفي شهر نيسان 2004 تمكن الفلسطينيون في قرية بدرس غرب رام الله من تغيير مسار الجدار وإنقاذ الأراضي التي كانت مهددة بالمصادرة لصالح الجدار والبالغة 1200 دونم، وبفعل المقاومة الشعبية لم يتمكن الاحتلال من مصادرة أكثر من 76 دونم فيها فيما استرجع الأهالي حوالي 200 دونم من أراضي القرية التي احتلت في العام 1948.

باستخدام مبدأ اللاعنف تمكن الفلسطينيون من استقطاب المتضامين الأجانب والإسرائيليين، وتأسيس حركة للتضامن العالمي في فلسطين، حيث أحدثت نقلة نوعية ومتقدمة في مفهوم وطريقة التضامن الدولي الشعبي مع الشعب الفلسطيني، اعتمدت على المشاركة الفعلية والمباشرة في المقاومة والتصدي لإجراءات الاحتلال، فكانت الناشطة الأمريكية راشيل كوري والبريطاني توم هندورال من بين ضحايا سياسة القمع الإسرائيلية. [2]

غير أنه حتى الآن لا يوجد قيادة موحده للمقاومة الشعبية ولهذا لقد أخفقت القيادة الفلسطينية في الوصول بالفلسطينيين إلى مرحلة العصيان المدني الشامل، برغم الدعوات المتصاعدة ومحاولات تهيئة الوضع العام لذلك.

2.3.4 على الصعيد العربي

تمكنت المقاومة الشعبية الفلسطينية من إتاحة الفرصة أمام السلطة الوطنية والقيادة الفلسطينية للحوار مع الدول العربية لمزيد من تصليب الرأي والموقف العربي الموحد، فتبنت الدول العربية مواقف موحدة إزاء قضية فلسطين في المؤتمرات والندوات العالمية، غير ان

[1] من منشورات اللجنة الشعبية، مؤتمر بلعين الثالث للمقاومة الشعبية، 4-6-2008.

[2] يوسف، محمد: أبو علاء منصور، **بلعين في المقاومة الشعبية**، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات، 2007، صفحة 33.

المقاومة الشعبية عجزت في استنهاض الذات العربية، فبقي الفعل العربي دون الحد المطلـــوب، فلم يكن ليتوازى مع حجم تأثير الانتفاضة على الصعيد العالمي، فالفعل العربي الشـــعبي بقـــي محدوداً في المسيرات والمظاهرات المحدودة في بعض المدن والعواصم العربية الكبرى.

3.3.4 على الصعيد الدولي

شكلت المقاومة الشعبية حالة استثنائية في نهج المقاومة التي مارسها الشعب الفلسطيني، اذ شكلت انتفاضة 1987 منذ بداية اشتعالها الحدث الأبرز في مختلف دول العالم، حيث أضحت المادة الرئيسية لوسائل الإعلام المختلفة، الأمر الذي طرح القضية الفلسطينية كقضـــية تحـــرر وطني تحتل مركز الصدارة بين مجمل قضايا حركات التحرر العالمية، فتأثير المقاومة الشعبية الفلسطينية في الإعلام الأمريكي قد وصل مستوى خطيراً دفع القيادة الإسرائيلية إلى القول " إن وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية قد أسهمت في تصاعد الاضطرابات داخل الضفة الغربيـــة وقطاع غزة". وفي أوروبا نجحت المقاومة الشعبية في فرض نفسها على الأعلام هنالـــك فـــاثر بشكل مباشر في الرأي العام الأوروبي عندما خرجت مظاهرات الاحتجاج في أكثر العواصـــم الأوروبية منددة بسياسة الاحتلال الإسرائيلي في قمع المقاومة الشعبية الفلسطينية، ومعلنة دعمها وتأييدها للشعب الفلسطيني في نضاله من اجل تحرير وطنه ونيل حقوقه الوطنيـــة، فالمقاومـــة بالإسلوب الشعبي السلمي قد تمكنت من اختراق ادعاءات الإعلام الإسرائيلي والصهيوني فـــي الغرب، والذي حاول تصوير إسرائيل وعلى مدى نصف قرن بأنها واحـــة للديمقراطيـــة، وان الفلسطينيين مجرد إرهابيين.

كما نجح الفلسطينيون من خلال المقاومة الشعبية وخصوصاً في الانتفاضة الأولى بـــأن أصدر مجلس الأمن الدولي بتـــاريخ 22-12-1987 قـــرار رقـــم 506 بإدانـــة الممارســـات الإسرائيلية واستنكارها، وبأغلبية 14 صوتا وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، وفي 5-1-1988 اصدر مجلس الأمن بالإجماع قراره رقم 507، وفي نفس اليوم اصدر أيضا بالإجماع قرارا ثالثاً يدين الممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، ويدعو إسرائيل لعدم إبعـــاد المدنيين الفلسطينيين وترحيلهم. كما أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة إســـرائيل وفـــي ختـــام

مناقشة خاصة كرست لبحث الموضوع بأكثرية 130 صوتاً لاستمرارها في خرق حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ولم يصوت ضد القرار سوى أميركا وإسرائيل، فيما امتنع عن التصويت 16 دولة.[1]

كما انه بقوة الانتفاضة والمقاومة الشعبية وجهت دعوة لرئيس منظمة التحرير وقتها لإلقاء خطابه أمام البرلمان الأوروبي في أيلول 1988، كما تم نقل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة من نيويورك إلى جنيف، في أعقاب رفض جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق منح الرئيس عرفات سمة الدخول للولايات المتحدة في 30-11-1988 لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. فيما مثل الاعتراف الدولي الواسع بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس نجاحا آخر للمقاومة الشعبة الفلسطينية.

كما حققت المقاومة الشعبية وبفضل الدبلوماسية الفلسطينية وبمساندة عربية نصراً كبيراً على سياسة الاحتلال وقادته بتبني مجلس حقوق الإنسان في جنيف تقرير غولدستون بتاريخ 16-10-2009، بتجريم القادة الإسرائيليين اثر العدوان الذي شنه الجيش على غزة في شتاء عام 2008.[2]

4.3.4 على الصعيد الإسرائيلي

نتيجة لضغط المقاومة الشعبية من خلال أساليبها، فقد ظهر استياء كبير في صفوف الجنود، وطالبوا بتقصير مدة الخدمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتصاعدت هذه المطالبات لتشكل ضغط على حكومة الاحتلال مما دفع وزير الجيش الإسرائيلي وقتها إسحاق رابيين لإدانة هذه الدعوات، ومن خلال الانتفاضة الثانية ونتيجة لسياسات شارون ومبالغته في استخدام العنف دون وجود أي أفق لحل سياسي، برزت بين الحين والأخر بعض الظواهر التي تشير إلى ضجر قطاعات ذات شان في المجتمع الإسرائيلي.[3]

---

[1] المبيض، اشرف: **المقاومة المدنية في فلسطين في ضوء تجربة جنوب إفريقيا 1987-2012**، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012، ص 67.

[2] المرجع السابق، ص 126.

[3] الشيخ، نهاد: **تأثير الانتفاضة على الواقع السياسي في المجتمع الإسرائيلي**" **اثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني**"، تحرير خالد شعبان وآخرون، بيروت، 2004، صفحة 115.

كذلك بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وعدم وجود فرص العمل الملائمة وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية، فقد اضطر ألاف اليهود إلى الهجرة المعاكسة، التي شكلت حالة أربكت سلطات الاحتلال، ونتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، فقد انخفض عدد المهاجرين إلى إسرائيل خلال السنة بأكثر من ربع ما كان عليه قبل الانتفاضة. [1]

كما أوجدت المقاومة الشعبية تحولاً لدى اليهود في مختلف بلدان العالم، ففي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا اكتفى اليهود بترديد بيانات الحكومة الإسرائيلية وتبرير سياستها الحديدية، وبعد أن تصاعدت الحملة الإعلامية، وكشفت عمق ممارسات جنود الاحتلال وحجمها ضد المواطنين العزل من السلاح و أدركت المنظمات الصهيونية أن الرد التقليدي لم يعد كافيا، وإنما أصبح محرجا لليهود، مما دفع باتجاه تقديم انتقادات من بعض رموز الحركة اليهودية العالمية فقد حذر الحاخام الكسندر شيذرلز من النتائج العكسية لإجراءات الحكومة في الضفة الغربية وقطاع غزة وقال: " إن سياسة الضرب الإسرائيلية مهينة للروح اليهودية، وغير أمينة على الحلم الصهيوني، وإنها ستؤدي إلى نتائج معاكسة".

بفعل المقاومة الشعبية حيدت آلة الحرب الإسرائيلية واستنزفت قوته الاقتصادية والبشرية من خلال جعل مختلف وحدات الجيش في حالة استنفار دائمة ومستمرة، واجبرنها على التعامل مع ثورة شعبية غير مسلحة، مما دفع السياسة الإسرائيلية إلى اللجوء إلى أساليب قمع كشفت بها المكونات العنصرية الكامنة في طبيعة الصهيونية السياسية في إسرائيل. [2]

4.4 المقاومة الشعبية إستراتيجية عمل وطني

إستراتيجية المقاومة الشعبية ركن أساسي من إستراتيجية فلسطينية شاملة يجب الاتفاق عليها وبالتالي يكون هناك رؤية إستراتيجية حول المقاومة الشعبية يجمع عليها الجميع ويتم

---

[1] خالد شعبان وآخرون: **انتفاضة الاستقلال**، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق، شركة دار التقدم العربي، 2002، صفحة 145.

[2] العبد، جورج: **المجتمع المدني في ظل الانتفاضة: المقاومة الشعبية والحركات الوطنية الفلسطينية**، مرجع سابق، صفحه 117.

تطبيقها سويا فلا يجوز لحزب أو فصيل أن ينتهج المقاومة المسلحة بما فيها العمليات الاستشهادية بينما حزب أخر يعتمد خيار التسوية السياسية والمفاوضات، هكذا دون تنسيق بينهما كما ليس من الصواب أن تطلق بعض الفصائل الصواريخ والقيام بعمليات عسكريه في وقت التزام السلطة بالتهدئة، إضافة لذلك لا يجوز أن تتبنى بعض الفصائل المقاومة وهي بالمعارضة ثم تتخلى عنها إذا ما وصلت السلطة، لذلك فان الاستراتيجيات المتعارضة تنعكس سلبا على القضية الفلسطينية برمتها.وبما أن هدف المفاوضات والمقاومة السلمية والمسلحة واحد وهو إعادة الحقوق لأصحابها وإزالة الاحتلال فلا بد من ممارستها في إطار إستراتيجية وطنية وتحت قيادة وطنية واحده بحيث تصبح المفاوضات والمقاومة مكملان لبعضهما البعض.حيث أن مواجهة الاحتلال في إطار إستراتيجية وطنية واحده، توحد الشعب وتستقطب التأييد العالمي وتحقق الأهداف بشكل أفضل وأسرع، وهذا ما تم لمسه من انتفاضة 1987، كما انه ليس ثمة تعارض في الحقيقة بين مقاومة سلمية ومقاومة مسلحة والمفاوضات ما دام الهدف واحدا هو دحر الاحتلال، بل أغلب تجارب الشعوب جمعت بين الأسلوبين ضمن إستراتيجية واحده متكاملة تقودها قيادة واحدة،كما إن الإستراتيجية مبنية على مصلحة وثوابت الوطن لذلك لا تكون إلا وفق توافق وطني لان الثوابت محل اتفاق.

إن ما وصل إليه الوضع الحالي في فلسطين من عدم تحقيق هدف التحرير والوصول إلى مشروع الدولة ما كان إلا لعدم وجود إستراتيجية حقيقية واضحة معلنة متفق عليها تكون أساسا لتحقيق هذا الهدف ولا يمكن الوصول إلى الهدف وهو تحقيق التحرير ونحن نسير بدون إستراتيجية واضحة، متفق عليها وهذا ما نراه واضحا عند السلطة والفصائل ومنظمة التحرير، كل يرى الحل من جهته بطريقة مختلفة عن الأخر، لذلك تجد الشارع الفلسطيني تائها كقيادته لا يدري أين تسير به السفينة السياسية إن صح التعبير، كما انه يجب الخروج من الاتفاق النظري حول المقاومة الشعبية إلى رؤية عمليه قابلة للتنفيذ، تكون إستراتيجية معتمده لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

1.4.4 أسباب غياب إستراتيجية عمل وطني

إن من أهم أسباب غياب إستراتيجية عمل وطني متفق عليها بين الفصائل الفلسطينية هو غياب المرجعية الوطنية الموحدة والمقصود بها مرجعية الاختيار الشعبي والتي لا بد أن تشمل كل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج مما يجعل القيادة الوطنية تحت طائلة المسائلة أمام الشعب الفلسطيني، وهذا يتطلب من جميع القوى والفصائل الرضي والقبول بالشراكة في إدارة الصراع وقيادة المشروع الوطني والاحتكام إلى الشعب الفلسطيني على قاعدة الهدف الاستراتيجي التحرير والعودة.[1]

إضافة إلى سبب غياب المرجعية الوطنية الموحدة،هناك أسباب أخرى:[2]

1- ضعف مؤسسة القيادة خاصة بعد الانقسام الفلسطيني والخلل الواقع بين السلطات المختلفة التشريعية والتنفيذية.

2- التعصب الحزبي والفصائلي وعدم الانسجام بينها، فكل يعتبر نفسه الصواب ويكيل الاتهامات والانتقادات لغيره دون أن يلقي لعيوبه بالا

3- ضعف الدور الشعبي في الضغط على القيادات السياسية، خوفا على المصالح المرتبطة بالأحزاب أو لانعدام الثقة بها.

4- انسلاخ الأحزاب والفصائل المختلفة عن الدور الحقيقي المناط بها وهو منظومة وثقافة وقوانين حركات التحرر الوطني.

5- الأيدلوجيات المغلقة شكلت عائقا أمام التفكير العقلاني والإبداعي الذي يتيح لإيجاد حلول للمشاكل المختلفة.

---

[1] صالح، محسن محمد،وآخرون،**أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،2013،ص33. أين الرابط

[2] ابراش،إبراهيم،الحاجة إلى إستراتيجية فلسطينية متعددة المسارات،ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية،الدراسات والبحوث، موقع الكتروني:http://www.palnation.org/vb/forumdisplay.php?f=6 استرجاع:1\11\2014

6- انعدام استقلالية القرار والارتهان لأجندات خارجية متعارضة.

7- اعتبار أن الانتخابات هي الحل الأمثل لما تمر به القضية من أزمة

8- غياب دور النخب والمثقفين والمفكرين وقادة الرأي العام لأسباب متعددة منها الخوف على مصالحهم ووظائفهم.

9- جعل السلطة والوصول إليها هو الهدف الأسمى للأحزاب السياسية على حساب الحفاظ على برنامج وطني مما أدى لتحول المقاومين إلى موظفين يبحثون عن امتيازات خاصة

10- الانقسام الفلسطيني وما ترتب عليه من فصل غزة عن الضفة.

11- اختلاف البرنامج بين الفصائل الوطنية والإسلامية وتعقيدات التوفيق بينهما.

12- الأداء التكتيكي بدل الاستراتيجي وهذا كان طابع منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يخضع للظروف والضغوطات والإملاءات، حيث بررت كل تصرف لا ينسجم مع مشروع التحرير بأنه تكتيك ومن متطلبات المرحلة دون السير نحو إستراتيجية واحده حيث أصبح التكتيكي أولوية والاستراتيجي ثانوي.[1]

13- انعدام الدور الدولي والعربي الداعم لاستراتيجيه وطنيه متكاملة تسعى لتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة.

ولا يمكن الخروج من هذه الحال إلا بإعادة بناء إستراتيجية وطنيه متفق عليها والعمل على عملية استنهاض وطنيه شامله ولا يكون ذلك إلا بالوصول إلى توافق وطني على أسس ومرتكزات الإستراتيجية الوطنية،حيث أن فشل الاستراتيجيات لا يعود لخلل في موازين القوى إنما لغياب آليات تحقيق الإستراتيجية كما إن لإستراتيجية الوطنية المطلوبة هي إستراتيجية تحرر وطني تتبنى الخيار المناسب في تحقيق هدف التحرر ويكون ذلك أما عن طريق الخيار المسلح أو النضال السلمي أو كليهما، هذا ما تقرره القيادة المعتمدة المتفق عليها فلسطينيا، ولهذه الإستراتيجية مرتكزات أساسيه.

[1] صالح، محسن محمد،وآخرون، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**، مرجع سابق، ص34

2.4.4 مرتكزات إستراتيجية العمل الوطني

1.2.4.4 الهدف

والمقصود هنا أهداف استراتيجيه لشعب واقع تحت الاحتلال، يتجاوز هذا الهدف الخلافات والأجندات الداخلية المختلفة فالمصلحة الوطنية العليا هي الأسمى وهي الأولى، والهدف هو إجابة عن أسئلة مشروعة تتعلق بالقضية الفلسطينية ماذا يريد الفلسطينيون؟ والإجابة معروفه هو إزالة الاحتلال. وبأي طريقه يكون ذلك؟ وغير ذلك من الأسئلة الإستراتيجية.

كمان إن هذا الهدف يجب أن يميز بين ما نريده كفلسطينيين، وما تريده أطراف عربية وإقليمية توظف القضية الفلسطينية لخدمة أجندتها الخاصة،لأن البرنامج الوطني لن يكون وطنيا إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية:قيادة وهوية وانتماء.

2.2.4.4 وسائل وأدوات تحقيق الهدف

وهنا تكمن مشكلة حقيقة لان الاختلاف حول الأساليب والأدوات انعكس سلبا على فرص تحقيق الهدف، فان كان إزالة الاحتلال هو الهدف ما هي الوسائل التي سوف تعتمد لتحقيقه؟ ما هي إستراتيجية تحقيق الهدف؟ هل المقاومة أم التسوية السلمية.؟ وإن كانت المقاومة هل هي السلمية أم المسلحة؟.[1]

وقد لمسنا توافقا بين الفصائل الفلسطينية خاصة حركتي فتح وحماس حول خيار المقاومة الشعبية، وهذا ما لم يكن تجاه الخيارات والبدائل الأخرى.

3.2.4.4 المرجعية

وهي أساس الهوية والثقافة، فهي هوية المشروع الوطني الفلسطيني، غير أن لهذه المرجعية أشكال متداخلة فمنها التاريخي ومنها السياسي والقانوني والقومي والإسلامي، وهذه

[1] ابراش، إبراهيم، وزير سابق في حكومة سلام فياض، مقابلة هاتفية، غزة، بتاريخ 2014\12\27

المرجعية بحاجة لاتفاق حولها، فهل تكون المرجعية من خلال الإطـــار القـــائم وهـــو منظمـــة التحرير؟ ام من خلال حوارات بين المنظمة والقوى خارجها؟ أم من خلال انتخابات؟

لكن بما أن المرجعية قائمة والإطار موجود وهو منظمة التحرير وقد تم الاتفاق علـــى إصلاحها وتفعيلها بين جميع الفصائل، فالأحرى المضي قدما في ذلك حتى تكون إطارا وطنيـــا جامعا متفق عليه.

4.2.4.4 الإطار القيادي

ويكون للكل الفلسطيني بحيث يمثل كل الفلسطينيين ويتحدث باسمهم وهنا أمـــا أن يـــتم تفعيل منظمة التحرير بحيث تستوعب القوى الخارجة عنها أو عمل مؤسسه جديدة تنبثق عـــن مؤتمر شعبي وطني لجميع الفلسطينيين في الداخل والخارج.وجود إطار يعني وجود قيادة واحدة وممثل واحد للشعب الفلسطيني يتحدث نيابة عنهم ويتصـــرف باســـمهم فـــي كافـــة المحافـــل الدولية.الباحث يميل للخيار الأول وهو تفعيل المنظمة لكي تســـتوعب كـــل القـــوى الوطنيـــة والإسلامية .حيث أن دخول الحركات الإسلامية لمنظمة التحرير سينجم عنه تحولات إستراتيجيا بحيث يكون هناك إجماع فلسطيني على برنامج المقاومة الشعبية.

5.2.4.4 الثوابت

أي ما يجمع عليه الفلسطينيون ويكون محل توافق وطني، كما انه لا يجوز الاخـــتلاف على الثوابت والشعب يعيش حالة تحرر، أما بعد تحقيق الهدف يمكن أن يتم صـــياغة وتعـــديل بعض الثوابت من خلال التوافق أو من خلال انتخابات واستفتاء عام.

فلو كان هناك توافق حقيقي عملي ومبدئي وليس نظريا بـــين كافـــة الفصـــائل علـــى إستراتيجية المقاومة الشعبية لكان الأمر مختلفا تماما وينعكس إيجابا علـــى الواقـــع السياســـي برمته.إذ أن غياب الإستراتيجية قاد إلى غياب الوسائل والأدوات الملائمـــة. وغيـــاب الاتفـــاق والمرجعية وعدم وضوح الرؤى قاد إلى غياب الانجاز وتحقيق الهدف.

الاتفاق على إستراتيجية واضحة وشاملة لا يكون إلا بالاتفاق على أداة واحده في صراعنا مع الاحتلال وهي إستراتيجية المقاومة الشعبية أو إستراتيجية العمل المسلح أو كليهما، ولا يتعارض ذلك مع المفاوضات بحيث تكون المقاومة المجمع عليها داعمة وسانده للمفاوض الفلسطيني

5.4 أهمية تبني المقاومة الشعبية كإستراتيجية عمل وطني

تكمن أهمية ممارسة المقاومة الشعبية وتبنيها كإستراتيجية عمل وطني في كونها تسمح لممارسة هذا النوع من النضال في جميع المجالات وعلى جميع الجبهات وبأقل الخسائر، كما أنها تمتاز بأنها مقاومة ذات تأثير واسع لأنها تشمل جميع فئات وشرائح المجتمع الرسمية والشعبية والفصائلية والحزبية،وذلك يزيد من أهميتها الإستراتيجية،إضافة أنها أي المقاومة الشعبية تجعل من مشروع الاحتلال يتعرض للخسارة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والإعلامية،داخليا وخارجيا، ويمكن إجمال أهمية المقاومة الشعبية في التالي:[1]

1.5.4 استنهاض طاقات الشعب الفلسطيني

عدم محدودية تأثير المقاومة الشعبية وتنوع أساليبها وتبنيها طرقا وأشكال مختلفة يجعلها تفجر طاقات الجماهير الكامنة واستثمار الطاقات الموجودة،التي تقود إلى مقاومة شعبيه واسعة تسهم في التحرير من خلال مشاركة جميع فئات وقطاعات الشعب.

2.5.4 اكتساب التعاطف والتأييد الدولي للقضية الفلسطينية

إن توحد الفلسطينيين حول خيار استراتيجي واحد وتبني المقاومة الشعبية كإستراتيجية عمل وطني،ينعكس إيجابا على القضية الفلسطينية من حيث التأييد العالمي والحصول على مكاسب دوليه متعاظمة،تخسر إسرائيل في مقابلها على الساحة الدولية.

---

[1] جرار، علام. دور المقاومة الشعبية في التحرير وإقامة الدولة. المركز العربي للدراسات وتحليل السياسات "مداد".: نابلس. 22\6\2013م،استرجعت 1\12\2014. http://www.medad.ps/ar/?page=details&newsID=288&cat=2

3.5.4 زيادة الوعي الجماهيري

يتمثل في أهمية المقاومة الشعبية ودورها في استرداد الحقوق المشروعة،خاصة بعد التشوه الذي أصاب المقاومة الشعبية على انه لا تأثير لها وإنها مقتصرة على أماكن وأزمنة محدده.

4.5.4 توحيد الجهود الفلسطينية

إن المقاومة الشعبية تساهم في تلاشي الخلافات السياسية وضمور البرامج الفصائلية أمام توحيد الجهود الوطنية في مقاومة المحتل عبر وسائل وأدوات شعبية ينصهر بها كل أصحاب البرامج السياسية المختلفة،لتحويل المكتسبات التي حازت عليها القوى المختلفة إلى مكتسبات عامه للقضية الفلسطينية.

6.4 المقاومة الشعبية لماذا؟

تعتبر المقاومة الشعبية عمل ذو محتوى استراتيجي، فهي أقل كلفة وأكثر ذكاءً ودهاءً في تحقيق الأهداف، وهي ديناميكية قوية في مواجهة الأنظمة والقوى الاستعمارية المجيشة بكافة أنواع العنف والقمع لذا، فلماذا يتم تقديم خدمة لهذه الأنظمة المستعدة والمجهزة أصلاً، من خلال مواجهتها بالعنف، فتستعمل كل ترسانتها في وجه القوى التحررية، والمقاومة الشعبية تعمل على نوع من توازن القوى على الساحة السياسية، ويمكن المقاومة من إحداث ضغط على الخصم، والتفاوض بوضع أفضل. كما أن المقاومة الشعبية تساعد تجييش بعض القوى من الخصم خصوصاً قوى الاعتدال في الطرف الآخر وكذلك الرأي العام العالمي[1]

كما أن الواقع الدولي والعربي اليوم مناسب في رأينا للعودة لخيار المقاومة الشعبية،فما دامت شعوب عربية وقوى معارضة تقوم بثورات وتحمل السلاح ضد أنظمة مستبدة وتجد تأييدا دوليا في ذلك،فإن الشعب الفلسطيني أحق بالقيام بثورة شعبية بل وبحمل السلاح في مواجهة الاحتلال، لأن الاحتلال أكثر خطرا على الشعوب وتهديدا للسلام الدولي من أنظمة غير ديمقراطية.

---

[1] البسطامي، مراد: **أقنعة تحررية**، غاندي فانون سعيد، جامعة بيرزيتو رسالة ماجستير غير منشورة، 2009، صفحة86

إضافة إلى ذلك فان المقاومة الشعبية هي الأنسب وفق معطيات ومحددات اللحظة الراهنة وهي احد ى المداخل الأساسية لإعادة الحقوق الوطنية وقضية الشعب الفلسطيني وهي وسيلة وطريقه تجذب التأييد والتضامن الدولي وتساهم في حصار المشروع الصهيوني وتعمل على عزله ونزع شرعيته باعتباره مشروع استعماري استيطاني

كما أن اختيار المقاومة الشعبية هو الأنسب لشعب خاضع تحت الاحتلال، اعزل من السلاح، في مواجهة قوة غاشمة تملك أعتى أنواع الأسلحة مما يكلف الشعب المحتل أثمانا باهظة توفق قدرته على تحملها إذا ما دخل في ذات الملعب، بخلاف المقاومة الشعبية التي يمكن أن يشترك بها غالبية الشعب بأبسط الوسائل مما يجعل خيارات الاحتلال محدودة في مواجهتنا.

إضافة إلى ما سبق فالمقاومة الشعبية إذا ما تم تنفيذها وفق استراتيجيه وطنية موحده تشكل أرضيه جيده من خلالها يتم تجنيد المحيط العربي من اجل حرب إعلاميه ودبلوماسيه واقتصاديه وقانونيه ضد الاحتلال وهذا غير ممكن في ظل مفاوضات بأجواء هادئة لا تجبر الاحتلال على تقديم تنازلات أو في ظل مقاومة مسلحة قد تساوي بين الجلاد والضحية.

ويمكن اختزال أهمية المقاومة الشعبية في هذه المرحلة بالنقاط التالي:[1]

1- انسداد أفاق المقاومة المسلحة يتطلب البحث عن بدائل متوافق عليها وطنيا.

2- انسداد أفاق العملية التفاوضية.

3- الاحتذاء بروح الثورات الشعبية التي حدثت في بعض البلدان العربية.

4- قطع الطريق أمام مخططات الاحتلال التي تعتمد على التصعيد العسكري ردا على الخطوات العسكرية الفلسطينية.

[1] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،المقاومة الشعبية الفلسطينية الاحتمالات والتحديات،تقدير استراتيجي(43)،اذار 2012،استرجاع 2\12\2014رابط الكتروني:
http://www.alzaytouna.net/permalink/12579.html

5- الحفاظ على روح المقاومة في نفوس وعقول الفلسطينيين والعمل على استنهاض هممهم التي تراخت بفعل الانقسام وتداعياته.

6- ضرورة إحراج الاحتلال دولياً، والعمل على تشويش وإرباك مخططات التهويد والاستيطان، إذ إن كل يوم يمر دون فعل كفاحي فلسطيني يُنقص من قدرة الفلسطينيين ككل على مواجهة مخططات وإجراءات وجرائم الاحتلال، ويجعل مهمتهم في كبح التوغل الإسرائيلي على الأرض والمقدسات أكثر صعوبة.

7- ضرورة الخروج من مأزق تناقض البرامج والأجندات الفصائلية، عبر التوافق على برنامج عملي لمواجهة الاحتلال يلقى تأييداً وتجاوبا من الجميع، ويضمن قبول ومشاركة الفصائل الفلسطينية

إضافة إلى ما سبق فان المقاومة الشعبية تساهم في توعية الشعوب خاصة الغربية بحقيقة أن هناك شعب محتل تمارس ضده أبشع أدوات القمع والإرهاب،حيث يؤدي ذلك إلى عزل إسرائيل دوليا ومحاسبتها قانونيا في المحاكم الدولية.

كما أن من أهم ما يميز المقاومة الشعبية أنها إسلوب نضالي يستوعب كل فئات الشعب للمشاركة الفاعلة بأساليب وأدوات مختلفة سواء كان ذلك في الوطن أو في الشتات بحيث يمكن للطفل والمرأة والعامل والفلاح..الخ أن يكون جزء منها، وهذا خلاف المقاومة المسلحة،فالمقاومة الشعبية هي أكثر قبولا وتفهما في هذه المرحلة خاصة بعد الحراك السلمي في دول الربيع العربي.

7.4 عناصر نجاح المقاومة الشعبية[1]

1- توفر الموارد البشرية والمالية

[1] جرار، علام. **دور المقاومة الشعبية في التحرير وإقامة الدولة.** المركز العربي للدراسات وتحليل السياسات مداد"، مرجع سابق.

2- فاعلية المقاومة الشعبية وتكمن في:

أ- استنهاض الجماهير وإعادتها لساحة النضال

ب- أخلاقية المقاومة الشعبية ومدى قبولها دوليا وقدرتها على إحراج إسرائيل على المستوى العالمي.

3- تبنيها كاستراتيجيه،حيث أن هناك توافقا شعبياً من قبل القوى والفصائل الفلسطينية المختلفة.

4- التطبيق على الأرض، ويعني نقلها من الاتفاق النظري إلى التطبيق العملي على الأرض،وهذا ممكن للأسباب التالية:

(أ)التجربة الفلسطينية في انتفاضة 1987 إضافة إلى التجارب العالمية في المقاومة الشعبية.

(ب) الحراك الشعبي العربي والدعم الدولي للشعوب في حراكها السياسي لنيل حقوقها المسلوبة.

وفي لقاء خاص مع البروفسور عبد الستار قاسم[1] المحاضر في جامعة النجاح الوطنية، قدم رؤيته الخاصة للمقاومة الشعبية، حيث يرى،أن المقاومة الشعبية ما هي إلا مصطلح تداولته حركتي فتح وحماس في الاتفاقات التي تتم بينهما، دون تحديد وتوضيح ماهيتها ومعناها وما يترتب عليها من مسؤوليات وواجبات على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية.

كما أن وجهة نظر الناس تختلف من المقاومة الشعبية، منهم من يعتبرها مقاومة سلميه،لا تستخدم السلاح والوسائل العنفية التي نؤدي إلى سفك الدماء، ومنهم من يراها عياره عن بعض المظاهرات ضد الاستيطان ومصادرة الأراضي والجدار.

كما يرى البروفسور عبد الستار قاسم أن المقاومة الشعبية" تعبير غير محدد المعنى، ويخضع للعديد من التفسيرات، وهو قد يشمل المقاومة المسلحة وغير المسلحة حيث أن المقاومة المسلحة عبارة عن مقاومة شعبية أيضا."

[1] قاسم، عبد الستار، مقابلة شخصية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، بتاريخ14\5\2014

إن حصر المقاومة الشعبية بالمواجهات والخطوات السلمية فقط، يتطلب بان يقوم الشعب الفلسطيني بالإجراءات التالية:

1- المقاطعة الاقتصادية كخطوة أولى يمارسها الشعب الأعزل دون عنف، حيث أن هذه المقاطعة تلحق ضررا باقتصاد الاحتلال، أو على الأقل لا تفيده اقتصاديا، ويتطلب ذلك:

أ- وعيا وطنيا بالمسؤولية الفردية والجماعية.

ب-تغليب القيم الوطنية على الاستهلاكية.

ت-تشجيع المنتج المحلي وتحسينه لأنه يساهم في استمرار المقاومة.

2- وقف التطبيع بشكل تام ومقاطعة العدو في كل المجالات دون استثناء، خاصة المفاوضات والتنسيق الأمني و حمل السلاح المرخص من قبل العدو.

3- وقف العمل في مصانع ومعامل العدو في كل الأراضي المحتلة، لان قوة العامل الفلسطيني يجب أن لا تكون قوة بناء لاقتصاد العدو بل يجب أن تبني اقتصادها الفلسطيني، وهذا يتطلب تطوير اقتصاد فلسطيني يعتمد على الذات والاكتفاء الذاتي، ويتيح فرص عمل للجميع.

4- إتلاف وتمزيق بطاقة الهوية الإسرائيلية التي يحملها الفلسطينيون الآن حتى لا يتعرف عليهم العدو.

5- الاعتماد على الأردن ومصر في تلبية احتياجاتنا الاقتصادية بشراء ما يلزم من الأشياء الضرورية كالسكر والشاي.

6- إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر السلطة الفلسطينية بطريقة تخدم المقاومة الشعبية.

7- إعادة النظر بالمناهج التعليمية حتى تصبح مناهج وطنية تفتح الطريق أمام الوعي الوطني والوعي بالمسؤولية.

8- تأسيس وإقامة لجان شعبية مناطقية تشمل كل القرى والمدن، تكون قادرة على إدارة الأمور في حال انهيار الإدارة الرسمية أمام مواجهة الاحتلال للمقاومة الشعبية.

9- إيجاد بدائل للكهرباء والمياه الإسرائيلية عبر مولدات كهربائية فلسطينية وعبر حفر آبار جمع مياه على النمط الروماني.

10- التخلص من كل من يدعم الاحتلال ويعبث بمستقبل الشعب الفلسطيني خاصة الأمريكيين و الأوروبيين.

11- المقاومة الشعبية بحاجة إلى آلية إعلامية على كفاءة عالية تدعمها محليا و إقليميا وعالميا.

12- قطع العلاقات مع الدول العربية و الإسلامية التي تقيم علاقات مع الاحتلال.

13- اتخاذ خطوات صارمة ضد كل من يتعاون مع المحتل.

14- المقاومة المسلحة.

إمكانية التطبيق

يرى البروفسور عبد الستار قاسم أن هذه المقاومة حتى تحصل وتطبق لا بد من قيادة فلسطينية غير هذه القيادة الموجودة، ولا بد من إتباع سياسات مختلفة تماما عن السياسات المتعبة الآن، إضافة إلى جامعات و مدارس غير الجامعات والمدارس، وربما جيلا غير الجيل. لان المشكلة أن هناك من يظن المقاومة الشعبية عبارة عن مظاهره هنا أو هناك، أو خيمة اعتصام تطالب بالإفراج عن الأسرى، فالوضع الفلسطيني العام ليس جاهزا للمقاومة الشعبية التي حددت معالمها بالنقاط السابقة. فمصطلح المقاومة الشعبية الذي يتم تداوله الآن هو لتبرير عدم المقاومة وهو سخرية وعبث بعقول الناس.

يرى الباحث أن هذه الرؤية ممكن تطبيقها أو على الأقل البدء فيها إذا ما توفرت القناعة والإرادة السياسية لدى قيادة السلطة الفلسطينية وقيادة الفصائل والقوى المختلفة بشرط التخلي

عن كل الارتباطات والسياسات التي تحول دون تطبيقها، حيث أن غياب الرؤية وانعدام الإرادة الحقيقة تحول دون تحقيق أي من الأهداف الفلسطينية الإستراتيجية، فكل ما تم ذكره في رؤية البروفسور عبد الستار قاسم تشكل إستراتيجية لمقاومة شعبية حقيقية يعتد بها وقابلة للتطبيق عبر قرار وطني خالص من قيادة وطنية مخلصة وصادقة تتحلى بإرادة سياسية حرة.

8.4 نحو إستراتيجية للمقاومة الشعبية

على الرغم من الاختلاف في الخطوط السياسية والمعتقدات الخاصة لكل فصيل سياسي فلسطيني، إلا أنه يلاحظ أن هنالك حاله من الإجماع النظري على موضوع المقاومة الشعبية، وهذا الاستنتاج هو نتاج لتحليل موقف الفصائل الفلسطينية تجاه المقاومة الشعبية والذي تم تناوله في الفصل السابق من الدراسة، لكن تبقى المعضلة أن هذه الفصائل حتى الآن تفتقد للتواصل فيما بينها من اجل بوتقة هذا النوع من المقاومة في إطار خطة عمل وطني وإستراتيجية فلسطينية واحدة موحده لمجابهة الاحتلال، فما نشاهده على أرض الواقع هو أن كل فصيل سياسي يطبق أسلوب المقاومة الشعبية لوحده بعيداً عن المشاركة بين جميع الفصائل، إضافة لذلك ما زال نهج المفاوضات التي تسير به السلطة متعثر ولم يأتي بأي جديد، ولا يوجد أي خيار بديل متفق عليه من قبل الفصائل في حال فشل المفاوضات.

هذه الفجوة الشاسعة في الرؤية والمنهج لا يمثل حقيقةً الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية الجامعة، لأن هذه الأخيرة تقوم على مرتكزات من ضمنها وحدة الحال ووحدة الرؤية والخطاب، ومثل هذا الانقسام في المواقف يضعف القضية الفلسطينية، ويرى الباحث انه يمكن معالجة هذا الموضوع على عدة مستويات:

1.8.4 المستوى السياسي

اعني به الوصول بين كل الفصائل الفلسطينية إلى حالة الانسجام حول خيار المقاومة الشعبية، بحيث يتبنى كل فصيل هذه الخيار ويحشد أعضاءه ومؤيديه حوله عبر طرق ووسائل مختلفة يراها مناسبة.

1.1.8.4 حركة فتح والسلطة الفلسطينية

إن انسداد أفق المفاوضات بعد سنوات من المراوحة في ذات المكان، دون تحصيل أي من الحقوق الجوهرية، إضافة إلى استفحال الاستيطان ومصادرة الأراضي والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، يتطلب من السلطة الفلسطينية وحركة فتح تقييم الموقف والبحث عن خيارات أخرى تعتمد على رؤية فلسطينية جديدة تشمل الكل الفلسطيني وتهدف لبناء إستراتيجية واحده لمواجهة الاحتلال.

لذلك بات من المفروض أن تقتنع قيادة فتح والسلطة الفلسطينية من عدم جدوى المفاوضات، كخيار وحيد وان كل ما يحيط بالمفاوضات من عدم نزاهة الوسيط و عدم التزام إسرائيل بكل ما تم الاتفاق عليه، وبقاء السلطة الفلسطينية هي الطرف الوحيد الذي ينفذ ويطبق ما تم توقيعه خاصة فيما يتعلق بالالتزامات المترتبة عليها سياسيا وامنيا واقتصاديا للطرف الإسرائيلية، يحتم على السلطة تنفيذ خيارا تبنته في مؤتمرها السادس وهو خيار المقاومة الشعبية وفق رؤية متفق عليها مع بقية الأطراف الفلسطينية.

2.1.8.4 حركة حماس

ذكرنا فيما سبق أن حركة حماس لا تمانع من تبني خيار المقاومة الشعبية دون أن تسقط الخيارات الأخرى، ويتضح ذلك من موافقتها على المقاومة الشعبية ضمن اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة 2011، ووثيقة الوفاق الوطني أو ما تسمى بوثيقة الأسرى، إضافة إلى موافقتها على خطوة الرئيس محمود عباس بالذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على قرار الدولة الفلسطينية،وقبولها تحقيق هدف الدولة الفلسطينية في حدود 1967 هذه مؤشرات تؤكد إمكانية الانسجام مع حركة فتح حول خيار المقاومة الشعبية كخيار استراتيجي.

كما ن تبني خيار المقاومة الشعبية من قبل حماس سيمكنها من تعزيز تلاحمها مع الجمهور والشارع خاصة في القرى التي تتعرض لاعتداءات المستوطنين، كما إن مشاركتها بالمقاومة الشعبية يجعلها جزء من الحركة الوطنية التي تشارك في كل أشكال العمل الوطني،

ناهيك عن استقطاب النشطاء والشبان المنخرطين في العمل الميداني مما يجعلهم رصيدا لهـا، إضافة إلى تحسين صورتها إقليميا ودوليا وتغير الصورة المناط بها وهي أنها حركـة تتبنـى العنف فقط.

فإذا كان المطلوب من فتح التخلي عن مشروع التسوية السلمية بصورته الحالية كـذلك مطلوب من حركة حماس أن تكون أكثر وضوحا فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية التـي تتعلـق بالقضية الفلسطينية، وان يكون عندها الجرأة في تغيير بعض أدبياتها التي قد تحول دون الاتفاق على إستراتيجية فلسطينية موحده، وحتى يتم الاتفاق بين الحركتين على إسـتراتيجية واحـدة، فالمطلوب منهما تحقيق أمرين:

1.2.1.8.4 إنهاء الانقسام

من اجل التوافق حول إستراتيجية وطنية يجب التخلص من الانقسام واعتمـاد شـراكة وطنية قائمة على المرجعية الشعبية، ويحتاج الموضوع إلى معالجة جذرية لأسـباب الانقسـام وأثاره وكل ما ترتب عليه في الضفة وغزة، وجعل المصالحة المجتمعية على رأس الأولويات، وإنهاء الانقسام يعني أيضا، استنهاض وإحياء جميع المؤسسات واعتماد برنامج وطني موحـد ومؤهل للتعامل مع مختلف الأزمات ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، وإنما يتجاوزه إلى الاتفاق حول مسائل المقبول والمرفوض والثوابت في العمل الفلسطيني، وإيجاد طرق لإعـادة تمكـين الشعب الفلسطيني بثوابته وهويته الوطنية وتفعيل علاقته وبناء الثقة بقيادته[1].كمـا إن الانقسـام ساهم في غياب ثقافة المقاومة الموحدة فالمقاومة هي ممارسه وثقافة وإنهاء الانقسـام سـيكون سببا مباشرا لعودة ثقافة المقاومة.

إضافة إلى ما سبق فان إطالة عمر الانقسام ينعكس ايجابيا على المحتل لذلك لا بد مـن اعتماد الخيار والإستراتيجية الأنسب من قبل قيادة موحده تحمل رؤية موحدة وبرنامجا واحـدا على أرضية البحث عن المصالح الفلسطينية العليا للشعب حيث أن الانقسام يعتبر سـدا منيعـا

[1] عوكـل، هـاني، هـل لـدينا إسـتراتيجية عمـل وطنـي 18\4\2014، نقطـة وأول السـطر،ثقافي سياسـي فكري،استرجاع،8\8\2014موقع الكتروني:http://www.noqta.info/page-68800-ar.html

يعيق ويؤخر تنفيذ كافة البرامج والخطط التي يتم اعتمادها في مواجهة الاحتلال، ولا يمكن أن تتشكل مقاومة حقيقية فعليه في ظل الانقسام كذلك لن يكون هناك مفاوضات مدعومة شعبيا وناجحة في ظل الانقسام[1]

لذلك يجب تحقيق مصالحة إستراتيجية ينبثق عنها برنامج استراتيجي،وهذه المصالحة يجب ان لا تقتصر على حركتي فتح وحماس، إنما يجب أن تشارك كل القوى الفلسطينية المختلفة إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والنخب المختلفة، ولكي تتمكن حركتا فتح وحماس من صياغة برنامج مقاوم مقبول للجميع يجب إشراك الجميع فيه.

2.2.1.8.4 إصلاح منظمة التحرير

إن إصلاح منظمة التحرير وتفعيل دورها وإعادة بناء مؤسساتها لا يمكن أن يتم دون الوصول إلى توافق وبرنامج وطني مشترك، وقد تم الاتفاق على إصلاح المنظمة في القاهرة في آذار/ مارس 2005، وقد تعذر تنفيذ الاتفاق بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنة حماس على المنظمة، بعد أن فازت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع أوائل سنة 2006، ولن يتم إصلاح منظمة التحرير إلا بوجود قرار سياسي حقيقي من قبل قيادة المنظمة وبقية الفصائل إضافة إلى إنهاء الانقسام وتجاوز أزمة الثقة بين أقطاب العمل الفلسطيني، والقدرة على تجاوز الضغوطات والشروط الخارجية خاصة ما تسمى بشروط الرباعية الدولية، حيث أن منظمة التحرير هي الإطار الأنسب لتبني إستراتيجية المقاومة الشعبية في وجه الاحتلال حتى تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية المشروعة المتفق عليها فلسطينيا، واهم خطوة في إصلاح منظمة التحرير هو أن يكون المجلس الوطني منتخبا بإرادة شعبية فلسطينية حرة يشارك فيها الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات إضافة إلى تفعيل مؤسسات المنظمة لتصبح أكثر استقرارا وأكثر قدره على تحمل مسؤولياتها.

[1] صالح، محسن محمد، وآخرون: **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**،مرجع سابق،ص20،21

3.1.8.4 بقية الفصائل والأحزاب الفلسطينية

جميع الفصائل التي تم ذكرها في الفصل السابق وتوضيح موقفها حول المقاومة الشعبية لا تمانع من تبني هذا الخيار مطلقاً، لذلك المطلوب من الحركتين الأكبر على الساحة الفلسطينية أن تتشارك مع بقية الفصائل في صياغة مشروع وطني موحد بكل تفصيلاته يتبنى خيار المقاومة الشعبية، دون تهميش أي جهة مهما صغر حجمها أو قل تأثيرها، فطالما اتهمت هذه الفصائل حركتي حماس وفتح باستثنائهم من مشاورات وحوارات واتفاقيات المصالحة باعتبارها اتفاقات تقاسم على السلطة. لذلك يجب أن يشارك الكل الفلسطيني في صياغة الإستراتيجية الجديدة دون إغفال دور مؤسسات المجتمع المدني والنخب الفلسطينية المختلفة.

لكي يكون لدينا مقاومة شعبيه ذات ديمومة وفاعليه لا بد من حصول توافق استراتيجي بين اكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية وبقية الفصائل الأخرى، عن طريق إحداث مقاربة توافقيه بين الجميع حول هذا الخيار والعمل على الدفع باتجاه التأسيس لحراك شعبي واسع يتفاعل مع كافة الفعاليات الشعبية المختلفة، حيث انه هناك أرضية يمكن البناء عليها تكمن في ما تم الاتفاق عليه بين الفصائل الفلسطينية في سجون الاحتلال عبر وثيقة الوفاق الوطني في بدنها الثالث"حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار المقاومة بمختلف الوسائل، وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 67 إلى جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي، والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية."[1]

إضافة إلى ما سبق لا بد من اتخاذ خطوات عملية في اتجاه الاتفاق على رؤية إستراتيجية موحده للمقاومة الشعبية، واهم هذه الخطوات:

---

[1] البرغوثي، مروان، النتشة عبد الخالق، ملوح، عبد الرحيم. السعدي، بسام، بدرانة، مصطفى. وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني. دائرة الثقافة والإعلام: فلسطين. 2006م استرجاع http://dci.plo.ps/index.php?option=com_content&view=article&id=454:2013-02-.2014\12\12 25-17-10-55&catid=74:2013-02-03-17-51-37&Itemid=361

1- إقامة مؤتمرات وطنية في الداخل والخارج تضم القوى السياسية والنخب الفلسطينية والناشطين المعنيين بالمقاومة الشعبية للخروج برؤيا إستراتيجية واحده.

2- إدارة فعاليات المقاومة الشعبية وإدارتها من قبل لجنة فنيه متفق عليها تمثل الكل الفلسطيني.

3- إشراك العمق العربي والدولي عبر تشكيل هيئات عربيه ودولية لدعم المقاومة الشعبية.

4- تشكيل لجان شعبية محلية في جميع البلدان والمحافظات.[1]

2.8.4 المستوى المدني

1.2.8.4 الجانب التوعوي

ويكون ذلك بتقديم المؤسسات البحثية أطروحات وافية حول صور المقاومة الشعبية وكيفية تفعيلها إعلاميا وانسجامها مع القانون الدولي والدفاع عنها، أي بناء إستراتيجية إعلامية تتبنى المقاومة الشعبية، بالإضافة إلى دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاد المقاومة ودعم المقاومة الشعبية، وكذلك دور الأطر الاجتماعية في احتضان الفاعلين في المقاومة الشعبية.

إضافة إلى العمل على وضع حد لغياب ثقافة وطنية جامعة وواضحة في مقاومة الاحتلال، عن طريق نشر ثقافة المقاومة لان المقاومة ممارسه وثقافة، وذلك عبر وسائل مختلفة من ضمنها تضمين المناهج التعليمية دروسا تتحدث عن أهمية مقاومة الشعبية.

2.2.8.4 الجانب الحقوقي

وذلك عبر تبني إستراتيجية حقوقيه يتم من خلالها تأهيل حقوقيين قادرين على متابعة الملفات الحقوقية الفلسطينية في مختلف الهيئات والمؤسسات السياسية والحقوقية الدولية والعمل على إفشال أي مخطط يسعى لتجريم المقاومة الشعبية الفلسطينية دوليا.

---

[1] جرار، علام. **دور المقاومة الشعبية في التحرير وإقامة الدولة.** المركز العربي للدراسات وتحليل السياسات مداد"، مرجع سابق.

3.8.4 المستوى الأمني

ويكون ذلك بإعادة ترتيب العمل الأمني بما ينسجم مع المصالح الوطنية وبما لا يتعارض مع المقاومة الشعبية، إضافة إلى صياغة عقيدة أمنية جديدة تحمي المقاومة الشعبية والسلم الأهلي.

إضافة إلى عقد لقاءات دوريه توعوية للأجهزة الأمنية تبين المساحات الفاصلة بين المقاومة الشعبية والفوضى المطلوب ضبطها، والسلوك الأمني المطلوب من الأجهزة الأمنية لدعم المقاومة الشعبية.

إن تبني إستراتيجية عمل وطني متفق عليها ما هي إلا صمام أمان للجميع وتعتبر أهم عنصر قوة وثبات في وجه الاحتلال ومخططاته ولا يكون ذلك إلا برؤيا واضحة وقاعدة جماهيريه تستند إليها ولن يتحقق ذلك في ظل غياب مشروع وطني متفق عليه.

4.8.4 المستوى الاقتصادي

وذلك بتعزيز ودعم الاقتصاد المحلي وتشجيعه وتوعية الجماهير بأهمية مقاطعة البضائع الإسرائيلي وعدم إغفال البعد القانوني لذلك، إضافة للبعد الوطني والأخلاقي، كذلك المطلوب من الجهات الرسمية مراجعة السياسات الاقتصادية مع الاحتلال وخاصة اتفاقية باريس الاقتصادية، وتوفير فرص عمل للفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، وإقامة مشاريع تنموية لهم.

إضافة إلى ذلك فان الظروف الإقليمية والدولية والإعلامية الحالية إلى جانب تجارب الشعب الفلسطيني التاريخية قد مثلت وتمثل بيئة حاضنة إيجابية لبلورة إستراتيجية نضالية للمقاومة الشعبية، في ظل التأييد الدولي لمطالب الشعوب وحراكها السياسي والاجتماعي من أجل ترسيخ حقها في تقرير مصيرها واختيار من يحكمها ويمثلها.[1]

[1] عوكل، هاني: **هل لدينا إستراتيجية عمل وطني**، مرجع سابق.

في حال معالجة المستويات أنفة الذكر مدعومة بإرادة سياسية ودعم شعبوي ونخبوي، يمكن أن نخرج ببرنامج عمل وطني يتبنى المقاومة الشعبية كخيار استراتيجي في هذه المرحلة، وهذا لا يعني أن تتخلى القوى الفلسطينية عن خياراتها الأخرى وإنما يجب أن يكون كل خيار وفق توافق وطني لا يتعارض مع الإستراتيجية الوطنية المتفق عليها.

بعد أن يتم تبني المقاومة الشعبية كخيار متفق عليه، فالمطلوب من الكل الفلسطيني فصائلا ومؤسسات وشرائح مختلفة الانخراط في أوسع مشاركة شعبية لمقاومة الاحتلال والجدار والاستيطان والاستفادة من تجربة الانتفاضة الأولى وما فيها من أساليب إبداعيه تعزز الصمود وتفضح الجرائم الإسرائيلية والعمل على التركيز على الدور الجماهيري الشعبي في النضال الفلسطيني،حيث أن هذه المواجهات يتخللها حرارة التحدي وصراع الإرادات التي توحد القلوب والعقول وتغييب الخلافات، وهذا كله يجعل الفلسطيني ينصهرون في بوتقة المشروع الوطني الفلسطيني المتفق عليه، كما إن التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية تتطلب وضع الاعتبارات الحزبية والفصائلية جانبا لأن الأحزاب والفصائل هي وسيلة والهدف هو تحرير الوطن.[1]

يرى الباحث أن التوافق بين الفصائل الفلسطينية حول إستراتيجية المقاومة الشعبية ممكناً ولا يفتقر إلا للإرادة الحقيقية، التي تنقل هذا التوافق إلى حيز التنفيذ، خاصة أن الظروف التنظيمية للفصائل الفلسطينية والوضع الداخلي والإقليمي- الذي يدعم حراك الشعوب السياسي لتحقيق مطالبها- إلى جانب تجارب الشعب الفلسطيني النضالية تشكل حاضنة جيده لبلورة إستراتيجية نضالية شعبية، تسهم في إشراك كافة أطياف المجتمع السياسية والاجتماعية واستثمار كل الجهود في مواجهة الاحتلال.

9.4 العقبات والتحديات

تتمثل أهم العقبات والتحديات التي تواجه اعتماد وتفعيل خيار المقاومة الشعبية في التالي:

[1] صالح، محسن محمد،وآخرون، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والأفاق المحتملة**، مرجع سابق، ص34

1. خشية السلطة من سطوة الغضب الإسرائيلي، الذي يستتبع فرض عقوبات سياسية واقتصادية وميدانية تؤثر بشكل أساسي على استمرار دورها وكينونتها.

2. خشية السلطة وحركة فتح من استغلال حماس أجواء العمل الشعبي المفتوح كغطاء لإعادة بناء أجهزتها، وترميم بنيتها التحتية التي دمرتها السلطة، عقب حدوث الانقسام منتصف صيف عام 2007.

3. خشية السلطة وقيادة فتح المتأسسة من خروج المقاومة الشعبية عن حال الضبط والسيطرة، وتحول مسارها السلمي فيما بعد لإجتراح الفعل المقاوم المسلح.

4. عدم قناعة شريحة مهمة داخل قيادة حركة حماس بالجدوى العملية المترتبة على تبني هذا الخيار، على الرغم من إعلان المكتب السياسي للحركة بتبني نهج المقاومة الشعبية.

5. العوائق الجغرافية التي تواجه ممارسة المقاومة الشعبية في قطاع غزة، مقارنة بالظروف المتاحة في الضفة الغربية.[1]

6. عدم ثقة الناس والجماهير في السلطة والفصائل بشكل عام، وحالة اللامبالاة التي تسيطر على فكر وسلوك المواطن الفلسطيني، الذي ترك فيه الانقسام وممارساته آثاراً عميقة وجروحاً غائرة.

7. الارتباط المالي والاقتصادي والأمني مع الاحتلال من أهم العوائق التي تواجه المقاومة الشعبية.

في ظل هذه الظروف وهذه المعطيات يتطلب الوضع الأخذ بعين الاعتبار المسارعة في إنجاز ملفات المصالحة الفلسطينية الداخلية، بما يطوي ملف الانقسام ويهيئ الفلسطينيين، شعبا وفصائل، لفتح ملف مقاومة الاحتلال، إضافة إلى التنبيه أن المقاومة الشعبية لا تلغي المقاومة

[1] بسيسو، مأمون: المقاومة الشعبية الفلسطينية الاحتمالات والتحديات، مركز الزيتونة للدراسات، بتاريخ 26-3-2012، استرجاع،15\12\2014الرابط الالكتروني http://www.alzaytouna.net/permalink/12579.html.

المسلحة، ولا تحل مكانها، وأن المقاومة المسلحة تبقى الخيار الأصيل، والأداة الحقيقية الفاعلة لتحرير الأرض والمقدسات؛ وأن للشعب الفلسطيني الحق الشرعي والقانوني الكامل في المقاومة المسلحة طالما بقي الاحتلال، كما يتطلب العمل على تجاوز منطق المزايدة الفصائلية في طرح خيار المقاومة الشعبية والتنظير الجاد له عبر إطلاق أوسع حملة وطنية فصائلية للترويج لهذا الخيار وتبيان مدى جدواه وفعاليته في مضمار مواجهة مخططات الاحتلال وإجراءاته القمعية.[1]

[1] بسيسو، مأمون: **المقاومة الشعبية الفلسطينية الاحتمالات والتحديات**. مرجع سابق.

الخاتمة

إن الشعب الفلسطيني مارس المقاومة الشعبية ضد الإحتلالات المختلفة، فقد مورست بأشكال مختلفة ضد الاستعمار البريطاني إضافة إلى الحركة الصهيونية، وكانت وسائل المقاومة تختلف حسب اختلاف الظروف المحيطة إنذاك، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية سنة 1987 شكلت محطة فارقة في تبني خيار المقاومة الشعبية من قبل الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال،حيث تمكنت من إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة العالمية لتظهر بشاعة الاحتلال الإسرائيلي وان هناك شعبا محتل يتوق إلى تحرير وطنه،وقد استمرت هذه المقاومة إلى عام 1993 حيث وقعت منظمة التحرير اتفاقية أوسلو لتضع حدا لاستمرار الانتفاضة الشعبية.

استمرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في جو من الهدوء النسبي إلى عام 2000 حيث اندلعت انتفاضة الأقصى والتي كانت في بدايتها انتفاضة شعبية غير ان ردة الفعل العنيفة من قبل الاحتلال دفع الفصائل الفلسطينية إلى استخدام الأدوات العسكرية لرد العدوان

ولكن إعادة احتلال الجيش الإسرائيلي لأغلب أراضي الضفة الغربية خلال عملية السور الواقي سنة 2002، وعمليات التنسيق الأمني بين أجهزة السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وسياسة السلطة الفلسطينية التي أصرت على اعتماد المسار التفاوضي كخيار استراتيجي دائم بالرغم من فشله،خصوصا بعد تولي محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية، أدت إلى تراجع كبير في العمل العسكري المقاوم في الضفة الغربية.

ونتيجة للوضع الجديد الذي أصبح قائما في الضفة الغربية، لجأ الفلسطينيون إلى أساليب المقاومة الشعبية للتصدي لبناء الجدار العازل،وعمليات مصادرة الأراضي والاستيطان والممارسات القمعية اليومية، وقد ابتكر الفلسطينيون في مقاومتهم الشعبية عدة أساليب وأشكال تتناسب مع طبيعة هذه الممارسات.

حاولت السلطة الفلسطينية استخدام المقاومة الشعبية كورقة ضغط على الجانب الإسرائيلي لإجباره على تقديم تنازلات في المسار التفاوضي،في ظل الحديث عن احتمال اندلاع

انتفاضة فلسطينية ثالثة. إلا أن السلطة الفلسطينية التي كان بعض قادتها يروج لسلوك طريق المقاومة الشعبية بدلا من المقاومة المسلحة، لم تقم بوضع إستراتيجية واضحة تحدد مسار هذه المقاومة الشعبية أو تقوم بدعمها وتطويرها.

في المقابل رأت الفصائل الفلسطينية المعارضة لاتفاق أوسلو في المقاومة الشعبية أحد مكونات وأشكال المقاومة الشاملة، ونبهت أنه يجب عدم التخلي عن خيار المقاومة المسلحة تحت أي ظرف من الظروف. وإذا كانت المصلحة الوطنية تقتضي بتقريب وجهات النظر بين مكونات الشعب الفلسطيني،فيجب أن يكون ذلك من خلال وضع إستراتيجية وطنية شاملة تحدد الأهداف الوطنية العليا، وتوظف في سبيل تحقيقها كافة الوسائل دون تغليب أي منها على الآخر؛ بحيث لا تصبح المقاومة الشعبية الخيار الوحيد، بعد كل مرة تفشل فيها المفاوضات.

أما بخصوص الفصائل التي هي خارج منظمة التحرير حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي لم تعارضا خيار المقاومة الشعبية كما أوضحت الدراسة دون إسقاط خيار المقاومة المسلحة، وكان لاتفاق المصالحة في القاهرة عام2011 بين حركتي حماس وفتح الأثر الواضح لقبول حركة حماس المقاومة الشعبية في هذه المرحلة وهذا ما صرح به رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل، من هنا يتضح لنا أن جميع الفصائل الفلسطينية تتفق وتتوافق على خيار المقاومة الشعبية ولا تسقطه من حساباتها، إلا أن هذا التوافق لا زال في حيزه النظري ولم يصل إلى مرحلة التنسيق فيما بينها والتطبيق العملي على ارض الواقع، لذلك سيبقى تأثير المقاومة الشعبية محدود الزمان والمكان إلى أن يكون خيارا وطنيا استراتيجيا، متفق عليه بين الكل الفلسطيني بحيث يعتمد كبرنامج عمل وطني قابل للتطبيق.

من هنا يتطلب صياغة برنامج وطني شامل وبناء إستراتيجية نضالية تقوم على أساس المقاومة الشعبية دون أن تسقط أياً من الخيارات الأخرى، بحيث تشارك في صياغتها كافة قوى وشرائح الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وتتضمن ترتيب الأولويات وتحديد الأدوار والمهام، ليجد كل شخص أو فئة أو فصيل دورهم ومكانهم المناسب فيها، للوصول إلى حالة من الإجماع الوطني والعالمي لدحر الاحتلال.

النتائج والتوصيات

النتائج:

ومن أهم النتائج التي توصل لها الباحث:

- إن تبني المقاومة الشعبية كخيار استراتيجي وبرنامج عمل وطني يعتمد على اتفاق جميع الفصائل على إستراتيجية تحرر وطني.

- استمرار الانقسام الفلسطيني وعدم إصلاح منظمة التحرير إضافة إلى اعتماد السلطة على خيار المفاوضات أهم الأسباب التي تحول دون تأسيس برنامج عمل وطني يتبنى المقاومة الشعبية.

- إن الظروف الداخلية وخاصة تجارب الشعب الفلسطيني النضالية إضافة للظروف الإقليمية والدولية تشكل أرضية خصبة لبلورة إستراتيجية وطنية للمقاومة الشعبية.

- تحقيق المقاومة الشعبية بعض الانجازات والنجاحات على الأرض زادت من قناعة الناس حول نجاعة خيار العمل السلمي

- تبني المقاومة الشعبية كإستراتيجية عمل وطني لا يعني التخلي عن الخيارات الأخرى التي تتبناها القوى والفصائل.

- المقاومة الشعبية موجودة وذات فاعليه على الأرض غير أنها منحصرة في أماكن وأزمنة محددة.

- الحاضنة الشعبية والاجتماعية للمقاومة الشعبية تساهم في دعم خيار تبنيها كإستراتيجية عمل وطني.

- موقف الفصائل الفلسطينية إلى ألان لا يتعدى الإجماع النظري حول المقاومة الشعبية،ولم يصل إلى مرحلة تبنيها كخيار استراتيجي.

- إن تبني المقاومة الشعبية كإستراتيجية عمل وطني بحاجة لدعم عربي يعزز الصمود الفلسطيني سياسيا واقتصاديا.

التوصيات

من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي للدراسة، والذي يبحث عن مدى إمكانية تحول المقاومة الشعبية لإستراتيجية عمل وطني، خرجت الدراسة بجملة من التوصيات، كما يلي:

- يجب على النخب الفلسطينية إعادة التفكير في ضرورة تبني خيار المقاومة الشعبية، وان يتم بلورتها وفق خطة وطنية وبرنامج وطني، بحيث يتم منح هذا النوع من النضال مجالاً أوسع، خاصة أن قيادات حركة المقاومة الفلسطينية لم يتمكنوا بعد من استخدام امثل لأساليب المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي، على الرغم من وجود تجربة شعبية فلسطينية غنية ومتميزة في المقاومة الشعبية خصوصاً أيام الانتداب البريطاني وفي الانتفاضة الأولى.

- صياغة برنامج وطني شامل وبناء إستراتيجية نضالية تقوم على أساس المقاومة الشعبية دون أن تسقط أياً من الخيارات الأخرى، بحيث تشارك في صياغتها كافة قوى وشرائح الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، وتتضمن ترتيب الأولويات وتحديد الأدوار والمهام، ليجد كل شخص أو فئة أو فصيل دورهم ومكانهم المناسب فيها، للوصول إلى حالة من الإجماع الوطني والعالمي لدحر الاحتلال.

- الاستمرار بالمقاومة الشعبية والمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، لتصبح المقاومة الشعبية منهج حياة، من هنا ينبغي على الجميع أن يناضل من جانبه وذلك وفق إستراتيجية شاملة ومدروسة.

- العمل على تقييم المقاومة الشعبية ووضعها في خدمة الإستراتيجية الوطنية الموحدة، ومرجعية واحده، تنسجم مع عدالة القضية الفلسطينية وتستند إلى القانون الدولي.

- بلورة إستراتيجية وطنية واضحة تجاه القضية الفلسطينية، تحدد فيها الموقف الفلسطيني والعربي مما يجري من تعنت في الموقف الإسرائيلي وتنصل من كافة الاتفاقيات والالتزامات، مصحوبا بحملة إعلامية لكشف وفضح الممارسات الإسرائيلية.

- أن يتم إدراج موضوع المقاومة الشعبية ضمن برامج التربية والتعليم الدراسية، وذلك من اجل خلق قاعدة جماهيرية مؤهلة ومدركة لأهمية وضرورة تبني هذا النوع من المقاومة.

- ضرورة تبني برنامج إعلامي وإعداد برنامج عميق وفاعل وديناميكي ومستمر من قبل قيادة المقاومة الشعبية، بحيث تكون قيادة الحملة قادرة على التعريف بأهدافها وقدرتها على التواصل مع الرأي العام العالمي الذي يعتبر عاملا حاسما في التأثير.

- العمل على تعديل الأفكار المغلوطة والسلبية عن المقاومة الشعبية، والتي بالغالب ما تربط بين المقاومة الشعبية والتنازل والاستسلام.

- انجاز ملف المصالحة وإصلاح منظمة التحرير كخطوة أساسية لتبني المقاومة الشعبية كإستراتيجية عمل وطني.

- طرح خيار المقاومة و التنظير له عبر حملات وطنية موسعه تبين أهمية هذا الخيار ومدى فاعليته في مواجهة الاحتلال.

- توظيف وسائل الإعلام الفلسطينية، الرسمية والفصائلية والخاصة، لخدمة فكرة المقاومة الشعبية وأثرها البيّن في كبح مخططات وإجراءات الاحتلال.

- تركيز الخطاب الوطني حول إستراتيجية المقاومة السلمية كأداة إستراتيجية في مقاومة الاحتلال، وتأسيس اقتصاد شعبي قائم على إعادة التوجه لأدوات الإنتاج الزراعي والحرفي، والدفع باتجاه إعادة تأسيس دائرة اقتصاد فلسطيني داخلي تسمح باستدامة المواجهة الشعبية في حال حصولها.

- ضرورة إعادة السلطة النظر، بارتباطات العملية السلمية كخيار استنفذ واستهلك دون نتيجة.

- إزالة القيود الأمنية والسياسية عن الفصائل الفلسطينية، وجعلها أكثر قـــدرة علـــى خدمـــة برنامج المقاومة الشعبية.

- إعادة تقديم المشروع الفلسطيني للأمة، والعودة للعمق العربي والإسلامي، ووضعهم أمـــام مسؤولياتهم القومية والدينية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

إبراهيم، حسنين توفيق: **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

أبو العمرين، خالد: **حركة المقاومة الإسلامية حماس في فلسطين جذورها ونشأتها وفكرا السياسي**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، 2002.

الأزعر، محمد خالد: **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

إسماعيل محمد السيد، **الإدارة الإستراتيجية:مفاهيم وحالات تطبيقية**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1990.

أيوب، سمير: **وثائق أساسية في الصراع العربي – الصهيوني مرحلة الإرهاصات**، الجزء الأول، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت: 1984.

البرغوثي، عمر وخليل، طوطح: **تاريخ فلسطين**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: 2001.

البرغوثي، مصطفى: **فلسطين على مفترق طرق: خيار أم خيارات**، المبادرة الوطنية الفلسطينية، رام الله، 2009.

بشارة، عزمي: **ان تكون عربيا في أيامنا**، ببرزت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

تاج الدين، احمد سعيد: **25 يناير ثورة شعب**، الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، القاهرة، 2012.

جلال، إبراهيم: **مارتن لوثر كنغ لماذا نفذ صبرنا**، دار مشارق للنشر والتوزيع، دار طيبة للطباعة، القاهرة، 2011.

حرب، علي: **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة**، الطبعة الثانية، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2011.

الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،بيروت، 1997

الحسن، خالد، **الثورة الشعبية،لماذا؟وكيف؟ والى أين؟**، تونس مطبعة الشركة التونسية للتوزيع، 1988.

حوراني، فيصل: **جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية " مواطن"، رام الله فلسطين، 2003.

خالد شعبان وآخرون: **انتفاضة الاستقلال**، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق، شركة دار التقدم العربي، 2002.

الدجاني، سعاد: المقاومة اللاعنفية في الضفة الفلسطينية و وقائع الندوة التي عقدها منتدى الفكر العربي في عمان بعنوان المقاومة اللاعنفية في النضال السياسي بتاريخ 15-17 نوفمبر 1986، تحرير سعد الدين إبراهيم، منتدى الفكر العربي، 1988.

السبكي، آمال: **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906- 1979)**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1999.

سميرلنج، توماس: إمكانية قيام حركة لاعنفية في الضفة الغربية، المقاومة المدنية في النضال السياسي، تحرير سعد الدين إبراهيم، عمان، منتدى الفكر العربي، 1988.

سويدان، طارق: **فلسطين التاريخ المصور**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2004.

شارب، جين: **البدائل الحقيقية**، مؤسسة البرت انشتاين، الولايات المتحدة الأمريكية، 2004.

شارب، جين: **كفاح اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي**، مقابلة بين عفيف صافية وجين شارب، ترجمة احمد العلمي، المركز الفلسطيني للدراسات واللاعنف، القدس، 1988.

الشيخ، نهاد: **تأثير الانتفاضة على الواقع السياسي في المجتمع الإسرائيلي**،" اثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني"، تحرير خالد شعبان وآخرون، بيروت، 2004.

صالح، محسن محمد،وآخرون،**أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والافـــاق المحتملـــة**،مركـــز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،2013

الصايغ، نصري: **حوار الحفاة والعقارب دفاعاً عن المقاومة**، بيروت: دار رياض الريس للكتب والنشر، 2007.

عبد الحكيم، احمد عادل وآخرون: **حرب اللاعنف الخيار الثالث**، الطبعة الثالثة، أكاديمية التغيير، 2013.

عبد الكريم،قيس، وسليمان، فهد،**الجبهة الديمقراطية"النشأة والمسار"**،شركة دار التقدم العربـــي، والدار الوطنية الجديدة، بيروت، 2001.

العظم، صادق جلال: **دراسة نقدية لفكر المقاومة الفلسطينية**، بيروتو دار العودة، 1973.

قمصية، مازن: **المقاومة الشعبية في فلسطين تاريخ حافل بالأمل والإنجاز**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، 2011.

ماردیني، زهير: **الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة**، الطبعة الأولى، دار اقـــرأ للطباعـــة والنشر، لبنان، 1986.

مافيجي، ارشي: **منطق العمل الوطني حركة التحرر الوطني في دراسة مقارنـــة مـــع حركـــة التحرر الإفريقية**، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1998.

محمود، احمد، وآخرون: **حال الأمة العربية2010 –2011 رياح التغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

المهاتا غاندي: **كل البشر أخوة**، ترجمة د. أنطوان أبو زايدة، الطبعة الأولى، شركة دار الجديد، 1997.

مولر، جان دراري: **معنى اللاعنـــف**، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان، جمعية العمل الاجتماعي الثقافي، بيروت: الطبعة الأولى، 1995.

نصر الدين، إبراهيم: **منطق العمل الوطني حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الإفريقية**، تحرير احمد يوسف احمد، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1991.

هلال، جميل: **التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية**، رام الله، فلسطين، مؤسسة مـــواطن، 2006.

ووديس، جاك: **نظريات حديثة للثورة**، بيروت: دار الفرابي، 1987

يوسف، محمد: أبو علاء منصور، **بلعين في المقاومة الشـــعبية**، مكتـــب الشـــؤون الفكريـــة والدراسات، 2007.

الرسائل الجامعية

أبو عامر عدنان: **الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين اللاعنفية والسياسية فـــي قطـــاع غزة خلال الانتفاضة الأولى 1987- 1993**، رسالة ماجستير غير منشـــورة، الجامعـــة الإسلامية، فلسطين، 2004.

الأزعر، محمد خالد: **المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة**، الطبعة الأولى، مركـــز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

البسطامي، مراد: **أقنعة تحررية، غاندي فانون سعيد**، جامعة بيرزيت ، رسالة ماجستير غيـــر منشورة، 2009.

التميمي، باسم خضر: **المقاومة اللاعنفية في فلسطين فلســـفتها وأدواتهـــا وأثرهـــا (1967-1993)**، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007.

سليمان، صقر: **دور المنظمات العاملة في مجال السلام وتسوية النزاعات في تنمية ثقافة اللاعنف في المجتمع الفلسطيني**، جامعة القدس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006.

شقور، رفقة: **أثر حزب الله في تطوير فكر المقاومة وأساليبها في المنطقة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2009.

صلاح مصطفى، اعويصي،**المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ أوسلو: بعلين ونعلين نموذجا**، غزة، جامعة الأزهر 2013.

عوده، احمد فارس، معهد الدراسات الإقليمية، جامعة القدس،**المقاومة السلمية تاريخ وأفاق: فلسطين نموذجا**.

قوس، سليمان: **المقاومة، الإرهاب: رؤية تاريخية للحالة الفلسطينية**، جامعة بيرزيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006.

كشك، تغريد: **إشكاليات المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2006.

المبيض، أشرف: **المقاومة المدنية في فلسطين في ضوء تجربة جنوب افريقيا1987- 2012**، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2012.

نزال،حسبان شكري خليل: **النضال السلمي في الصراعات الدولية فلسطين نموذجا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، 2010.

التقارير والمجلات

أبو عامر، عدنان: ***تطور المقاومة الفلسطينية الشعبية والمسلحة بين عامي 1967- 1987***، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، يناير 2011.

البرغوثي، مروان، النتشة عبد الخالق، ملوح، عبد الرحيم. السعدي، بسام، بدرانة، مصطفى. **وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني**. دائرة الثقافة والإعلام: فلسطين. 2006م.

البيان الختامي لمؤتمر بلعين الثالث **للمقاومة الشعبية السلمية** 2008/6/7، منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية بلعين.

جرار، علام. **دور المقاومة الشعبية في التحرير وإقامة الدولة**. المركز العربي للدراسات وتحليل السياسات مداد".: نابلس. 22\6\2013م

الحاج، احمد: **قراءة في كتاب في المسالة التنظيمية وجماهيرية الحزب**، عضو لجنة العلاقات الدولية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 21/ 10/ 2013، مجلة الحرية.

الخليلي،علي، ***الصحافة الفلسطينية والانتفاضة*، صامد الاقتصادي**.العدد80

سويدان، مأمون: ***المقاومة الشعبية في برنامج الفصائل الفلسطينية ومواقفها*، مجلة سياسات** (العدد 20– 2012)، معهد السياسات العامة، رام الله.

العبد، جورج: **المجتمع المدني في ظل الانتفاضة:** المقاومة الشعبية والحركات الوطنية الفلسطينية، الدراسات الفلسطينية، 1991.

عثمان، عثمان: ***مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة*، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية**، 2007.

قبطي، عبير: ***المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجا*، مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية

المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني 6-8/ 3/2008، البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني.

هواري، هشام: ***ملاحظات حول الانتفاضة في الأرض المحتلة خلال العام 1976*، مجلة شؤون فلسطينية**، العدد67، 1977.

الياس، محمد الجدار: **نماذج من المقاومة الخلاقة، جريدة حق العودة**، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق الإنسان واللاجئين، السنة السادسة، العدد 27-28، رام الله، ايلول2008.

اليسار طريقنا نحو العدالة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، النظام الداخلي لحزب الشعب الفلسطيني، الباب الثاني، المادة الثانية

المقابلات

ابراش،إبراهيم: محاضر في جامعة الأزهر-غزة،وزير الثقافة في الحكومة الثالثة عشر2007-2008،مقابلة هاتفيه بتاريخ27\12\2014

البرغوثي، مصطفى: **موقف المبادرة الوطنية من المقاومة الشعبية**، الأمين العام للمبادرة الوطنية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/6/14، رام الله.

جرار، خالدة: **موقف الجبهة الشعبية من المقاومة الشعبية في فلسطين**، عضو المجلس التشريعي عن قائمة أبو علي مصطفى، مقابلة هاتفية، رام الله، بتاريخ 2014/6/16.

الصالحي، بسام: **موقف حزب الشعب الفلسطيني من المقاومة الشعبية**، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/6/17، رام الله، فلسطين.

العالول، محمود، **موقف حركة فتح من المقاومة الشعبية**، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مقابلة شخصية، نابلس، 2014/6/19.

عبد الكريم، قيس: **موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من المقاومة الشعبية**، نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/6/16، رام الله، فلسطين.

قاسم، عبد الستار، **مفهوم إستراتيجية العمل الوطني**، مقابلة شخصية، نابلس، فلسطين، بتاريخ 2014/5/14.

مجلاني، احمد: **موقف جبهة النضال الشعبي الفلسطيني من المقاومة الشعبية**، أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، مقابلة شخصية، بتاريخ 2014/6/15، رام الله.

المواقع الالكترونية

ابراش، إبراهيم: هل من استراتيجيه فلسطينية لمواجهة تحديات المرحلة،الاتجاه الديمقراطي صحيفة يوميه سياسية،10\10\2011،رابط الكتروني: http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=10249

أبو خليل، احمد: المبادئ العامة والأهداف لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، شبكة القدس للحوار، 2011/9/17، الرابط الالكتروني .http://elqudos.com/vb/showthread.php?t=31040

أبو نواره، معن: مصطلح الإستراتيجية، جريدة الرأي، 2013/1/15، الرابط الالكتروني .http://www.alrai.com/article/562796.html

احمد، رندة: عباس يستعد لبحث آلية المقاومة اللاعنفية كورقة أخيرة، موقع الجزيرة للأخبار، 2010/9/12، الرابط الالكتروني ..www.alazhar.edu.ps/library/aattachedFile.asp?id_no=004628

الإمارة، اسعد: نظرية اللاعنف في فكر الامار الشيرازي، مجلة النبأ، العدد 77، حزيران 2004، الرابط الالكتروني .http://sh.rewayat2.com/gwame3e/Web/31886/087.htm

بدرة، شامخ: في ذكرى إسقاط مشروع توطين اللاجئين في سيناء، وكالة شعب للإعلام، 1 آذار 2011، الرابط الالكتروني .http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=16608

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النظام الداخلي، المؤتمر الوطني السادس، تموز 2000، الرابط .http://www.pflp.ps/subject.php?art=72

الجزيرة نت، نبذة عن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، موقع الجزيرة.نت، 2005/6/17، الرابط الالكتروني http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/feee1371-ff22-4261-b409-92ebc6bb0a55.

حسين، قاسم: جبل الربيع العربي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 3429، 27 يناير 2012، الرابط الالكتروني http://www.alwasatnews.com/3260/news/read/582813/1.html.

حميض، بشار: جودت سعيد الإسلام دين اللاعنف، دار الفكر أفاق معرفة متجددة، 9 مايو 2012، الرابط الالكتروني http://ar.qantara.de/content/jwdt-syd-lslm-dyn-llnf.

الخفاجي، بثينة: الإمام الشيرازي ونظرية السلم واللاعنف، مجلة بشرى، العدد 76، حزيران 2002، الرابط http://www.annabaa.org/bushra/b76/allaonof.htm.

خويلدي، زهير: فلسفة الثورة التونسية الدوافع والآليات والتداعيات والتحديات، 29 يناير 2011 الرابط الالكتروني http://www.doroob.com/?p=3782.

درويش، صبحي: داعية اللاعنف المهاتا غاندي، صحيفة إيلاف الالكترونية، لندن، 20 يوليو 2006، الرابط الالكتروني http://www.elaph.com/Web/AsdaElaph/2006/7/163939.htm?sectionarchive=AsdaElaph.

الدنندشلي، اسعد: حياة وانجازات القس مارتن لوثر كينغ الابن، الجمعية الدولية للمترجمين اللغويين العرب، 2121 يناير 2008، الرابط الالكتروني http://www.wata.cc/forums/archive/index.php/t-22355.html

صالح، محمد علي: غاندي مسيرة بدأت بالملح وانتهت بالاستقلال، صحيفة الشرق الأوسط، 25 مارس 2005، الرابط الالكتروني

http://www.aawsat.com/details.asp?article=289994&issueno=9614#.U
.2j_yIF_scw

صليحة كاريش، دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة:حالة المؤسسة الجزائرية، ملتقى الأفكار، الرابط الالكتروني،
.http://forum4ideas.blogspot.com/2011/02/blog-post_2371.html

الطاهر، مصطفى: الإمام الخميني كاريزما أشعلت ثورة، مجلة لهن الالكترونية، لندن، 20 يوليو 2006، الرابط الالكتروني
.http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-449462.html

عبد العاطي، محمد: فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، موقع الجزيرة للأخبار، 7-7-2006، الرابط الالكتروني -http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/57b58795
.f3c6-45f0-8703-a1824f624d81

عبد العزيز، خالد بن: القضية الفلسطينية ونشأة إسرائيل، موسوعة مقاتل من الصحراء، 2008، الرابط الالكتروني
http://www.moqatel.com/openshare/Informatio/information.doc_cvt.ht
.m

عواودة، وديع: إسرائيل تبرئ جيشها من قتل المتضامنة راشيل كوري، موقع الجزيرة الإخبارية، 28 أب 2012، الرابط الالكتروني
http://www.aljazeera.net/news/pages/d72f1de5-ca7c-4ba9-aaa7-
.3286bdcabbd7

عوض الله، مي: حركة الجهاد الإسلامي المبادئ والإستراتيجية، موقع القدس اون لاين، 2012/11/12، الرابط الالكتروني
.http://alqudsonline.com/contentdetails.asp?ContentId=3954

فياض، سلام: فياض في مؤتمر بلعين: آن الأوان للتوقف عن سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع الاحتلال وسياساته، وكالة وفا للأنباء، رام الله، 22-4-2009، الرابط الالكتروني http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=38519.

الكردي، علي: الإستراتيجية الفلسطينية الموحدة ضرورة موضوعية، مجلة الهدف الإلكترونية، 2011/8/31، الرابط الالكتروني http://www.mokarabat.com/s1335.htm.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أفاق المقاومة في الضفة الغربية بين التنسيق الأمني وانسداد أفق التسوية، سلسلة تقدير استراتيجي(26)، تشرين أول\ اكتوبر 2010، انظر:http://www.alzaytouna.net/permalink/4337.html.

المركز الفلسطيني للإعلام، الصراع مع الصهيونية في فكر حماس، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/6/10، الرابط الالكتروني http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm.

المركز الفلسطيني للإعلام، نبذة عن حركة حماس، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2014/6/10، الرابط الالكتروني http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm.

مشعل، خالد: سنتخذ قرارنا حول النضال ضد إسرائيل بالتوافق مع الفصائل، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2011/5/7، الرابط الالكتروني http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=385461.

مضية، سعيد: المقاومة اللاعنفية انسجام الوسيلة مع الغاية، مجلة معابر الالكترونية، 10/28/ 2010، الرابط الالكتروني http://www.maaber.org/tenth_issue/non_violence_3.htm.

المقاومة الفلسطينية بين الإستراتيجية والتكتيك، برنامج تلفزيوني على قناة الجزيرة، 2011/6/8، الرابط http://www.aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/ff116e5d-a51b-4bf0-805c-19ff4c53ba5b.

موقع جدلية ومسارات، يبحثان آفاق مقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها ضمن سلسلة الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر السنوي لمركز مسارات، بتاريخ 2010/4/5، الرابط الالكتروني http://masarat.demo.blue.ps/ar/news/228.html.

مولر، جان ماري، اللاعنف وحقوق الإنسان في العالم العربي، لبنان، 2012، منتدى مجموعة حريات للتنمية وحقوق الإنسان، الرابط الالكتروني، http://horiyatlibya.blogspot.com/2012/07/blog-post_29.html.

الميزان: رأي محكمة العدل الدولية أكد عدم قانونية جدار الفصل العنصري وطالب مجلس الأمن باتخاذ التدابير لإزالته، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 10 يوليو 2004، الرابط الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=20619.

نعيم، هاني: النضال السلمي الطريق إلى الحرية، مجلة الآداب الالكترونية، 10 ديسمبر 2012، الرابط الالكتروني http://adabmag.com/taxonomy/term/218.

نعيم، هاني: النضال السلمي الطريق إلى الحرية، مجلة الأدب، 10 ديسمبر 2011، الرابط الالكتروني http://adabmag.com/node/438.

هنيبعل، لمحة تاريخية عن النضال السلمي، كلمة الصحافة، 1 يونيو 2011، الرابط الالكتروني / http://hanibaael.wordpress.com/2011/06/01

يوسف، احمد: قرار حماس بتبني المقاومة اللاعنفية حكيم وسيفتح الأبواب، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2011/12/1، الرابط الالكتروني http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=440905.

An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The Palestinian Popular Resistance and the Possibility of Transforming it into a National Strategy 2005-2013

By
Ashraf Mohyi Aldeen Mohamad Sawafta

Supervised By
Dr. Raed Neirat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2015

The Palestinian Popular Resistance and the Possibility of Transforming it into a National Strategy 2005-2013

By
Ashraf Mohyi Aldeen Mohamad Sawafta
Supervised By
Dr. Raed Neirat

Abstract

The Palestinians have a long history of non-violent protests against their occupiers. It dates back to the Othmans, and British occupation period during the late 19th and first half of the 20s centuries. This has been one form of Palestinian resistance. In recent years, this civil resistance has become a new phenomenon and has taken many forms: protest marches hunger strikes, work stoppages, boycotts. This is the resistance of countless, unnamed people who say no to injustice, discrimination laws policies and confiscation of land.

Against this background, this study examines this form of resistance and the possibility of its transformations to a national work strategy and a strategic option characterized by consensus of all Palestinian factions, thus making it a practical approach and later on a strategy and a central effective option at the Palestinian and Arab levels.

This study sought to find out the extent of depending on popular resistance as a strategic option which could win a Palestinian consensus. To this end, the researcher used the historical methodology as well as the descriptive analytical approach to describe the events of the past and monitor, analyze, explain and discuss their elements, thus making it

possible to understand the current events.Furthermore, this study has addressed the different political agendas of the Palestinian factions concerning their opinions towards popular resistance, extent of possibility of theirunity and consensus toward it as the sole option available in the struggle against the Israeli occupation. The study also tried to find out whether the political and organizational circumstances are conducive to achieve that unity.

The researcher in this study defined and illustrated several terms/concepts pertinent to popular resistance. He also dwelt on the positions of Palestinian National Authority as well the Palestinians factions towards it. This is in addition to the extent/degree of harmony between them concerning popular resistance. The researcher also examined the extent of the popular resistance on the Palestinian population and manner of building a national work strategy for popular resistance.

The researcher concluded that there is possibility for the transformation of the popular resistance to a national work strategy, given the presence of theoretical consensus among the Palestinian political forces. What remains to be done is to translate words into action. The contemporary Palestinian popular resistance has proved that it has a strong influence and can serve the Palestinian cause under current local, Arab and international circumstances.

In light of the study findings, the researcherrecommends drafting a comprehensive national program and the building of a strategy for straggle

based on popular resistance but keeping other options on the table. He also suggests that this kind of resistance and call for Palestinian people's right continue. Equally important is not to keep this kind of resistance hostage to certain places or times. Palestinians have to make it a way of life and a sustainable popular resistance.